



AL-Raida

Lebanese American University

Volume XIX, Nos. 97-98 Spring/Summer 2002

The Pioneer الرائدة

الرائدة



النساء العربيات في المجتمع المدني

عمل النساء في منظمات المجتمعات المدنية

بقلم هبة الشاذلي

عضوة في مجلس ادارة تحرير الرائدة

هل استطاعت النساء ان يكن اكثر تأثيراً وسلطة من خلال عملهن في منظمات المجتمع المدني؟ يُجاب عن هذا السؤال بـ«نعم» و«لا» في الوقت نفسه، اي ان النساء أنجزن الكثير، الا انه لا تزال هناك صعوبات عديدة لا بدّ من تخطيها، فضلاً عما حصل من تدهور. هذه هي القضية التي سنتناولها مقالات هذا العدد من «الرائدة».

يتشكّل المجتمع المدني العربي من منظمات غير حكومية وبعض المنظمات الترويجية التي تمثل اهتمامات مختلفة في المجتمع وتعمل على ايجاد مجتمع مدني يسعى الى الاصلاح السياسي الديموقراطي. لقد واجهت هذه المنظمات صعوبات شتى خلال السنوات الماضية بسبب القوانين التي ازدادت تقييداً (في مصر) فحدّدت مجالاتهم وانشطتهم، وبسبب لامبالاة المواطنين انفسهم بوجه الاجمال: «في معظم بلاد المنطقة سيطرت الدولة على السياسة والاقتصاد والمجتمع سيطرة كاملة، سواء كانت الدولة ملكية او اشتراكية»، ولم تقسح الا مجالاً ضيقاً جداً لسلطة اجتماعية او اقتصادية قائمة بذاتها. (زبيدة، ٢٠٠١: ٢٢٢) ولكن، على الرغم من هذه الصعوبات، نجد منظمات نشيطة تروّج لمجتمع مدني ودوره الهام كمدافع عن المشاركة والاحترام والتسامح وكل الصفات الاخرى الملازمة لمجتمع ديموقراطي. الا ان التغلب على لامبالاة المواطنين اصعب. ففي الحيز السياسي المغلق الذي يسود في العالم العربي يصعب على مجتمع علماني مدني ان يعمل في بيئة تزداد تديناً وترتدّ الى معتقدات اصولية محافظة.

ينبغي ان نتناول قضايا الديموقراطية ودور المرأة في المجتمع المدني من هذا المنطلق، بما ان النساء اللواتي نعتبرهن الطريق الى الاصلاح ما زلن يعانين من التحامل والتمييز ضدنهن. سعد الدين ابراهيم، أحد اوائل المدافعين عن المجتمع المدني كأساس للديموقراطية في المنطقة، يعرف المجتمع المدني بأنه مشاركة اختيارية، منظمة وجماعية في الشأن العام بين الافراد والدولة. (ابراهيم، ١٩٩٥: ٢٨) ثم يعدّد الاحزاب السياسية، والنقابات، وتجمعات المجتمع المحلي للتنمية وغيرها من الفئات ذات العلاقة بالموضوع. بناء على الوضع المغاير في المنطقة ينبغي اعتبار عمل المرأة في المجتمع المدني كطريق الى تغيير هادئ لا تغيير دراماتيكي. (ابراهيم، ١٩٩٥: ٢٨)

ذهب البعض الى انه لا يكاد يوجد في العالم العربي مجتمع مدني في وجه نظام الدولة المركزية المسيطرة، على ضعفها. ولكن في تاريخ العالم العربي امثلة عديدة على مجتمع مدني، ابتداء برابطات الحرفيين والنقابات وانتهاء بالجماعات الدينية التي كثيراً ما لعبت دور الوسيط بين الدولة والناس ودور مستشار للدولة. فالمجتمع المدني ليس مفهوماً غريباً خالصاً- انه مفهوم عن مواطنين يتفاعلون ليحققوا هدفاً بطريقة مدنية.

في عدد كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ من مجلة «الايكونومست» لتعمل مقالة النمو السريع لقطاع المواطنين بصعود ذي دلالة للمنظمات غير الحكومية: «في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية تقييم محافظ للمنظمات غير الحكومية الدولية (اي تلك التي لها أنشطة في أكثر من بلد). هذا

التقييم يظهر ان عدد المنظمات غير الحكومية اليوم هو ٢٦٠٠٠، بعد ان بلغ فقط ٦٠٠٠ عام ١٩٩٠. وهناك منظمات أكثر بكثير داخل حدود الوطن الواحد.» بناء على مقالة حديثة في «وورلد ووتش»، مجلة «مؤسسة وورلد ووتش» (منظمة غيرحكومية أيضاً) والتي تظهر مرة كل شهرين، تذهب مجلة «ايكونومست» الى ان «في الولايات المتحدة وحدها حوال مليوني منظمة غير حكومية، لا يعود ٧٠٪ منها الى أكثر من ثلاثين سنة. وفي الهند حوالي مليون منظمة قاعدية (Grassroot)، فيما يبيّن تقدير آخر محافظ ان أكثر من مئة الف ظهرت في اوروبا الشرقية ما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٥.»

فاين يقع العالم العربي بالنسبة الى نمو منظمات المجتمع المدني واشترك النساء في المجتمع المدني ومنظماته؟ هناك مئات من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في حقل التربية ومحو الامية والبيئة والصحة والشباب والرياضة وحتى السياسة. في هذا النطاق تتساءل ما اذا كانت هذه المنظمات ستدخل بمهاراتها المجال السياسي الحقيقي وتمهّد الطريق لكي يزيد اشترك المواطنين في طريقة حكمهم؟ الجواب هو نعم، ولكنه سيستغرق في العالم العربي وقتاً اطول مما انتظرنا، وسيكون دور النساء القيادي حاسماً.

تقود النساء وتدير العديد من منظمات اليوم التي تشتغل بالحوار والمشاركة والتعلم وتعمل في حقول مختلفة ولا سيما في النشاطات السياسية. المركز المصري لحقوق المرأة في مصر مهتم بتدريب النساء على ان يترشحن لمراكز سياسية بالاضافة الى أنشطة اخرى لتمكينهن. التجمع

الديموقراطي للمغربيات (ADFM) يعمل من خلال اتحاد لتغيير قوانين الاحوال الشخصية في المغرب وترويج فكرة حصة للنساء في مقاعد مجلس النواب المغربي. الـ «SOS» للمختمين في الجزائر منظمة تسهل إقامة مظاهرات سلمية تشترك فيها امهات عاديّات للضغط على الحكومة لكي تجد اولادهن وبناتهن الذين «اختفوا لاسباب سياسية». النساء اللواتي انُخبّن للمجالس البلدية في اليمن (يشكلن ٠,٥٪ من اعضاء جميع المجالس البلدية في اليمن) يحاولن ان يحققن تغييراً بالنسبة لجميع نساء اليمن. مؤسسة الاخواتية عالمية Sisterhood is Global Institute (SIGI) في الاردن تجرأت على التصدي لجرائم الشرف البشعة في الاردن وغيره من البلاد. ومنظمة اعوال (AWAL) النسائية في البحرين خطت خطوة جريئة إذ علمت النساء حقوقهن السياسية في الانتخابات البلدية التي اجريت في ايار/مايو ٢٠٠٢. لجنة النساء الفلسطينيات للشؤون التقنية (WATC) تحدد السلطة الفلسطينية الحديثة النشأة التي طلبت من النساء ان يأتين بإذن من وكيلهن الذكر حين يتقدمن بطلب لجواز سفر.

هذه امثلة لنساء في منظمات المجتمع المدني يحاولن إحداث تغيير في حيوات النساء كما في حيوات المواطنين جميعاً. انهن يحاولن الترويج لحكم جيد ولاصلاحات في الحياة السياسية في بلادهن.

في تموز/يوليو ٢٠٠٢ قدم برنامج هيئة الامم للتنمية تقرير تنمية العرب الانسانية ٢٠٠٢. انه اول تقرير قطري من نوعه للدول العربية وسينشر سنوياً من الآن فصاعداً.

ان فريقاً من العلماء العرب أعدوا هذا التقرير بكامله - باستقلال عن برنامج هيئة الامم للتنمية وبدعم من صانعي سياسة قطريين. يركز التقرير على التقدم الذي احرزه اعضاء جامعة الدول العربية في الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية والانسانية والذي يحدّد بأنه «عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.»

بوجه الاجمال يؤكد التقرير ان البلاد العربية قد احرزت تقدماً ملموساً في التنمية الانسانية. ويشير بشكل خاص الى ان اسرع تحسن في تعليم المرأة في العالم- ابتداء من السبعينات- قد تحقق في هذه المنطقة. ومن ناحية اخرى يركز التقرير على ثلاثة نواقص: النقص في الحرية، النقص في تمكين النساء والنقص في معرفة القدرات الانسانية. ان هذه النواقص تحول دون استمرار تقدّم التنمية الانسانية كما انها تؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد المنطقة.

فيما يتعلّق بتمكين المرأة يبيّن التلخيص التنفيذي لتقرير برنامج هيئة الامم للتنمية: «ان استخدام قدرات النساء العربيات باسراكنهن في السياسة والاقتصاد هو الأدنى في العالم من حيث الكم. فالنساء لا يحتلن سوى ٢,٥٪ من جميع المقاعد في مجالس النواب في البلاد العربية بالقياس الى ١١٪ في الصحراء الافريقية و ١٢,٩٪ في اميركا اللاتينية وبلاد الكرايب. في العديد من بلاد المنطقة تعاني النساء من عدم المساواة في المواطنة والحقوق. وفي بعض البلاد التي تُنتخب فيها المجالس النيابية تُحرم النساء من حق الانتخاب والترشيح. ثم ان نصف النساء العربيات

اميّات. ان المجتمع بكامله يتأدّى حين يُخلق نصف امكانياته الانتاجية، وينبغي معالجة هذه النواقص في جميع الميادين: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.» انها لمسألة وقت وجهود جاهدة حتى تصبح اصوات النساء اعلى الاصوات المطالبة بالتغيير والمشاركة والتسامح - اي ببعض المقومات الاساسية التي لا بد منها لاي مجتمع ديموقراطي. هناك الكثير مما يجب تحقيقه في مجال القانون واكتساب المهارات. ولكن على الرغم من العقبات هناك قائدات عربيات قد بدأن بشقّ الطريق. لنا امل بالمستقبل، ولكن لا بدّ من وضع استراتيجية جيدة وإقامة الائتلافات بين النساء العربيات ومنظمات المجتمع المدني التي ينتسبن اليها.

المراجع

- ابراهيم، سعد الدين. "المجتمع المدني واحتمالات الديمقراطية في العالم العربي" في اوغسطس ريتشارد نورتون (محرر)، المجتمع المدني في الشرق الاوسط، الجزء ١، (لايدن: ي.ج.بريل، ١٩٩٥) ص ٢٨.
- "النظام غير الحكومي: هل ستجعل المنظمات غير الحكومية حسن الإدارة العالمية ديموقراطياً، ام انها ستصدّعه فقط؟" الايكونوميست، (كانون الاول/ديسمبر، ١٩٩٩) ص ٢.
- برنامج هيئة الامم للتنمية. ٢٠٠٢. تقرير التنمية الانسانية العربية.
- زبيدة، سامي. "المجتمع المدني، المجتمع المحلي، والديموقراطية في الشرق الاوسط" في المجتمع المدني: التاريخ و الامكانيات، المحرران سوديبنا كافيراج وسونيل خلناني، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠١، ص ٢٣٢.

من فلسطين

سجن الجلامي، وسعاد غزال (١٨ سنة) والتي كانت قد اعتُقلت حين كانت في الخامسة عشرة من عمرها، الى معتقل ابو كبير، وأحلام التميمي الى المسكوبية في القدس. ووضعت سلطات السجن عدداً من السجينات في زنازانات منفردة عقاباً لهن على احتجاجهن على نقل السجينات الثلاث. فبدأت السجينات الفلسطينيات اضراباً عن الطعام دام حتى ١٦ آب/اغسطس. وعقاباً لهن وُضعت تسع أخريات في زنازانات منفردة، وحُرمت من زيارة الاهل السجينات اللواتي يحملن تذكرة هوية من القدس.

ان جمعية LAW قلقة جداً على المعاملة للانسانية والمذلة التي تتعرض لها السجينات الفلسطينيات في سجن الرملة. كما ان اسرائيل مسؤولة حسب القانون الدولي عن منع التعذيب وسوء المعاملة، هكذا يتحتم عليها ايضاً ان تحافظ على حق السجناء بالخلاوة حسب المادة ١٧ من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

اتفاقية جينيف الرابعة تمنع بوضوح نقل السجناء الفلسطينيين من الاراضي المحتلة الى اسرائيل. تنص المادة ٧٦ ان الذين توجه اليهم تهمة ما ينبغي اعتقالهم في البلد المحتل، واذا صدر عليهم حكم بالسجن يجب ان يسجنوا في هذا البلد. ان معاملة الاسرائيليين للسجناء الفلسطينيين لا تطبيق الحد الأدنى من قواعد الامم المتحدة المعيارية لمعاملة السجناء، ومن مجموع المبادئ لحماية جميع الاشخاص ايأ كان نوع سجنهم او اعتقالهم، ومن المبادئ الاساسية لمعاملة السجناء. ان هذه الآليات تلزم اسرائيل، لا سيما وان المعايير التي تتضمنها تفصل المعايير الاوسع التي في معاهدات حقوق الانسان. كذلك تطالب LAW الحكومة الاسرائيلية بان تضمن حماية حقوق السجناء حسب ما ينص عليه قانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني. ثم ان LAW تطلب من العالم، ولا سيما من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، ان تكفل احترام اسرائيل لاتفاقية جينيف الرابعة وان تقوم بواجباتها القانونية.

LAW قلقة جداً على مصير آلاف السجناء الفلسطينيين السياسيين الذين لا يزالون معتقلين من غير ان توجه اليهم تهمة او ان يحاكموا، وكثيراً ما اعتقلوا بناء على اوامر اعتقال ادارية يمكن تجديدها الى ما لا نهاية. وهناك دلائل قوية على ان معظم المعتقلين اوقوا واعتباطياً، وان آلاف الفلسطينيين قُبض عليهم كعقاب جماعي واهينوا واسيئت معاملتهم واقفوا في ظروف رديئة .

المصدر: LAW جمعية فلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة، وهي منظمة غير حكومية تركز جهودها للحفاظ على حقوق الانسان بواسطة المدافعة القانونية. البريد الالكتروني www.lawcociety.org web:www.lawcociety.org law@lawcociety.org

الاثنين، ١٩ آب/اغسطس ٢٠٠٢
رام الله:

تساء معاملة السجينات الفلسطينيات في السجون الاسرائيلية. هناك خمسون سجيئة فلسطينية في السجون والمعتقلات الاسرائيلية اليوم. اربعون منهن معتقلات في سجن الرملة وبينهن ست قاصرات. اما الاخريات فمعتقلات في الجلامة والمسكوبية.

لا تتوفر ادنى المتطلبات الاساسية في سجن الرملة. تتعرض السجينات الفلسطينيات لتفتيش جسدي مهين، واللواتي يرفضن ذلك تُكبّل ايديهن خلف ظهورهن ويُجبرن على خلع ملابسهن. في بعض الحالات هُددت السجينات الفلسطينيات بان يعرّيهن ويفتشن حراس اسرائيليون ذكور، وبان يوضعن في سجن منفرد. تفتش زنازانات السجينات الفلسطينيات بطريقة عدوانية، إذ تُرمى اغراضهن على الارض ويُترك للسجينات امر ترتيبها وتظيفها بعد ذلك.

تتعرض السجينات الفلسطينيات للاهانة والذل والتحرش الشفوي من قبل حراس السجن الاسرائيليين والسجناء المجرمين الاسرائيليين. لا يفصل بين السجناء السياسيين والسجناء المجرمين سوى سياج معدني، ولهذا تأثير سلبي إذ يسبب مشكلات سيكولوجية، لا سيما بالنسبة الى القاصرين من السجناء الفلسطينيين. ليس في سجن الرملة غير سبع زنازانات وفي كل منها خمس الى سبع سجينات. وتتوقف فترات الترويح عن النفس على العلاقة بين سلطات السجن والسجناء. وقد تقلصت او الغيت تماماً فترات الترويح عن النفس بالنسبة الى السجينات الفلسطينيات.

العناية الطبية رديئة. في سجن الرملة طبية ولكنها روسية لا تقهم ولا تتكلم العربية، مما يحول دون معالجتها المشكلات السيكلوجية التي لها تأثير سلبي على القاصرات خاصة. وعادة لا يُسمح للسجينات بالاتصال بعائلاتهن، وحتى اذا سُمح لإحدهن بذلك تسجل سلطات السجن المكالمات الهاتفية، ولا يُسمح للسجينة بان تعلم اهلها ان المكالمات مسجلة. ولا يسمح للسجينات الحاملات هوية الضفة الغربية بان يستقبلن اهلهن، إذ لا يُسمح باستقبال الاهل الا للسجينات الحاملات تذكرة هوية من القدس.

يوم الاثنين في ٢٩ تموز/يوليو فاضت المجرير في زنازانات السجن. فهجم حراس السجن على السجينات الفلسطينيات بقنابل مسيلة للدموع واغمي على اثنتين منهن. كان سبب هذا الهجوم طلب السجينات الفلسطينيات من سلطات سجن الرملة ان تعالج هذا الفيضان. فاقتحم حراس السجن زنازاتهن ونقلوا آمنة منى الى

المسبقة المتحاملة والقواعد الاجتماعية اقوى من حكم القانون في هذه البلاد. ومن المرجح ان هذه الممارسات الاجرامية دخلت بلدان الاتحاد الاوروبي مع موجات الهجرة. حسب اتحاد الطب البريطاني تفنذ ٢٠٠٠ عملية ختان كل سنة في المملكة المتحدة. ولكن المملكة المتحدة والسويد وحدهما بين بلاد الاتحاد الاوروبي سنتا قوانين تحرم هذه الممارسة.

لا شك ان انعدام المنطق والتسامح يعوقان كل الجهود لتحرير النساء. في نظر المتعصبين تشكل حقوق النساء تهديداً للنظام الذكوري السائد وتقتضي على قيم العائلة. حتى اليوم نجد ان هدف الاصوليين السياسي الاساسي في جميع انحاء العالم هو التحكم بقدرات النساء الانجابية. فمعاكبة الاجهاض كان من القضايا الاساسية في البرنامج السياسي للانتخابات الرئاسية الاخيرة في الولايات المتحدة. وعادة نجد ان الذين يتذرعون بانهم يدافعون بذلك عن الحياة هم الذين يؤيدون بالحماسة نفسها حكم الاعدام، والتسلح والسياسة الخارجية العسكرية.

من غير شك نجد ان اقوى وسائل الدفاع ضد قوى التعصب هو تعزيز دولة علمانية وحكم القانون الديموقراطي. فلا نظام سياسي، ولا حركة دينية، ولا تقليد او عادة ينبغي ان يُحترم اكثر من حقوق الانسان الاساسية والحريات الديموقراطية وحكم القانون. احترام حقوق المرأة احتراماً كاملاً وقضية المساواة الجندرية يشكلان واحداً من اكبر التحديات السياسية في عصرنا. ترويج حملة عالمية لتوطيد هذه الحقوق يكون انسب ردّ سياسي على هؤلاء الذين يجتئون الى العصر الوسيط.

الاصوليون يستهدفون النساء

بقلم انان كرامانو

عضوة في البرلمان الاوروبي ورئيسة اللجنة لحقوق المرأة وتكافؤ الفرص

الاصول». في مثل هذه النظم يتحكم عادة رجال الدين بالتصرفات الجنسية، بوظيفة النساء الانجابية وبملا بسهن، وذلك باسم ما يدعون انها القواعد المقدسة والتقاليد الثقافية. في الوقت نفسه يصبح من المشاهد اليومية تنفيذ عقوبات قاسية، لانسانية ومذلة، كالجلد والرجم.

في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قدر صندوق الامم المتحدة للسكان ان حوالي ٥,٠٠٠ امرأة يقتلن كل سنة ذكور من اسرهن للحفاظ على «شرف» العائلة. ولا يعاقب مقترفو هذه الجرائم في البلاد التي لا تعتبر هذا النوع من العنف جريمة بشعة وانما وسيلة مقبولة لضبط سلوك النساء.

حسب منظمة الصحة العالمية ١٢٠ مليون امرأة في العالم ضحايا الختان، فيما تتعرض مليوناً امرأة سنوياً لهذه الممارسة الوحشية. والمأساوي في ذلك ان نصف البلاد الافريقية التي تمارس هذه العادة تبنت قوانين تمنعها تماماً او جزئياً، او التزمت بذلك من خلال شراكتها في الاتحاد الاوروبي، الا انها لا تحترم ما التزمت به. واضح ان سلطة الاحكام

شاهدنا مؤخراً مأساة صفية حسيني التي حكمت عليها محكمة سوكونو الشرعية في نيجيريا بالاعدام رجماً لانها اقترفت «جريمة» انجاب طفل غير شرعي. وتبع ذلك حكم اعدام ابوك الفا كوك، امرأة حبلى من جنوبي السودان. لقد اثارَت هاتان الحادثتان في الرأي العام نقاشاً حول انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية لملايين النساء في العالم. مع ان الاحتجاج الدولي وتعبئة المجتمع المدني والبرلمان الاوروبي استطاعا، في اللحظة الأخيرة، تخليص حياة المرأتين، الا ان قضية العنف ضد المرأة لا تزال قائمة.

على الرغم من المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة ومختلف مشاريع العمل الطموحة، نلاحظ، لسوء الحظ، انتكاسة محبطة سببها الرئيسي انبعاث التعصب الاسلامي والرجعية المتطرفة. مثل على ذلك صعود حركة الطالبان واحداث افغانستان الاخيرة. لقد حُرمت النساء بين ليلة وضحاها من ايسر حقوق الانسان- الحق بالعلم، بالعمل، بالعناية الصحية وبالسياسة. على غرار اي نظام مطلق وغير ديموقراطي اسس الطالبان سلطتهم على اخضاع النساء و«العودة الى

يوم المرأة العالمي

في ٧ آذار/مارس استقبل معهد الدراسات النسائية في العالم العربي والجامعة اللبنانية الأميركية بالإضافة الى قسم الشؤون العامة في سفارة الولايات المتحدة الدكتورة ميريام كوك، الكاتبة والعالمة الشهيرة. اطلعت كوك المستمعين الى كلمتها على تجربتها الكتابية في تناولها موضوعات شائكة حول قضايا المرأة.



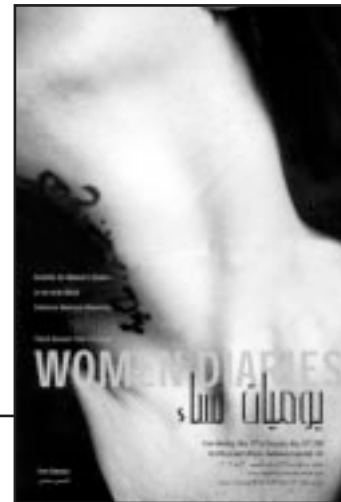
ناشطة تونسية في معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

استقبل معهد الدراسات النسائية الأنسة امال بن أبا الناشطة التونسية التي القت محاضرة حول «النسوية في تونس: ماضياً وحاضراً». القيت المحاضرة في ١٨ نيسان/ابريل، ٢٠٠٢، وحضرها اساتذة الجامعة اللبنانية الأميركية وطلابها وعدد من الناشطات.



مذكرات نساء

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، الجامعة اللبنانية الأميركية، بعد استشارة الخط المباشر لنادي السينما، اقامت مهرجانها السنوي الثالث للافلام من ٢٧-٣٠ ايار/مايو، ٢٠٠٢. الافلام والافلام الوثائقية التي اختيرت تناولت ثلاثة موضوعات: العنف، العمل وعلاقة النساء باجسادهن. الافلام التي عُرضت اختيرت لانها تلقي الضوء على قضايا نسائية عالمية، وتصور النساء تصويراً غير تقليدي، وغير تجاري، ومغاير.



مؤتمو دولي حول المرأة والتربية

منى خلف، مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، حضرت مؤتمراً دولياً حول المرأة والتربية في جامعة فاس في المغرب من ١١-١٣ نيسان/ابريل، ٢٠٠٢. تكلمت خلف في جلسة الافتتاح حيث قدمت ورقة بعنوان «تأثير التربية على وضع المرأة اللبنانية».



العولمة واشتراك النساء العربيات في الاقتصاد

منى خلف، مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، اشتركت في منتدى المرأة العربية والاقتصاد الذي انعقد في الكويت من ٢٦-٢٨ نيسان/ابريل، ٢٠٠٢. في هذا المنتدى قدمت ورقة حول «العولمة واشتراك النساء العربيات في الاقتصاد».



ايڤلين عقاد تحاضر في معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

نظم معهد الدراسات النسائية في العالم العربي لقاءً غير رسمي مع الدكتورة ايڤلين عقاد في ٤ حزيران/يونيو، ٢٠٠٢. تكلمت عقاد عن «الجنس والعنف في روايات الحرب اللبنانية». رافقت كلمتها اغان ألفتها عقاد وغنتها.

اجتماع خبراء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، منى خلف، حضرت اجتماع خبراء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي انعقد في تونس من ١٦-٢١ حزيران/يونيو، ٢٠٠٢. كان الغرض من هذا الاجتماع دراسة برنامج التدريب الذي كان قد اعده مكتب الدول العربية القطري لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حول «حقوق النساء العربيات الانسانية حسب اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة». راجعت خلف الجزء الاول من البرنامج مراجعة نقدية، وهو الجزء المتعلق بـ «النساء والحقوق الاقتصادية».

النساء العربيات والمجتمع المدني

كيف اصبح حال النساء في العالم العربي اثناء تنمية المجتمع المدني والترويج له في المنطقة؟ المقالات التالية في هذا العدد من الراءدة ستعطينا فكرة عن عالم النساء الناشطات في المجتمع المدني العربي، وهل حققن شيئاً. سنستنتج ان الطريق ما زالت طويلة وشاقة، ولكن خطوات هامة قد خطاها رجال ونساء ناشطون عملوا على الترويج لدور النساء العربيات في منظمات المجتمع المدنية.

تقدم الراءدة اولاً مراجعة عامة تشمل القضايا المتعلقة باشتراك النساء في المجتمع المدني في العالم العربي. تقدم فالانتين مُعَدَم ورقة عميقة بعنوان: «المواطنة، المجتمع المدني والنساء في المنطقة العربية» حيث تتناول قضايا المواطنة، المجتمع المدني والدمقرطة، وهي موضوعات تزداد اهمية وبيرواً في الخطاب المتداول. في المنطقة عدد من منظمات المجتمع المدني اتحدت معاً لتروّج لحق المرأة في المواطنة وحققها في منح جنسيتها لاولادها. تكتب مقدم ان المواطنة تعني بالنسبة للنساء المكانة الاجتماعية والمشاركة السياسية والعضوية الوطنية. من الناحية العملية تتعكس مواطنة النساء في وضعهن القانوني، في فرص العمل والدخل، في مدى اشتراكهن في السياسة الرسمية، وفي انشاء منظمات نسائية. تقول مقدم ان النساء في بلدان عربية عديدة هن في قلب النضال لتحديد الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني وتوسيعها. وتنتهي مقالتها بنضالات النساء - إن حول تحديث قوانين الاسرة، او في محاربة الاصولية، او حول المطالبة بالمزيد من فرص العمل، والاشترك في السياسة، او بحقوق الجنسية - نضالات تبقى الدافع الاساسي للنضال من اجل المواطنة ومجتمع مدني.

ليلي الحمد تعطينا نظرة عامة عن منجزات المنظمات النسائية العربية على الرغم من هشاشتها والتحديات الكثيرة التي تواجهها. ان المنظمات النسائية العربية تساعد على التعويض عن غياب النساء عن الساحة السياسية وتضمن حضورهن في الشأن العام. بفضل وجودها المتزايد في الحياة العامة، وجهودها في المدافعة، والتوعية، والتشبيك (networking) وانشطتها على نطاق الهيئات القاعدية، تساعد هذه المنظمات على ابرازالقضايا النسائية، وصوغ آليات للتغيير، وخلق محادثات بين بلاد مختلفة، كما تسهم بشكل محدود في التنمية العامة في بلادها.

مقالة ماري قعوار تعرفنا باشتراك النساء في منظمات اصحاب العمل والعمال في البلاد العربية. تكتب قعوار: «على الرغم مما نراه من تحسن في تمثيل النساء في منظمات اصحاب العمل والعمال، فان التحديات لا تزال قائمة. مثلاً، لم يتحول التحسن في التمثيل الى مراكز صنع القرار.»

مجلة الراءدة تقدم تصوراً جديداً للتدريب والتعلم والقيادة من خلال تقرير عن اجتماع حول «تعليم شراكة» النساء في العالم العربي وغيره، بدعم من «تعليم شراكة النساء للحقوق» و«التنمية والسلم». بين القضايا التي سلت عليها الاجتماع الضوء كانت قضية تأثير الاتحادات، حيث استطاعت في المغرب ان تدخل اصلاح قوانين الاحوال الشخصية على جدول الاعمال الوطنية. هذا الحدث انجاز كبير في عالم يستخدم الترويج والاتحادات للتأثير في الرأي العام وعملية صنع قرارات السياسة العامة. تراجع كارين ستون «إرشاد الى الخيارات - كتاب دليل للنساء يدرهن على القيادة» بقلم مهناز افخامي، أن ايزنبرغ وهالي

فازيري، وقد نشرته «شراكة تعلم النساء». تؤكد ستون ان «الإرشاد الى الخيارات عمل مهم جاء في وقته ليضيف الى مراجع التدريب التي وضعت لتمكين النساء من الاسهام الفعال في عمليات صنع القرارات الهامة سواء كانت عامة او خاصة. يختلف هذا الكتاب الدليل عن المراجع الاخرى في انه لا يرشد المشتركة فقط بواسطة تمارين تتمي شخصيتها وتزيد ثقته، وانما ايضاً من خلال انشطة تساعد النساء على الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، والقيام بدور معينات فاعلات ومحركات للافراد والجماعات.»

بعد المقالات المذكورة اعلاه التي رسمت «المسرح» الاقليمي العام، سنقدم من البلاد المختلفة امثلة وتجارب ودراسات حالات تبين كيف تمكنت النساء من احداث فرق من خلال تنظيم انفسهن واجراء بعض التغيير في مجتمعاتهن المحلية. امانى قنديل تقدم دراسة دقيقة عن المجتمع المدني المصري. هذه المقالة قيّمة بما ان «من المهم ان نفهم اشترك النساء في المجتمع المدني في مصر على ضوء نمو عدد من الاتجاهات»، كما تكتب قنديل. «فمصر تشهد الآن بعض الحراك نحو التحول الديمقراطي. بما ان النساء يشكلن نصف السكان فمن الضروري ان نفهم مدى مشاركتهن في تنظيم المجتمع المدني. وهذا هام خاصة لان الدلائل على مشاركة النساء السياسية في مصر خلال العقدين الأخيرين (كمنتخبات وكمرشحات) تشير الى انخفاض الناخبات والمرشحات.» في هذه المقالة تعين قنديل وتتفحص طرق تفاعل النساء مع منظمات المجتمع المدني الناشئة.

اميرة عثمان تتناول انغماس النساء السودانيات في المجتمع المدني وادوارهن كمشاركات في الحياة العامة ولا سيما في حل النزاع واعادة بناء السلم. مع ان السودانيات يواجهن عقبات كثيرة فانهن استطعن ان يجدن دوراً في الترويج للسلم واعادة البناء مما قد يمهد السبيل للعبهن دوراً اكبر في المجتمع المدني السوداني.

التقرير التالي تقدمه الجمعية النسائية اعوال في البحرين، وهو تقرير مناسب جداً بسبب الاحداث الراهنة والتغييرات الحاصلة في البحرين اليوم. ان الجمعية النسائية في البحرين مثل ممتاز لنساء يشاركن بفعالية في الحياة المدنية والسياسية في بلدن لكي يحدثن تغييرات ايجابية ويعزّزن التنمية بواسطة اشترك فعال على الرغم من المعوقات التقليدية.

في آخر هذه القسم الخاص بالبلاد هناك مقابلة هامة مع ناشطة ومؤسسة «دارنا» هي منيرة العلمي. عام ١٩٩٥ قررت مجموعة من سكان طنجة ان تؤسس مركزاً لمبادرات المواطنين، وسموها «دارنا». رموا الى ان تصبح «دارنا» مركزاً يرحب بالمناقشات حول قضايا اجتماعية ملحة لكي يحاولوا حث الجمهور على مساعدة المحتاجين وابتكار وسائل بديلة. قامت هذه الجهود على استشارة المواطنين ودعم منظمات المجتمع المدني.

بعد العرض العام ودراسات الحالات الخاصة ببلاد معيئة نجد من المناسب ان نعرف بناشطتين شابتين تديران منظمتهن للمجتمع المدني في لبنان نشيطتين وبعيدتي التأثير. اجرت الراءدة مقابلهتين مع لينا ضناوي ونسرين منصور، وكلتاهما ناشطتان شابتان تديران بحماسة شديدة منظمات للدفاع عن المجتمع المدني في لبنان. وقد أحرزن نجاحاً كبيراً، على الرغم مما تواجهان من تحديات صعبة.

تقرير رانية الابيض عن دور الامم المتحدة في قضايا تنمية النساء في لبنان يتناول خبرات بعض وكالات الامم المتحدة في تطوير مكانة النساء اللبنانيات في الحقوق الخاصة بمهارتهن. يحاول التقرير ان يحدد مدى نشاطات هذه الوكالات وان يتبين اسهامها في تطوير مكانة اللبنانيات في المجتمع المدني.

عزة بيضون تتفحص عمل منظمتهن لبنانيتين غير حكوميتين تعملان في مناهضة العنف ضد النساء. فيما تتناول عزة باسارودين تصور النسويات الغريبات والعربيات لوحدة العمل وتمكين النساء بصرف النظر عن الحدود المحلية والوطنية الفاصلة بينهن، وذلك بواسطة (١) الوصل بين قضايا الجندر المحلية والعالمية و(٢) التوفيق بين الدراسات النسوية الغربية والاوزاع الثقافية الخاصة بالنساء العربيات وذلك ضمن اطر دولية وثقافية. وأخيراً لا أخراً، تسرد رنا حسيني قصة توجان الفيصل والاحداث التي ادت الى اعتقالها والافراج عنها.

نأمل ان تجدوا هذا العدد عميقاً ومفيداً وملذاً؛ مع اطيب تمنيات هيئة التحرير.

هبة الشاذلي

المواطنة، المجتمع المدني

والنساء في المنطقة العربية

بقلم فالتين م . مقدم

مديرة الدراسات النسائية وأستاذة مشاركة لعلم الاجتماع في جامعة ولاية إلينوي

المقدمة

بما ان قضايا المواطنة والمجتمع المدني اكتسبت أهمية كبرى في السنوات الأخيرة- نتيجة تحديات العولمة من ناحية، والنضال في سبيل الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم من ناحية ثانية- برزت مسألة مواطنة النساء. بعض الباحثات النسويات يؤكدن نضال النساء الطويل من أجل حقوقهن وتمكينهن (ليستر، ١٩٩٧؛ نارايان، ١٩٩٧؛ يوفال-ديفيس، ١٩٩٩). فيما يذهب البعض الآخر الى ان المواطن المستقل ذا الحقوق هو تصور غربي، وان المواطنة والمجتمع المدني تصوران أوبيان ورأسماليان (باتمان، ١٩٨٨). ولكن على الرغم من ذلك فان في البلاد النامية، وفيها العالم العربي، تزداد مطالبة بالحقوق والمواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية. بالنسبة للنساء تتعلق المواطنة بمكانتهن الاجتماعية ومشاركتهن السياسية وعضويتهم الوطنية. من الناحية العملية تعكس مواطنة النساء في اوضاعهن القانونية وحصولهن على العمل والدخل، وفي مدى مشاركتهن في السياسة الرسمية وتأسيس منظمات نسائية.

حسب قول ت.ه. مارشال (١٩٦٤) الشهير كان القرن الثامن عشر قرن الحقوق المدنية، والقرن التاسع عشر قرن الحقوق السياسية،

والقرن العشرين عهد الحقوق الاجتماعية. أجرى مارشال دراسته التاريخية في انكلترا، الا ان علماء السياسة الاجتماعية والمواطنة طبقوا نموذج على أوروبا بكاملها. ولكن مسيرة المواطنة لم تكن هي نفسها في البلاد النامية والتي تحررت من الاستعمار. فجزء كبير من الصراع حول المواطنة برز في القرن العشرين ولا يزال مستمراً. لقد أسهمت الثورات وحركات التحرير في تقرير مفاهيم الحقوق، ولكن في معظم الحالات شكلت المطالبة الصريحة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية جزءاً من مطالب أحدث تطالب بالديمقراطية ومجتمع مدني. وهذا يصدق أيضاً

بالنسبة للمنطقة العربية حيث انتشرت خلال التسعينات من القرن العشرين منظمات غير حكومية ومنظمات لحقوق الانسان. وأنا ارى شخصياً أن النساء في العديد من بلاد المنطقة هن في قلب النضال لتعريف الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني ونشر هذه المفاهيم. النسويات والمنظمات النسائية تتحدى دور الدولة ووضوح المواطن بإبرازها مسألة حقوق المرأة وبإصرارها على ان تصلح الدولة القوانين الراهنة وان تضمن حقوق النساء.

المواطنة والمجتمع المدني

تعريف ت.ه. مارشال المواطنة بانها «العضوية الكاملة في المجتمع القومي» يشمل الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والاجتماعية. وبهذا المعنى تكون المواطنة وضماً قانونياً كما تكون ممارسة وعملية مستمرة. يشير تورنير (١٩٩٠، ٢٠٠٠) الى ان المواطنة تعني ان يكون المرء على السواء عضواً سلبياً وعضواً فعالاً في مجتمع ما. انها عن حقوق تشمل الجميع، تسن في قوانين وتطبق على كافة المواطنين، فلا تكون غير رسمية وغير مطبقة او خاصة بأفراد دون آخرين. لا تكون الحقوق حقوق المواطنة الا اذا مُلِّمَت في البلد وساندها الدولة. يبين الشكل رقم ١ ما هي الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية بالنسبة للنساء.

الشكل ١. اشكال حقوق المواطنة للنساء

الحقوق الشرعية/المدنية	الحقوق السياسية	الحقوق الاجتماعية
١. حق إجراء العقود	١. حق الانتخاب	١. خدمات صحية
٢. المساواة امام القانون	٢. حق الترشيح وشغل منصب	٢. تقديمات عائلية
٢. حرية التعبير	٢. تأسيس حزب سياسي او الانضمام اليه	٢. تعليم ابتدائي وثانوي
٤. حرية المعتقد	٤. جمع التبرعات	٤. تعليم عال
٥. حق الاختلاء	٥. اكتساب الجنسية نتيجة الإقامة	٥. التعليم المهني
٦. التحكم بالجسد	٦. حقوق اللجوء والعقد	٦. ضمان اجتماعي
٧. اختيار مكان الإقامة	٧. حقوق الاقليات	٧. حقوق التعويض
٨. اختيار العمل	٨. حقوق المعارضة	

تتصل المواطنة اتصالاً وثيقاً بالمجتمع المدني والدولة. حسب النظرية الليبرالية تضمن الدولة حقوق المواطنين وتطلب منهم في الوقت نفسه القيام بواجبات (كدفع الضرائب، الخدمة العسكرية، الانتخاب، تطبيق القوانين، وغير ذلك). في بعض التفسيرات يُنظر الى الدولة على انها تحمي المواطنين من تقلبات السوق. بذلك يشكل شأن الدولة العام ثقلاً في مقابل شأن السوق الخاص. المجتمع المدني - مجال حياة المشاركة، والتهديب في الخطاب العام، وعلاقات الدولة بالمجتمع- هو وسيط حاسم بين الدولة والمواطن. ان منظمات المجتمع المدني تعدل من قوة الدولة وتأثيرها؛ من المفترض ان تحمي المواطنين من انتهاكات سلطة الدولة؛ انها تلعب دور الضابط و كلب الحراسة؛ انها تجسد حقوق المواطنين بحرية التعبير والاجتماع؛ وهي قنوات لاشترك الشعب بالحكم.

يدور النقاش حول الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. يقول الماركسيون ان المجتمع المدني ليس مستقلاً أبداً عن الدولة. في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية تحتاج الدولة الى المجتمع المدني وتستخدمه لكي تتأكد من موافقة جماعة على سيطرتها السياسية. ولكن آخرين يذهبون الى ان المجتمع المدني، اذا ترك وشأنه، يولد علاقات سلطوية متفاوتة جداً، بما فيها حركات رجعية، وهذه لا يمكن ان تعارضها الا سلطة الدولة. «فقط دولة ديمقراطية تستطيع ان تخلق مجتمعاً مدنياً ديمقراطياً؛ فقط مجتمع ديمقراطي مدني يستطيع ان يحافظ على دولة ديمقراطية.» (فالتيسير، ٢٠٥:١٩٩٨)

فكرة المجتمع المدني العالمي توسع هذا الرأي لتطبيقه على نطاق دولي. من وجهة النظر هذه فان المنظمات الدولية غير الحكومية تحاول الضغط على الدول والمؤسسات في السوق العالمية- مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - لتجعلها أكثر مسؤولية. ان العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والمنطقة العربية تكمن في مجال الخطاب، والشرعية، واحياناً في الموارد التي يقدمها المجتمع المدني العالمي لحقوق النساء ومنظمات حقوق الانسان التي تحاول ان تحقق اهدافها في المنطقة المقيدة سياسياً والمحافظة ثقافياً. المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة العفو الدولية، والوكالات القائمة بين الحكومات والتي ذات سلطة عالمية مثل

الأمم المتحدة، ووكالات ثنائية مثل (CIDA) والوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، والمؤسسات الرئيسية مثل مؤسستي فورد وماك آرثور وضعت مشاريع «بناء مؤسسات مجتمع مدني» لكي تعزز انشاء مراكز تفكير، منظمات لحقوق الانسان، منظمات نسائية، غرف تجارة، تعاوينيات شراء وتسويق، جمعيات بيئية، مراكز المجتمع المحلي، وما الى ذلك.

المجتمع المدني مُركب حديث يتيح للمواطنين ان يحافظوا على تضامنهم من خلال حياة المشاركة والخلطة. يتضمن المجتمع المدني تجمعات اختيارية، ومنظمات مهنية، ومختلف انواع المنظمات غير الحكومية- وقد يكون بين بعضها خلافات فلسفية وسياسية. كذلك يشمل المجتمع المدني حركات اجتماعية ونضالات شعبية كثيراً ما تكون في صراع مع الدولة. اما كيف تُعامل هذه الصراعات والمصالح المتنافسة وتُحل فيتوقف على قوة المؤسسات الديمقراطية، على طبيعة الدولة، وعلى نفوذ السلطة الاجتماعية. في الوقت الحاضر نجد في البلاد العربية دولاً قوية ومؤسسات ديمقراطية ضعيفة (هينيبوش، ٢٠٠٠). في المجتمع المدني تمارس المؤسسات الدينية والقوى الاسلامية معظم السلطة الاجتماعية؛ والاسرة مؤسسة اخرى قوية، تحميها شريعة الاحوال الشخصية الاسلامية. في مصطلح علم الاجتماع ان التحول من «جماعة» الى «مجتمع» في المنطقة مكن مؤسسات بدائية كالأسرة والدين من الحفاظ على سلطتها في وجه ما ينشأ من قوى ومؤسسات حديثة وعلمانية (انظر، مثلاً، ابراهيم، ١٩٩٢؛ تورنير، ٢٠٠٠). من هذه الناحية يمكن ان يُعتبر المجتمع المدني في المنطقة في الطور الاول من نشأته. فالدولة والقوى الاسلامية و«تجمعات بدائية» تقاوم بعض متطلبات المجتمع المدني - ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق المواطنين الانسانية، بحرية التعبير والتجمع، وبحقوق النساء ومساواتهن. وبذلك نجد ان حقوق المواطنة، كما تعرّفها منظمات حقوق الانسان ومنظمات حقوق النساء في المنطقة، تشكل موضوعات نزاع حاد.

لا بد من التنويه بثلاث نقاط متعلقة بالنقاش الراهن حول المجتمع المدني. اولاً، أحيا مثقفون منشقون في أوروبا الشرقية فكرة المجتمع المدني في اواخر الثمانينات من القرن العشرين، إذ قاوموا دولة الحزب الواحد القوية. فشاعت فكرة المجتمع المدني في مجتمع التنمية الدولي كوسيلة بديلة لتأمين المساعدة

بواسطة منظمات غير حكومية. وانتشرت فكرة المجتمع المدني في المنطقة العربية في تسعينات القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بالتحريك السياسي والاقتصادي. وعليه نجد ان الدافع اليه عالمي بقدر ما هو محلي ومناطقي. ثانياً، ان المجتمع المدني ليس مرادفاً للمنظمات غير الحكومية، كما توحى احياناً كتابات التنمية. ثالثاً، هناك فرق بين النظر الى المنظمات غير الحكومية من منظور اقتصادي ليبرالي محدث (كألية تحل محل الدولة في تأمين حاجيات المواطنين الاجتماعية)، وبين النظر اليها على انها منظمات مجتمع مدني (اي كتعبير عن حقوق مشتركة ومقياس لنوعية العلاقة بين الدولة والمواطنين). المنظمات غير الحكومية أخذت بانتشار سريع في المنطقة العربية، ولكن العديد منها ذو أنشطة اجتماعية خيرية، فيما يعاني غيرها من قيود الدولة وقمعها (انظر، مثلاً، كلارك، ٢٠٠٠).

المميزات العامة للحركة المطالبة بمواطنة النساء
كُتِبَ الكثير عن الطبيعة المعقدة لحقوق المواطنة بالنسبة

اللائحة ١. النساء في الحياة العامة، البلاد العربية

البلد	سنة حصول النساء على حق الاقتراع	سنة حصولهن على حق الترشيح	اول المنتخبات (من) او المعينات (مع)	النساء في الوزارة %
الجزائر	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢ (مع)	١٩٩٦ ١٩٩٩
البحرين	١٩٧٢	١٩٧٢	٠	٠
مصر	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٧ (من)	٣,١ ٦,١
العراق	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠ (من)	٠
الاردن	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٨٩ (مع)	٠ ٦,١
الكويت	*	*	*	٠
لبنان	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٩١ (مع)	٠
ليبيا	١٩٦٤	١٩٦٤	(من)	١٢,٥ ٤,٥
المغرب	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٩٢ (من)	٤,٩ ٠
عمان	*	*	*	٠
قطر	*	*	*	٠
السعودية	*	*	*	٠
سوريا	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٧٢ (من)	١١,١ ٦,٨
تونس	١٩٥٩	١٩٥٩	١٩٥٩ (من)	١٠,٠ ٢,٩
الامارات	+١٩٩٧	+١٩٩٧	**	٠
اليمن	***١٩٦٧	***١٩٦٧	١٩٩٠ (من+)	٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١، اللائحة ٢٥.

+ لاملومات او تأكيد * لم يعترف بحق النساء بالاقتراع والترشيح.

** استحال الحصول على التاريخ الصحيح الذي انْتُخِبَ او عُيِّنَ فيه امرأة للمرة الاولى. *** الاشارة الى جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية السابقة.

على النظام التقليدي في سياق التحديث. وهكذا نجد ان الدولة هي التي تمرّز قوانين الاسرة وسيطرة العائلة والمجتمع على المرأة.

ثالثاً، هناك تباين بين الدساتير التي تمنح الرجال والنساء حقوقاً متساوية، وبين قوانين الاسرة المستقاة من الشريعة الاسلامية والتي تنقض هذه المساواة. قوانين الاسرة المبنية على الدين تعزّز التفرقة بين العام اي الاسواق والحكم، والخاص اي العائلة.

رابعاً، هناك غياب المؤسسات الديموقراطية في المنطقة او تخلفها. الدولة الأبوية المحدثه دولة سلطوية. وبالتالي يكون المجتمع المدني والشراكة السياسية محدودين. حقوق الرجال السياسية قليلة، واقل منها حقوق النساء. في عدد من بلاد الخليج العربي لم تحصل النساء بعد على الحقوق السياسية الاساسية. حتى البلاد التي يحق فيها للنساء ترشيح انفسهن لا يُنتخب منهن الاقله. سنة ١٩٩٦ ضمت الوزارة نساء فقط في خمسة من البلاد الأربعة عشر. في كل من الأردن وسوريا ومصر والجزائر وزيرتان، وامرأة واحدة في السلطة الوطنية الفلسطينية. في ١٩٩٨ عُيِّنَت امرأتان في وزارة المغرب حين كُفِّ

اللائحة ٢. الفرق الجندي في النشاط الاقتصادي، حسب المناطق

المنطقة			معدل النشاط النسوي (سن ١٥+)		
المعدل %	مؤشر (١٩٨٥=١٠٠)	% من معدل الرجال	المعدل %	مؤشر (١٩٨٥=١٠٠)	% من معدل الرجال
٣٩,٣	١١١,٣	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧
٤١,١	٩٩,٧	٧٦,٥	٣٧,٨	٩٧,٧	٧٣,٩
٥٥,١	١١٤,٢	٨٦,٦	٤١,٢	١٢٦,١	٦٩,٧
٤١,٧	١١٨,٦	٧٤,١	٢٩,١	٩٩,٤	٥١,٧
٢٩,٥	١١٤,٢	٥٥,٩	٢٩,٥	١١٤,٢	٥٥,٩
٢٨,٨	١٤٠,٠	٥١,٣	٢٨,٨	١٤٠,٠	٥١,٣
١٩,٢	١٢٣,٧	٣٨,٦	١٩,٢	١٢٣,٧	٣٨,٦
٤٥,٦	٩٧,٣	٨٢,٤	٤٥,٦	٩٧,٣	٨٢,٤
٤١,٩	١١٩,٤	٧٢,٦	٤١,٩	١١٩,٤	٧٢,٦
٤٠,٢	١١١,٣	٦٩,٨	٤٠,٢	١١١,٣	٦٩,٨

اشتراكي برئاسة الوزارة - ولم يكن لذلك سابقة في هذه المملكة المحافظة. ولم ترش اية امرأة عربية الوزارة في بلدها. كما ان نسبة النائبات في المجالس النيابية ضئيلة جداً: ما بين ١ و ١٠ بالمئة (انظر اللائحة ١). وقد يكون لهذا علاقة باسهامهن الاقتصادي المحدود، لا سيما اذا قورن بمناطق اخرى. (انظر اللائحة ٢). هذا هو بالذات ما تسعى المنظمات النسائية الى تغييره.

منذ زمن بعيد تأسس اعتبار النساء مواطنات من الدرجة الثانية، الا ان المنظمات النسائية العربية بدأت تعارض ذلك. بوجه الاجمال تعارض النسويات والمنظمات النسائية إبقاء النساء في الشأن الخاص وسيطرة الرجال على الشأن العام. انهن يطالبن خاصة ب: (١) تحديث القوانين الأسرية، (٢) اعتبار العنف المنزلي وأشكال العنف الاخرى ضد المرأة جريمة، (٣) حق النساء بالاحتفاظ بجنسيتهم ومنحها اولادهن، (٤) فرص اكبر للعمل والاشتراك في صنع القرارات السياسية. انهن يبنهن ايضاً الى ان القوانين الاسرية مناقضة للمعايير العالمية للمساواة وعدم التمييز التي تتضمنها الآليات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

يبين بحثي ان النضال من اجل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في العديد من البلاد العربية تقوده منظمات نسائية تشكل من نساء متعلمات تعليماً عالياً لهن خبرة في الاعمال واتصالات دولية. مجرد وجود مثل هذه المنظمات دليل على تغيرات ديموغرافية هامة، على اشتراك النساء اكثر واكثر في الشأن العام، وعلى التحرر السياسي التدريجي في المنطقة. وتجدر الملاحظة بان المنظمات النسائية تعمل على تغيير طبيعة هذا الشأن العام، على تعزيز حقوق النساء في الشأن الخاص، على التعجيل في الديمقراطية وبناء مجتمع مدني.

تنظيم النساء

وصفت التسعينات من القرن العشرين بانها «الموجة الثالثة للديمقراطية»، وكان جزء من هذه الموجة تزايد منظمات المجتمع المدني. كُتِب الكثير عن انتشار حقوق الانسان، والتطور البيئي، وعن مختلف المنظمات السياسية التي يقال انها تشمل المجتمع المدني. الا ان ما كُتِب عن المنظمات النسائية وعن علاقتها بالمجتمع المدني والدولة والديمقراطية اقل.

شهدت التسعينات من القرن العشرين انتشار المنظمات النسائية في المنطقة العربية، وبعضها نسوي صريح. لقد حدّدت سبعة انواع من المنظمات النسائية: منظمات خدمات، منظمات خاصة بالعاملات، تجمعات مهنية، منظمات غير حكومية للمرأة في التنمية (WID)، مراكز ابحاث ومعاهد للدراسات النسائية، فروع نسائية لاجزاب سياسية، ومنظمات لحقوق النساء ومنظمات نسوية. انها تسهم جميعاً في تطوير المجتمع المدني في المنطقة، مع ان المنظمات النسوية قد تكون أكثر وعياً في عملها ذلك. لمنظمات المرأة في التنمية دور هام في تحقيق اهداف المجتمع المدني في التنمية: لامركزية الموارد ومشاركتها واستخدام المجتمعات القاعدية لها. مثلاً، في بلد كالبحرين «أصبحت تجمعات النساء الطوعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني» فكانت سبب «إنشاء منظمات المعاقين جميعها فضلاً عن معاهد التربية الحديثة.» (فخرو، ١٩٩٧)^٢

الا ان منظمات حقوق النساء او المنظمات النسوية قد تكون اهم ما أسهم في المواطنة والمجتمع المدني. تستهدف هذه المنظمات وضع النساء الدوني في قوانين الاسرة، وقلة اشتراك النساء في السياسة الرسمية، والعنف ضد النساء. كثيراً ما تترشح للنياحة عضوات هذه المنظمات ، مثل عضوات اللجنة اللبنانية لحقوق المرأة، سواء نجحن ام لا. ويبدو ان منظمات حقوق النساء والمنظمات النسوية اكثر عدداً في شمالي افريقيا حيث شكلت «تجمع ٩٥ للمساواة في المغرب»، والذي كان المنظمة الاساسية

وراء «برلمان النساء المسلمات» في منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سبق مؤتمر بيجين في ايلول/سبتمبر ١٩٩٥. التجمع (بعد ذلك ٢٠٠٠) صاغ قانوناً للأسرة مغايراً قائماً على المساواة، ويعزز مشاركة النساء السياسية. كذلك شمل برنامجهم الحقوق المدنية، وقد رُوّج لها اللجنة الديموقراطية لحقوق النساء والتي نظمت طاولة مستديرة حول حقوق العمال. وقد احتدم النقاش حول المشروع القومي الذي قُدّم في ٢٠٠٠ لتنمية النساء. كان المشروع نصاً طموحاً يطالب بتعليم المغربيات ومنحهن فرص عمل وشراكة سياسية، فهاجمته القوى الاسلامية المحافظة. رداً على ذلك تظاهرت النسويات المغربيات مؤيدة المشروع. اما التونسيات والمنظمات النسائية غير الحكومية فقد نجحت اكثر في عملها مع الوكالات الحكومية لتطوير وتطبيق مشروع عمل قومي موافق لمنهاج بيجين للعمل (WEDO,1988). اكثر مما حصل في البلاد العربية طوّرت النسويات في شمالي افريقيا نوعاً من النسوية الاجتماعية لا تشدد فقط على تحديث قوانين الاسرة (على اهميتها في تعزيز حقوق النساء المدنية)، انما ايضاً على حقوق النساء العاملات. قد يعود ذلك الى اختلاف التاريخ والثقافة السياسية في شمالي افريقيا التي عرفت تقاليد نقابية اقوى واحزاباً اشتراكية واشتراكية-ديموقراطية. في الواقع، ان الفرع النسائي للاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في المغرب (USFP) الذي اصبح الحزب الحاكم في ١٩٩٨) ان هذا الفرع النشيط في القسم النسائي من الاشتراكية الدولية استضاف المجموعة الدولية في اجتماع خاص في الرباط في تموز/يوليو ٢٠٠٠.

إسهام آخر للنساء العربيات في المجتمع المدني يتمثل في جهودهن الادبية، وتشمل نشر الكتب والصحف والافلام. نشرت دار النشر المغربية «لو فينيك» عدداً كبيراً من الكتب حول قضايا حقوق النساء، فضلاً عن كتب ادبية كثيرة بأقلام نساء. وفي المغرب ايضاً ينتج اتحاد العمل النسائي المجلة الشهرية ٨ آذار/مارس. ولا بد من الاشارة الى اول معرض عربي لكتب النساء والذي اقيم في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، نظمته «نور»، دار النشر للمرأة في القاهرة. و«الرائدة» نفسها مثل مهم عن المطبوعات النسائية الناشئة في المنطقة العربية. لقد تناولت موضوعات مثل النساء في السينما العربية، النساء والحرب في لبنان، النساء والعمل، والعنف ضد النساء.

وراء نمو المنظمات النسائية عوامل داخلية هي التغييرات الديموغرافية والسياسية والاقتصادية، ولكن المؤثرات العالمية لعبت دوراً هاماً ايضاً. ونخص بالذكر اهمية دور الأمم المتحدة

ومؤتمراتها العالمية. التقت المنظمات النسائية من البلاد العربية للمرة

الأولى في اجتماع مناطقي، بدعم من لجنة الامم المتحدة المناطقية لغرب آسيا كجزء من التحضيرات لمؤتمر بيجين. عقد هذا الاجتماع في اوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في عمان، الاردن. اسبوعان من المداولات اسفرا عن وضع وثيقة بعنوان «برنامج عمل للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية» (مقدم، ١٩٩٨). لخصت هذه الوثيقة اوضاع النساء في البلاد العربية كما يلي: (١) تعاني النساء من انعدام حقوق للعمل وأعباء زائدة سببها الأزمة الاقتصادية وسياسات تعديلات بنوية. (٢) غياب الديموقراطية والحقوق المدنية يؤدي النساء بصفة خاصة. (٣) انعدام المساواة بين الرجال والنساء في السلطة وصنع القرارات. (٤) تعاني النساء من العنف، بما في ذلك «جرائم الشرف». وقد قُدّمت حلول شاملة. طالبت الوثيقة بالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء وتنفيذها الفوري، وبتصحيح كل القوانين القومية التي تميز ضد النساء. كذلك طالبت بقانون لمحو الامية وبخدمات قانونية مجانية للنساء وتشجيع وجود قضاة من النساء. وطالبت بإصلاح القوانين المتعلقة بوضع المرأة في الاسرة وتحديثها، وبإدخال حقوق الزوجة في عقد الزواج. كذلك طالبت باصلاح قوانين الجنسية لكي يتمكن الاولاد من الانضمام الى امهاتهم ونيل جنسياتهن (ص٢٥-٢٦).

ما هي بعض الحملات التي نُظّمت من اجل اكتساب المرأة مواطنة كاملة والتي تتضمن منحها حقوقاً سياسية اوسع، وتنمية المجتمع المدني؟ ان الاهداف الاساسية لنسويات مصر (فضلاً عن بلاد اخرى) هي تحديث قانون الاسرة والتشديد على حقوق النساء فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الاولاد. لقد نجحن في تحقيق اصلاحات تمنح النساء بعض التسهيلات فيما يتعلق بالطلاق، وتصعب على الرجال تطبيق النساء من غير موافقتهن. في ١٩٩٩ تمكنت النسويات المصريات من نقض المادة ٢٩١ التي تيرئ المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم. كذلك نجحن في وضع عقد زواج جديد يذكر حقوق الزوجة.

من القضايا الاجتماعية الهامة في الاردن تجريم جرائم الشرف التي يذهب ضحيتها البنات والاخوات، وهي قضية تشغل المحامية النسوية اسمى خضر والصحفية رنا حسيني وناشطات اخريات. الا ان الدولة لا تزال خائفة في وجه البنية الاجتماعية القبيلية والقائمة على روابط القربى. وفي مقدمة الحركة الديموقراطية في الاردن قائدات امثال توجان الفيصل واميلي

نفاع. في لبنان شكلت النسويات المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء، وحملة لحقوق النساء ركزت على المساواة الجنوسية (الجندرية) في الطلاق. كذلك يعملن على رفع عدد النساء في مجلس النواب. في فلسطين نجحت النسويات في رفع عدد مدارس البنات، والحصول في قانون العمل على حقوق اجتماعية للامهات العاملات، والقضاء على القانون الذي يشترط اذن وكيل ذكر قبل ان تحصل المرأة على جواز سفر او تستطيع ان تسافر. كذلك نجحن في اصدار اول صحيفة نسائية صوت النساء.^٢

في المغرب يعطي التجمع الديموقراطي للنساء المغربيات الاولوية لتحديد العوائق في وجه اشتراك النساء في السياسة وإزالتها. من اجل ذلك شكلن المركز للقيادة النسائية (CLEF)؛ النسويات الجزائريات نشيطات في النضال لتحديث القوانين الاسرية و مناهضة التطرف الديني، ولهن موقف معين من الديموقراطية. قالت احداهن:

اذا كانت الديموقراطية تعني الاكثرية بصرف النظر عن النوعية فانني لا اريد ان اكون ديموقراطية لان ذلك يتيح للمتطرفين الاستيلاء على السلطة وظلم الناس ولا سيما النساء - هذه هي خبرتي الجزائرية... اما اذا كانت الديموقراطية الحق في التعبير وايصال صوتي، كفرد لا كمجرد رقم، فانا ديموقراطية. ولكن اذا كانت الديموقراطية تعني حرية الاختيار بين الكوكاكولا والبيبسي، بين ليفيس او نيكى، ال BBC اوال CNN، ماك دونالد او بيتسا هات، فانا لست ديموقراطية.^٣

تتعاون منظمات حقوق النساء وحقوق الانسان، لا سيما في مصر، تونس، المغرب، الجزائر وفلسطين، تعاوناً مثمرأ بالنسبة للمجتمع المدني وحقوق المواطنة. اربعة أمثلة توضح ذلك. في مصر تعاونت منظمات نسائية ومنظمات حقوق الانسان وبعض المنظمات المهنية لتحج على قرب تمرير قانون مثير للجدل حول منظمات غير حكومية. شملت التجمعات النسائية مركز النساء المصريات للمساعدة القانونية، المركز المصري لحقوق النساء، ومركز بحوث المرأة الجديدة. نظمن اضراباً عن الطعام واعتصاماً، وكان معظمهن من الناشطات. وكان بينهن طبيبتان نفسيتان تعملان في مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف، ومحامية تعمل مع مركز خدمات النقابات والعمال، وكاتبة من منتدى تنمية المرأة ٦. مثل آخر، الحملة ضد ختان البنات في مصر يقودها اتحاد بين منظمات حقوق المرأة ورعاية الطفولة وتنظيم الأسرة. ثالثاً، ان تجمعات نسائية مغربية واحزاباً سياسية كالاستقلال والتقدم والاشتراكية نظمت مظاهرات

ودعماً شعبياً لتأييد مشروع العمل الذي اقترحه حكومة يوسف لدمج النساء في التنمية، والذي سيتضمن اصلاح قانون الاسرة في المغرب.^٧

مثل رابع للتعاون بين منظمات حقوق الانسان وحقوق النساء هو المؤتمر الدولي الاول لحركة حقوق الانسان العربية الذي انعقد في الدار البيضاء، في المغرب، من ٢٣-٢٥ نيسان/ابريل، ١٩٩٩. وقد اصدر بياناً طالب بإنهاء التعذيب، باحترام حريات التعبير والتجمع والاجتماع، بتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بتأمين حقوق المواطنين بالمشاركة، بما في ذلك تأمين اطلاق الشعب على المداخل العامة للدولة، والاعتراف بحقوق النساء كجزء لا يتجزأ من نظام حقوق الانسان. أكد البيان ان تمتع النساء بحقوقهن الانسانية عملية موحدة وشاملة ينبغي ان تضم كافة مظاهر الحياة داخل الاسرة وخارجها. ويجدر بنا اقتباس بعض ما ورد في هذا البيان لانه يظهر اهمية هذا التعاون، فضلاً عن بعد تأثير التجمعات النسائية في مجتمع حقوق الانسان؛ لاتقتصر المساواة بين الرجال والنساء على المساواة القانونية

وانما تتعداها الى تغيير المفاهيم ومواجهة تمييز النساء. وعليه لا تقتضي فقط مراجعة شاملة للقوانين، وعلى رأسها قوانين الاحوال الشخصية، وانما ايضاً مراجعة البرامج التربوية وتحسينها، فضلاً عن ترصد نقدي للخطاب الإعلامي.

من هذا المنطلق يصير المؤتمر على ضرورة اشراك المنظمات غير الحكومية لحقوق النساء والانسان في مراجعة القوانين الحالية وفي تحسين القوانين المدنية والجزائية بهدف مناهضة كل اشكال العنف والتمييز ضد النساء مناهضة صارمة.

كذلك يطالب المؤتمر الحكومات العربية التي لم تبرم (اتفاقية النساء) بان تفعل ذلك بسرعة، وتطالب التي ابرمتها بتحفظ ان تزيل تحفظاتها.

كذلك يطالب المؤتمر منظمات النساء وحقوق الانسان غير الحكومية بان تعمل على ازالة هذه التحفظات، وعلى معارضة ثقافة التمييز، وان تتبنى مواقف جريئة فتفضح التستر بالدين

اللائحة ٣. المنظمات النسائية في المنطقة العربية (حسب نوعها وبلدها، ١٩٩٠)

النوع/البلد	الجزائر	مصر	الاردن	المغرب
منظمات خدمات	SOS نساء معدبات	جمعية الهلال الأحمر	مؤسسة نور الحسين	تجمع حماية الأسرة
تجمع مهني	نساء في العمل	لجنة النساء في غرفة التجارة؛ تجمع الطبيبات	تجمع المهنيات ونساء الأعمال	إتحاد صاحبات المهن الحرة والتجارة
مركز أبحاث التنمية ومعهد دراسات نسائية	مركز المرأة الجديدة للبحث والدراسة، مركز ابن خلدون لدراسات التنمية	مركز الأميرة بسمة للموارد النسائية	مركز الدراسات والبحث حول النساء (فاس)	
منظمات حقوق النساء	المساواة؛ النجاح؛ التحرر؛ تجمع النساء الديمقراطيات	المنتدى المدني الجديد؛ لجنة حقوق المرأة جمعية المرأة الجديدة	اتحاد النساء الأردنيات	التجمع الديمقراطي لنساء المغرب
النساء في المنظمات غير الحكومية للتنمية		تجمع تنمية النساء وتعظيمها		لجنة المغريبات للتنمية
منظمات عمالية ونساء شعبيات		قسم العاملات ETUF		
منظمات نسائية رسمية	الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات	المجلس الوطني للنساء	الاتحاد العام للنساء الأردنيات	

للدفاع عن شرعية تبعية المرأة. يجب ان تهتم هذه المنظمات غير الحكومية خاصة بان ترصد عمل الحكومات العربية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتمتع النساء بحقوقهن.

لا بدّ من ان توخذ بعين الاعتبار امكانية منح النساء حصة معيّنة في مجالس النيابة والمجالس التمثيلية والمؤسسات العامة كإجراء مؤقت. يؤخذ بذلك الى ان يتحقق اطار مناسب لنشاط النساء التطوعي، والى ان يزداد انتشار الوعي بضرورة المساواة والقضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء.^٨

انني اختتم هذا القسم بملاحظات نهائيتين متعلقتين بالنسوية والاسلامية في شمالي افريقيا، وبما تعنيان ضمناً بالنسبة للمجتمع المدني ومعايير الجندر. انتقد البعض المنظمات النسائية في شمالي افريقيا (ولا سيما في الجزائر) لانها تعارض الحركات الاصولية واعتبار المنظمات الاسلامية شرعية. ولكن هذه المعارضة مفهومة في ضوء ان شرطاً ضرورياً لقيام مجتمع مدني هو «مدنية» المنظمات التي تؤلفها. ولا شك

فلسطين	تونس
برنامج صحة النساء	تجمع الأمهات التونسيات
برنامج الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت	الغرفة الوطنية لرئيسات الأعمال
مركز البحوث والوثائق والمعلومات عن النساء	مركز البحوث والوثائق والمعلومات عن النساء
مركز الحق للمساعدة القانونية والإرشاد	تجمع التونسيات الديمقراطيات
قسم المرأة؛ مركز بيسان للأبحاث والتنمية	التجمع العام للتدريب المهني والأسر المنتجة
جمعية النساء الفلسطينيات العاملات	اللجنة الوطنية للنساء العاملات
اللجنة التقنية لشؤون النساء	الاتحاد الوطني للنساء التونسيات

ان مجتمعاً مدنياً لا يمكن ان يتحقق اذا كان في عداد ناخبها منظمات كالمنظمات الاصولية التي تهدد المواطنين وتعذبهم (كتعذيبهم النساء السافرات). ففي الجزائر والمغرب وتونس يُعتبر النسويات والمتحفظون بمثابة متراس في وجه خطر الاصولية. نقلت وسائل الاعلام وافتتاحيات بعض الصحف عن رسميين حكوميين ان مقاومة النسويين الشديدة للاصولية تشكل حصناً أساسياً ضد نجاح الاسلاميين، وفي سبيل الحدائة والديموقراطية. تصوير النساء بهذا الشكل، على انهن مواطنات وناشطات سياسيات ولسن فقط زوجات وامهات، قد ينبئ بتحول في علاقات الجنوسة، في بعض بلاد المنطقة على الاقل.^٩

بعض الملاحظات الختامية

المواطنة والمجتمع المدني مفهومان ووضعان مثيران للجدل، ويمثلان عمليات تاريخية وعلاقات اجتماعية وثقافة واقتصاداً سياسياً. انهما نتيجة عمليات داخلية بقدر ما هما نتيجة ضغوطات خارجية. (انظر الشكل ٢) ولكن نضالات النساء العربيات تؤيد صحة نظرية ت.ه. مارشال المتعلقة بالعملية التاريخية لانتشار حقوق المواطنين. دمج فئات جديدة في الجسم السياسي- مثل الطبقة العاملة الاوروبية في اوائل القرن العشرين والنساء العربيات في آخره وفي اوائل القرن الحادي والعشرين- ينبئ بانتشار الحقوق وتوسع المجتمع المدني.

ولكن بناء المجتمع المدني وإسهام النساء فيه يواجهان صعوبات وتحديات كبيرة. وهذه سببها بالدرجة الأولى الدولة والمؤسسات الدينية اللتان تعتبران الديمقراطية والمؤسسات المستقلة بمثابة تهديد لسلطتهما ومصالحهما. وعليه تواجه المنظمات غير الحكومية، وفيها المنظمات النسائية، قيوداً قانونية، وتجد صعوبة في الحصول على دعم مادي، كما انها معرضة للرقابة والتحرش ولما هو اسوأ من ذلك. قصة سعد الدين ابراهيم ومركز ابن خلدون والمجلة «المجتمع المدني» مع السلطات المصرية ليست سوى اكثر الامثلة شهرة. مثل آخر هو، بالطبع، إقفال مركز تجمع تضامن النساء العربيات (AWSA) الذي اسسته نوال سداوي وتجراً على معارضة حرب الخليج ودور مصر فيها. في اماكن اخرى كان تشجيع الاسلاميين على المنظمات النسائية مشكلة بالنسبة الى هذه المنظمات التي تحاول ان تؤسس لنفسها مصداقية وشرعية. في الجزائر، مثلاً، كثيراً ما هاجم الاسلاميون المنظمات النسائية على انها «احزاب فرنسية» موحين بذلك انها تنفذ اهدافاً استعمارية وتمثل «طابوراً فرنسياً خامساً».

قد تكون العوائق القانونية والمالية السبب في ان تكون المنظمات النسائية العربية اقل اندماجاً بالشبكات النسوية في البلاد الاخرى من المنظمات النسائية في مناطق نامية كاميركا اللاتينية والهند وجنوبي شرق آسيا، مثلاً. عهد العولمة الحالي يشهد ظهور اشكال جديدة من العمل الجماعي، مثل شبكات دترويت عبر البلاد المختلفة، او منظمات لحركات اجتماعية عبر البلاد، والتي يقال انها جزء من مجتمع العولمة المدني الجديد (مقدم، ٢٠٠٠). نجد الآن شبكات عبر البلاد المختلفة للبيئة ولحقوق الانسان وحقوق المواطنين المحليين وللنساء. من بين الشبكات النسائية عبر البلاد DAWN (اي بدائل انمائية مع نساء لعهد جديد)، والنساء اللواتي يعشن تحت الشريعة الاسلامية، واتحاد النساء الدولي من اجل عدالة اقتصادية. ان الاشتراك في شبكات نسوية عبر البلاد وما يشبهها من شبكات ترويج عالمية قد يساعد نضال النساء على النطاق المحلي والقومي بان يقدم لهن ما يحتجن اليه من تأييد ودعم.

حين نقرأ كتابات المنظمات النسائية وناشطات حقوق النساء نرى بعض النواقص في فهمها للحقوق الواجبات، وبعض التوترات التي لا بد من حلها. وبينها القضايا التطبيقية (بما فيها الضمانات الاجتماعية للعمال والفقراء)، ووضع العمال الاجانب والعمال المتعاقدين وحقوقهم، وحقوق الاقليات الدينية والعرقية. كذلك لا بد من تفصيل العلاقة بين الدولة والمواطنين، وحقوق كل منهم وواجباته. صحيح ان تمكين المرأة ومواطنيتها الكاملة لا ينفصلان عن تكوين المجتمع المدني، كما يقول العديد من النسويات (ليستر، ١٩٩٧). ولكن من الصحيح ايضاً ان ظهور مجتمع مدني متوقف على وجود دولة تطبق المعايير القانونية العالمية وتضمن حماية الحقوق

المدنية والسياسية والاجتماعية بصرف النظر عن الجنوسة والجنس والعرق والطبقة والدين. بإصرارهن على حقوقهن كنساء وكافراد تفرض النساء والمنظمات النسائية إعادة النظر في دور الدولة بالنسبة لمواطنيها. الا انه ينبغي تفصيل هذا الدور وتلك العلاقة وتوضيحهما. ونعترف بصعوبة ذلك بسبب المناخ اللاديموقراطي السائد والتهديد الدائم بالإقفال والاعتقال. ولكن ذلك، الى حد، «المهمة التاريخية» للمنظمات الديموقراطية والمنظمات المجتمع المدني.

قد يكون اصعب التوترات ذلك القائم بين الهوية الوطنية المبنية على الحضارة والثقافة الاسلاميتين وبين المناداة بحقوق مدنية وسياسية، ومجتمع مدني ديموقراطي قد يمكن الذهاب الى انه مستوحى من التقاليد الغربية. لا تزال في العديد من البلدان ايدولوجية رسمية قوية تعتبر المفاهيم والممارسات «الغربية» باطلية، وتتكلم على سياسة «الاصالة». وبذلك يبقى الوطنية والاسلام إطار الخطاب الرئيسيين. بين بلاد المنطقة يبدو ان تونس تكوّن هوية وطنية وإطاراً قانونياً يعكسان التراث العربي-الاسلامي الخاص بها، فضلاً عن حقوق اجتماعية وجندرية بالمعنى المتفق عليه دولياً، ولو في مناخ سياسي موجه. في أماكن أخرى تحتاج المنظمات النسائية الى تطوير إطار للاعتراف بالهويات وتفصيل حقوق مساوية للجميع، وذلك بطريقة تستوحي التاريخ، والمفاهيم الثقافية، والمعايير العالمية. من حسنات الانتماء الى شبكات نسائية عبر البلاد مثل DAWN القدرة على المقارنة وتبادل الآراء حول هذه القضايا وغيرها، وذلك مع ممثلات منظمات نسائية من الهند، مثلاً، وباكستان والفلبين وماليزيا وجنوبي افريقيا. في هذه الاثناء تقاوم نساء العالم العربي «المجددات»

المفاهيم العامة والقوانين المتعلقة بالشأن العام والشأن الخاص؛ انهن يطالبن بالمزيد من الفرص في الشأن العام، بمشاركة كاملة ومتساوية في الوطن، وبحقوق كاملة ومتساوية في الأسرة. هذه المطالبات بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية والمبنية على الجندر لن تزيد فقط من الحقوق التي للنساء حالياً، ولكن، اكثر من ذلك واهم، ستوسع الاجندا السياسية وتعيد تعريف المواطنة في المنطقة. يلاحظ عزيز العظمة (١٩٩٣:٣٦) ان النضال من اجل المواطنة سيتم التحول من مجتمع جماعي الى مجتمع مدني، ولكنه على غرار كل

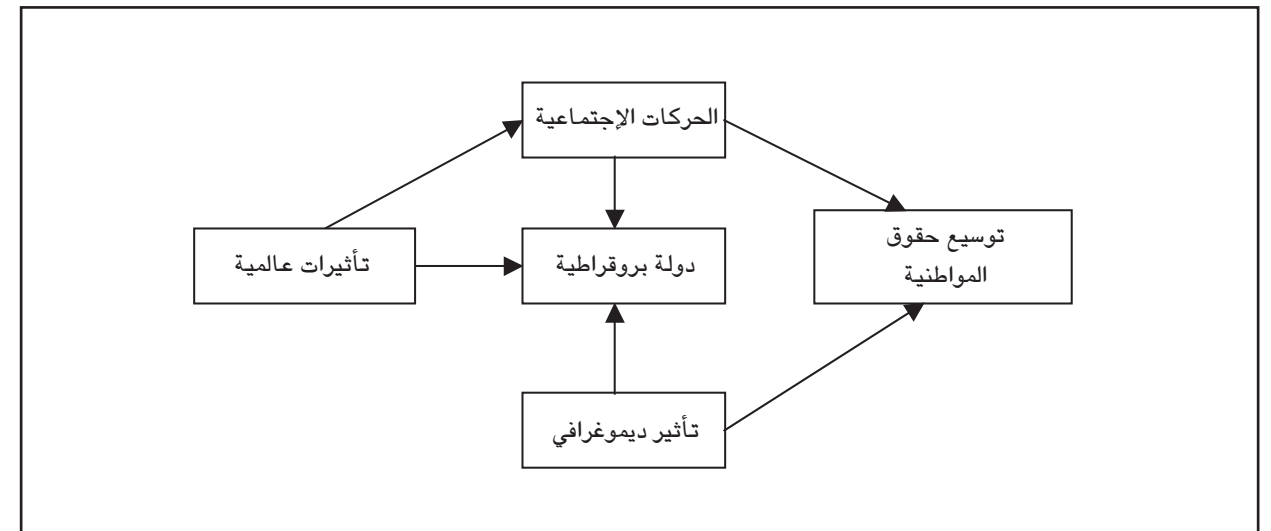
العمليات التاريخية حاد الصراع. عوامل الصراع في هذا التحول التاريخي في البلاد العربية تشمل الحركات الاسلامية، والدول المتصلبة او المتواطئة، والمنظمات النسائية. سواء كانت نضالات النساء في سبيل تحديث القوانين الاسرية، او في مناهضة الاصولية، او في سبيل المطالبة بفرص اكثر للعمل، وبالمشاركة السياسية، او بحقوق الجنسية، ان هذه النضالات هي المحرك الاساسي الذي يحث على المواطنة والمجتمع المدني.

المراجع

كل المراجع باللغة الانكليزية ويمكن الرجوع اليها في موقع المقالة باللغة الانكليزية على الانترنت

الهوامش

١. في القسم الأخير من ١٩٩٩ نالت نساء قطر والكويت حق الانتخاب والاشتراك في الانتخابات، الا انهن لن يستطعن ممارسة حقوقهن السياسية قبل بضع سنوات.
٢. من ناحية اخرى يمكن ان ننظر الى ذلك نظرة اكثر نقداً على انه إخفاق الدولة وحل ليبييرالي محدث.
٣. في خطاب لسهير عزومي، مديرة لجنة شؤون المرأة التقنية في فلسطين، القته في مؤتمر ال ERF/MDF3 في القاهرة في ٨ آذار/مارس، ٢٠٠٠، في اتصال شخصي.
٤. نزهة سكاني، نائبة رئيسة التجمع الديموقراطي للمغربيات في خطاب القته في مؤتمر ERF/MDF3 في القاهرة في ٨ آذار/مارس، ٢٠٠٠.
٥. نادية ليلي عيساوي، رئيسة التجمع للتفكير والتبادل والعمل للبيئة والتنمية، كما اوردها IDEA الدولية، شتاء ١٩٩٩، ص ١٩.
٦. المجتمع المدني، الجزء ٨، العدد ٩٠، حزيران ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٣.
٧. للتفاصيل حول مشروع العمل المقترح ومناهضته راجع رانية الابيض «مغرب مضطرب: خطة، مدونة، حركة اصلاحية واطر منافسة»، الرائدة، الجزء ١٧، العدد ٨٩، (ربيع ٢٠٠٠): ص ٣٠-٣٤.
٨. المجتمع المدني، الجزء ٨، العدد ٩١، تموز/يوليو ١٩٩٩، ص ٢٠-٢٣.
٩. النسوية الجزائرية الشهيرة خالدة مساودي، التي كانت في الماضي من اهم الذين انتقدوا الدولة بسبب قانونها العائلي واستهدفها فيما بعد الاصوليون الاسلاميون، هي الآن مستشارة الرئيس بوتفليقة، وهذا دليل على تغيير المواقف من النساء الناشطات. انظر مقدم (٢٠٠١).



المنظمات النسائية في العالم العربي

بقلم ليلى الحمد

في أواخر ١٩٩٦ كانت منظمة نسائية تعمل في أحياء الأكوخ في القاهرة ، ومن غير ان تتوقع ذلك اكتشفت ان حوالي ١٠٪ من النساء اللواتي كنّ هدف دراستها، اي ١٦,٠٠٠ امرأة لم تكن موجودة؛ لم يكن لهؤلاء النساء شهادة ميلاد او بطاقة هوية. وبالتالي حُرمن من خدمات اساسية كثيرة، كالتعليم والحصول على سلفة، فضلاً عن حقوق المواطنة وواجباتها، كالانتخاب. كنّ يواجهن مشكلات صعبة في مطالبتهن بحقوقهن الشخصية، كتقاعد زوج متوفٍ او مقتنيات ورثتها. ثم ان حاجاتهن لم تؤخذ بعين الاعتبار في مشاريع التخطيط الوطني وإعداد الموازنة.

في الأشهر التي تلت هذا الاكتشاف، وبعد ان تأكدت تلك المنظمة من ان هذه لم تكن ظاهرة استثنائية وانما كانت منتشرة خارج شوارع القاهرة، بدأت حملة لتصحيح الوضع، او محاولة تصحيحه على الاقل. وقد اقتضى ذلك ان تعرف الاسباب وراء عدم التسجيل، وان تدخل في تفاصيل بيروقراطية معاملات التسجيل، وان تدرب مئات المجموعات من المجتمع المدني على مساعدة النساء في الحصول على وثائقهن الرسمية. بمساعدة مانح دولي بدأت الحملة لإثارة القضية على المستويين الوطني ومنهج العمل. حتى اليوم حصلت حوالي ٥٥,٠٠٠ امرأة مصرية في ٦ محافظات في القاهرة وحولها على شهادات ميلاد وبطاقات هوية، وقد تعرّفت المنظمات الى حوالي ٢٠٠,٠٠٠ امرأة اخرى في تلك المناطق لا يزلن بحاجة الى هذه الوثائق^١.

كما اظهر المثل اعلاه ان منطقة اقتصر فيها الشأن السياسي الرسمي على الرجال - بل على بعضهم فقط - أمّن فيها المجتمع المدني للعديد من النساء العربيات إمكانية ان يواجهن تهميشهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وان يعالجهن. من المغرب الى فلسطين ظهرت منظمات تكرس جهودها لتمكين النساء، فعبّرت عن حاجات لم يُنقمت اليها خلال سنين، ومطالب لم يُعربها

مثلاً، شغلت النساء اقل من ٦٪ من كل مراكز صنع القرار في ١٩٨٦، و٧٪ منها في وزارة الاقتصاد. كذلك تغيب النساء عن النقابات، وباستثناء لبنان، يبقين مهمشات في التجمعات المهنية.

مع ان الوضع يختلف بين بلد وآخر، فان قلة اشترك النساء في السياسة الرسمية في البلاد العربية قد يُعزى الى عدة عوامل، بما فيها العوائق الاجتماعية -الثقافية مثل الفصل بين النساء والرجال في المجتمع، والتقاليد والعادات الثقافية السائدة، والنظرة الغالبة الى السياسة على انها من شأن الرجال. من العوامل الاخرى قلة الخبرة السياسية والتدريب لدى النساء، وعدم وعي الجمهور وصانعي القرار لما يمكن ان يكون للنساء من دور، وانعدام التغطية الاعلامية لدور النساء كمواطنات ناشطات في ادارة بلادهن. ومع ان النساء قوة انتخابية هامة، نادراً ما تستهدفهن الحملات الانتخابية وتسجيل اصوات الناخبين. ويزيد الطين بلة ان في بعض قوانين الانتخاب إجراءات تقلل من اهمية اشترك النساء. في الجزائر، مثلاً، يمنح قانون الانتخاب ذكراً من العائلة حق الانتخاب مكان النساء.

الا انه لا بد من تناول الحقائق التي تواجه النساء العربيات اليوم، خاصة إزاء ازدياد التحديات التي يجابهنها. ومن بينها ازدياد عدد النساء اللواتي لسن فقط ربوات اسرة، وانما معيلايتها ايضاً. في الواقع ان عدد الاسر التي ترأسها نساء في ازدياد مطّرد في المنطقة بكاملها. وعادة تغفل الاحصاءات ودراسات المسح هذه الحقيقة، ولا تعكسها القوانين ولا المواقف التي تعتبر الرجل رأساً للأسرة. مع ان الاحصاءات نادرة، يُقدّر ان الاسر التي ترأسها امرأة في مصر، مثلاً، هي بين ١٥-٢٥٪. من اسباب هذه الظاهرة النسبة العالية لهجرة الرجال، إما هجرة داخلية، (من الارياف الى المدن) او هجرة خارجية (لا سيما الى اليمن والمغرب ومصر)؛ حروب وصراعات تؤدي الى اعاقه الرجال اوموتهم؛ نسبة مرتفعة من البطالة بين الرجال؛ طلاق وهجرة. كذلك نجد ان الاسر التي ترأسها امرأة تكون افقر. في الجزائر، مثلاً، فيما قُدّر ان الاسر الفقيرة تشكل اجمالاً ٩, ٥٪، قُدّر فقر الاسر التي ترأسها نساء بـ١٢٪^٢.

وكما في غيرها من بلاد العالم فان النساء العربيات اول من يتأثر بالتغييرات الاقتصادية وبإجراءات التعديل التي اتخذتها بلاد كمصر والاردن والجزائر والمغرب. مثل هذه الإجراءات قد تتسبب في انخفاض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، كما قد

تتسبب في انخفاض الدخل مما يؤثر بدوره في الاستهلاك ومستوى المعيشة. ومما يزيد الحالة سوءاً ان مؤشر النمو البشري في العديد من البلاد العربية منخفض جداً. في اليمن تبلغ نسبة وفيات الاطفال ١٠٩ من كل ١٠٠٠ طفل في افقر الاسر. في كل من المغرب والجزائر نجد ان ٦٤٪ و٢٤٪ من النساء في الخامسة عشرة وما فوق اميات بالنسبة الى ٢٨٪ و٢٤٪ من الرجال البالغين^٣. ان هذه الاعداد مخيفة، لا سيما وقد بيّنت الدراسات ان هناك صلة مباشرة بين مستوى التعليم والفقر^٤.

فيما يعمل عدد كبير من النساء في القطاع العام، نجد عدداً كبيراً منهن، ولا سيما بين الفقيرات، يعملن في قطاع غير رسمي، في وظائف ولارباب عمل لا يؤمنون سوى منافع وحمايات قانونية محدودة، مما يجعل النساء عرضة للأذى وعملهن غير مضمون^٥. اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ففي العديد من البلاد العربية يصعب على النساء الاشتراك فيه. ومن بين اسباب ذلك وجود قوانين عمل تنص على شروط معينة متعلقة بالعمل الخطر او الليلي، بالسفر وعطلة الامومة وغير ذلك مما يثني ارباب الاعمال عن توظيف النساء، ويقلل من افضليتهن ومنافستهن النسبيتين في سوق العمل^٦. كذلك يسود التمييز القانوني في ميادين اخرى تؤثر في النساء، كالضمان الاجتماعي (منافع، مصاريف، تقاعد، وضمانات)، الإرث، حرية التحرك، المساواة امام القانون، الزواج والجنسية. لسوء الحظ، بسبب نسبة الأمية المرتفعة بين النساء لا يعي او جهل معظمهن حقوقهن القانونية.

ظهور المنظمات النسائية^٧

تأثر ظهور المنظمات النسائية في العالم العربي بالخبرة السياسية لكل بلد وتطوره. مثلاً عرفت مصر حركة نسائية قبل معظم البلاد المحيطة بها، ويعود بعض الفضل في ذلك الى كوزموبولييتها ومكانتها البارزة في العالم العربي. منذ اواخر القرن التاسع عشر دار النقاش في مصر حول قضية المرأة، وتأسست منظمات نسائية في اوائل العشرينات من القرن العشرين. في بلاد كالمغرب والجزائر ولد النشاط النسائي نتيجة النضال ضد الاستعمار، وتأسست تجمعات نسائية قبيل الاستقلال او في حينه. العديد منها، مثل القسم النسائي لحزب الاستقلال المغربي، كان ملحقاً بالاحزاب السياسية، او هيئات رسمية تأسست لتعزيز تحرير المرأة، مثل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات . في الاردن كانت الانشطة حول قضية المرأة ذات علاقة وثيقة بالنشاط السياسي والمشكلة الفلسطينية.

بوجه الاجمال توقف التأثير الذي تركته هذه الهيئات الى حد بعيد على المناخ السياسي في كل من هذه البلدان، والذي تراوح بين فترات انفتاح سياسي وفترات تقييد لكل مجتمع مدني. فترات الاضطراب السياسي حالت الى حد بعيد دون قدرة الهيئات النسائية على الترويج للقضايا النسائية، كما كانت الحال خلال النضال ضد الاستعمار. ثم ان مشاركة المنظمات النسائية في الحركة السياسية أضرت بالحركة النسائية في كثير من الاحوال لان السياسة الحزبية قوّضت اسسها. بدأ هذا الاتجاه يقل في ثمانينات القرن العشرين حين انفصلت واستقلت عن الاحزاب السياسية هيئات مثل التجمع الديمقراطي للنساء المغربي الذي كان قد وُلد من الحزب الاشتراكي الشعبي. ولكن في الوقت نفسه ظلت الدولة والعناصر المحافظة في المجتمع تستخدم القضايا النسائية فتحول النساء الى رموز للتقاليد والثقافة في مواجهة الاضطراب الذي سببه التحديث والتغيير السريعان. وينعكس ذلك، فيما ينعكس، في قوانين الارث، والضغوط الاجتماعية لانجاب الذكور، والعبء الذي يُلقى على المرأة في الحفاظ على شرف العائلة.

في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين زاد عدد الهيئات النسائية. وكان من اسباب ذلك الانفتاح السياسي في بعض البلاد العربية في تلك الحقبة. موجة الديمقراطية الثالثة، تلك الحركة التي بدأت في منتصف سبعينات القرن العشرين في البرتغال وامتدت منها الى اميركا اللاتينية، الى شرقي وشرقي جنوب آسيا، الى اوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، ان هذه الموجة اثرت كذلك، ولو بشكل اقل، في بعض البلاد العربية. بدءاً بتحول الجزائر من نظام الحزب الواحد الى نظام متعدد الاحزاب، ومروراً بالافراج عن السجناء السياسيين في المغرب، اخذ بعض البلاد العربية يشعر بنسمة تحرر. مع ان هذا الانفتاح كان على سبيل التجربة، الا انه تلازم مع تغييرات هامة في المنطقة - ولا سيما اعادة توحيد اليمن في ١٩٩٠، نهاية الحرب الاهلية في لبنان بعد ١٥ سنة من الاقتتال، تحرير الكويت في ١٩٩١، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في ١٩٩٢.

في قلب هذه الموجة الثالثة عاد الى الظهور الدور الاساسي الذي يُنسب الى المجتمع المدني في التشديد على عملية الديمقراطية وتوطيدها.^{١٢} في العالم عامة، ولكن في اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية بصفة خاصة، اعتُبرت منظمات المجتمع المدني بمثابة اصوات تنبئ بالتغيير والديموقراطية وتعارض الحالة الراهنة.

مع ان مثل هذه المنظمات كانت اقل عدداً في البلاد العربية وجد العديد منها فرصاً مؤقتية في بعض البلاد العربية كالمغرب والاردن ولبنان وفلسطين، والى حد، في الجزائر والكويت واليمن.

برز العديد من النساء الناشطات في مقدمة الحركة المطالبة بالمزيد من التحرير والتغيير في العالم العربي. وقام الكثير من جهودهن على فكرة النساء والمواطنة. بعضهن دافعن عن حقوق النساء القانونية، شأن اللجنة التقنية لشؤون النساء في فلسطين (WATC).^{١٣} وهي اتحاد من منظمات نسائية غير حكومية ولجان كانت اول من نظم احتجاجاً على السلطة الوطنية الفلسطينية إذ عارضت قانوناً جديداً يقضي بحصول النساء على موافقة خطية من وكيل ذكر لكي يُمنحن جواز سفر. بعض المنظمات الاخرى، مثل «مساحة نقطة انطلاق» (ESPOD) في المغرب عملت لتعزيز قدرة الفقيرات على الحصول على سلفات صغيرة، وتشجيعهن كمقاولات. وغيرها، مثل المركز المصري لحقوق النساء (ECWR) في القاهرة عمل على تمكين النساء سياسياً وذلك بواسطة حملات تسجيل الناخبات. وغيرها، مثل مركز القيادة النسائية في التجمع الديمقراطي للمغربيات (ADFM)، رعى الى تعزيز مهارات النساء في صنع القرار، وتشجيعهن لكي يترشحن للمناصب السياسية.

يهدف اقامة محالقات تأييد ابندعت شبكات لتؤمن المزيد من التفاعل وتبادل الخبرات مع نساء اخريات في المنطقة. أسست نساء تونسيات ومغربيات وجزائريات «تجمع ٩٥ مساواة المغرب» في ١٩٩٢ لكي يؤلفن منبر نشاط مشترك استعداداً لمؤتمر بيجين في ١٩٩٥. مركز البحث والتدريب العربيين (كوتر) في تونس تأسس في ١٩٩٢ للقيام بابحاث حول القضايا التي تؤثر في نساء العالم العربي والتي تساعد في التخطيط والإجراءات التي يتخذها واضعو التخطيط وصانعوالقرارات. المشروع الاقليمي للوصول والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية المشرق المغرب (MACMAGGLIP) تأسس مؤخراً «كمنتدى للنقاش، والعلم، وتبادل الآراء حول النساء والجنود والتنمية بين الجماعات المهتمة في منطقة الشرق الاوسط والمغرب».^{١٤}

ان جهود هذا التشبيك وحدثت، الى حد، قضايا النساء على المستوى المنطقي. مثلاً، في معظم البلاد العربية لا يعطي قانون الجنسية المرأة حق منح اولادها جنسيتها، وقد اثار تجمعات

نسائية عديدة هذه القضية الآن على المستوى المنطقي واصبحت موضوع عدد من الحملات والمؤتمرات. كذلك تأسس عبر المناطق عدد من الشبكات الرسمية وغير الرسمية والتي تفيد في نشر الحقائق عن النساء العربيات والدفاع عنهن. بين هذه الشبكات «النساء اللواتي يعيشن تحت حكم الشريعة الاسلامية»، فضلاً عن منظمات المهاجرين الى اوروبا من شمالي افريقيا.

ولقد لعبت تقنيات الاعلام دوراً في نشر القضايا النسائية وكسب التأييد لها.^{١٥} في الواقع استخدم العديد من المنظمات النسائية الانترنت كوسيلة لجمع المعلومات ونشرها وتجاوزها. تأسس مؤخراً في الاردن المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة (AMAN) الذي يتألف من شبكة انترنت ثنائية اللغة تقدم مصادر عن العنف ضد النساء العربيات وتتضمن كمية كبيرة من المعلومات حول القوانين الخاصة بالنساء. بعض هذه المعلومات تنقلها تجمعات نسائية في مدن الاردن لكي تنظم جلسات توعية حول قضية العنف ضد النساء. كذلك ازدهر «إعلام» نسائي في العديد من البلاد العربية يعطي معلومات مكتوبة عن الكثير من التطورات في مضمار تمكين النساء. «نساء المغرب» و«مدينيات» مثلان على ذلك. وسلسلة «نساء في العمل» و«نساء والمجتمع المدني» التي تصدرها منشورات «فينيك» في الدار البيضاء ساعدت ايضاً على نشر القضايا النسائية بواسطة اكشاك الصحف في المغرب.

تتشارك هذه المنظمات في الترويج وفي نشاطات لجلب التأييد رامية الى التأثير في القوانين والخطط المتعلقة بالنساء، والى تأمين الملجأ لضحايا العنف، وبذلك تسهم في إحداث تغيير في المجتمع كثيراً ما كبته النظام الأبوي. بفضل جهودها في التوعية واتصالاتها القاعدية، تمكنت هذه المنظمات من كسر جدران الصمت حول قضايا حساسة كالعنف ضد النساء والبلغاء والسيدا (مرض نقص المناعة المكتسب). بهذا المعنى تسهم في ازالة التقسيم المقدس بين الشأئين العام والخاص. في الاردن، مثلاً، ساعدت سنوات من دفاع المنظمات النسائية على إثارة موضوع جرائم الشرف وخلق جدل حاد داخل المجتمع الاردني ادى الى محاولات لاصلاح القانون الجزائي في سبيل انزال عقوبات اقسى بمرتكبي هذه الجرائم. في مصر، ساعد مؤتمر الامم المتحدة للسكان في ١٩٩٤ عشرات المنظمات النسائية على القيام بحملة لمحاربة ختان الأناث، وهو موضوع

حساس جداً في مصر، لا سيما بالنسبة الى المحافظين.^{١٦}

تساعد هذه الجهود على الاسهام في تنمية البلاد العربية، ولو بشكل محدود، وذلك في مضامير صحة الامهات وتعليم النساء او محو الأمية. قُدّرت هذه الجهود على انها تسهم في التنمية وقُدّرت ايضاً نتيجة تطور عملية التنمية الدولية من نموذج «المرأة في التنمية» حيث اعتبرت النساء كهدف او كمجموعة منتفعة، الى نموذج «الجنود في التنمية» حيث تعتبر شؤون الجنود جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية العامة. السبب في هذا التغيير هو توسيع معنى الفقر والتنمية من معنى قائم على النمو والدخل الى معنى يشمل الفرص والتمكين والامن. ان هذه المقاربة الجديدة قائمة على مشاركة اوسع في المسؤولية عن التنمية. فداخل البلاد تستلزم هذه المقاربة تملك الجمهور ومشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. في سبيل ذلك طُلب من تجمعات النساء في العالم العربي وغيره ان يساعدن في الاسهام في استراتيجيات التعاون بين المانحين، والتي تبرز بشكل متزايد اولويات الجنود وتعترف بتأثيراتها على النمو العام للبلاد.

ان عدداً من العوامل ساعدت على ظهور منظمات نسائية عربية. منها ازدياد عدد النساء العربيات المتعلمات، ولا سيما خريجات الجامعات اللواتي يعين اكثر واكثر العقبات التي تعترض دمجهن في عملية التنمية ودخولهن سوق العمل بسبب العديد من القوانين والعادات. ثم ان القضايا النسائية دخلت اكثر في مجري التفكير العادي واحتلت مكانة اكبر من ذي قبل في حوار التنمية على المستوى الوطني والمنطقي. كذلك استقلت الفئات النسائية الى حد، لكن لا تماماً، عن الاحزاب السياسية، واصبحت بذلك مفتوحة اكثر لانتساب فئات نسائية متباينة اليها.

كذلك ساعدت الاجواء الدولية على قضية تمكين النساء. فالعقد من ١٩٧٥-١٩٨٥ الذي خصصته الامم المتحدة للنساء، ومؤتمر بيجين ١٩٩٥، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها، لعبت دوراً اساسياً في تعزيز جو عالمي يمكن من معالجة القضايا النسائية. فمؤتمر بيجين شكل نقطة تحوّل بالنسبة للناشطات النسائيات ولا سيما بالنسبة للمنظمات النسائية التي منحها المؤتمر امكانية التعبير في مقابل بلاغة الحكومة التقليدية، وذلك بواسطة المنابر المتوازية. كذلك قدمت بيجين فرصة لتجمعات النساء في

بعض البلاد العربية كي تعمل، او تتعاون الى حد، مع حكوماتها في أنشطة تمهيدية.

ثم ان اهتمام المانحين الدوليين وتجمعات المجتمع المدني بقضايا الجندر لعب ايضاً دوراً في تسهيل تعبئة المنظمات النسائية. فقد وجدوا حالياً شريكاً في المنظمات النسائية العربية التي تُعتبر فاعلة، مجددة وفي مقدمة المجتمع المدني في معظم البلاد التي بدأت تتسّم شيئاً من التحرر السياسي. بالإضافة الى ذلك فان المانحين الدوليين وفئات المجتمع المدني على السواء متحمسة للعمل مع التجمعات النسائية بسبب نشاطها على المستوى القاعدي ووعيتها وتجاوبها مع حاجات الفقراء والمهمشين.

القيود والتحديات

تواجه المنظمات النسائية في العالم العربي العديد من القيود والتحديات. على رأسها المناخ السياسي الذي لا يتيح لهذه الفئات ان تظهر وان تكون فعالة الا في اوقات الاستقرار والانفتاح السياسيين. مثلاً، استمرار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي واحد من اهم المشكلات التي تواجه التجمعات النسائية في فلسطين. الى ان تُحل هذه المشكلة لن تعار القضايا النسائية الالهية اللازمة، وستبقى المنظمات النسائية معرّضة لامتحان اخلاصها للقضية الوطنية. المنظمات النسائية الأولى التي كانت قد ظهرت في الجزائر في اوائل ١٩٩٠ اثناء التحرير هزّها العنف الذي تعانیه البلاد منذ الغاء انتخابات ١٩٩١ فذهبت ضحيته. بسبب مناهضتها المتطرفين الاسلاميين اشتركت منظمات نسائية كثيرة مع الدولة، وينظر اليها العديد من الجزائريين على انها انضمت الى الدولة.

المناخ القانوني سبب قلق آخر بالنسبة للكثير من هذه المنظمات. فظهور تجمعات المجتمع المدني يتوقف على مناخ ملائم متصل بجو سياسي متسامح وقوانين للجمعيات متساهلة او لا تتدخل فيها الدولة. مع ان قوانين الجمعيات تختلف بين بلد عربي وآخر، الا ان في بلاد كثيرة منها قوانين تفرض على التجمعات المدنية قيوداً تتراوح بين تقييد قبولها منحاً اجنبية واثارتها قضايا سياسية. فيما عدا بعض الاستثناءات الهامة تمكنت منظمات المجتمع المدني في البلاد العربية، ولاسيما المنظمات النسائية، من المناورة داخل هذا المناخ المقيّد، الا انها كثيراً ما تخنقها هذه القيود، فضلاً عن وجود منظمات نسائية رسمية تحصل اكثر منها على الدعم والمساعدات.

ثم ان تنظيمات العناصر المحافظة في المجتمع تعارض المنظمات النسائية، خاصة لان هذه بدأت تحتل بعض المكانة التي كانت تحتلها المنظمات المحافظة في تقديم الخدمات وتمكين المحرومين. هذه القوى المحافظة تتهم المنظمات النسائية بانها متأثرة بالغرب، وتمثل الخاصة وتجهل هموم معظم نساء الشعب. مثل على ذلك ظهر في المغرب في ٢٠٠٠ بمناسبة يوم المرأة حين نظمت عناصر المجتمع المحافظة مسيرة مضادة للاحتجاج على المسيرة التي نظمتها التجمعات النسائية المؤيدة لمشروع الجندر الجديد للعمل على دمج النساء في عملية التنمية.

هناك ايضاً عوائق كثيرة داخل الحركة النسائية نفسها. مثلاً، تعاني تجمعات نسائية عديدة من انعدام التنسيق والمال، من تداخل الانشطة والجهود، من ضعف التقييم والقدرات المؤسسية، وقلة الاتصال بالنساء في المناطق الريفية، وغير ذلك. ثم فيما اكتسبت هذه التجمعات مهارة في عدد من الميادين، الا انها تبقى ضعيفة في معالجة القضايا الاقتصادية المؤثرة في النساء، بما في ذلك الميزانيات والخطط الاقتصادية. وبما ان معظم هذه الجهود جهود متطوّعات تصبغ عضوات هذه المنظمات مرهقات ما بين عملهن المكرس لتمكين النساء وحياتهن المهنية والعائلية.

مع ان التجمعات النسائية اصبحت اكثر ظهوراً وفاعلية منها في الماضي، الا انه يزال يُنظر اليها بشيء من الريبة من قبل العديد من النساء العربيات المحافظات اللواتي اعتدن على الشبكات النسائية غير الرسمية التي كانت المصدر الاساسي لتنفوذهن. ثم ان كثيراً من هذه المنظمات اخفقت في تربية اجيال جديدة من النساء العربيات، ولا سيما لملء مراكز القيادة. ونتيجة لذلك تظل شابات كثيرات غير ملتزمات وغير مهتمات بالقضايا النسائية. في كثير من الاحيان تفتتت هذه التجمعات بسبب خلافاتها الداخلية، خاصة حين تكون ذات انتماءات سياسية ولم تنجح في التوصل الى اجماع في ما بينها. مع ان شيئاً من التحسن قد تحقق في بعض البلاد فان توفير الاجماع يبقى ضعيفاً حتى بين الناضحين من الذكور.

الخلاصة

على الرغم من هشاشة المنظمات النسائية العربية والتحديات الكثيرة التي تواجهها فانها تساعد على التوفيق عن غياب النساء عن الشأن السياسي وتضمن وجودهن في الشأن العام.

بفضل وجود هذه المنظمات المتزايد في الشأن العام، وجهودها في الدفاع والتوعية والتشبيك وانشطتها القاعدية، نجد انها تساعد على دمج قضايا المرأة في الدور الرئيسي للتنمية، وعلى تعيين وسائل التغيير، وعلى خلق احلاف عبر البلدان، وعلى الاسهام بشكل محدود في التنمية العامة في بلادها.

ولكن في الوقت نفسه لا يُتَظَنر ان تؤمن المنظمات النسائية حلاً

لكل القضايا النسائية في العالم العربي. بل ينبغي اعتبارها جزءاً من عملية يجب ان تشمل الحكومات والمؤسسات ولا سيما المواطنين العرب، ذكوراً واناثاً، والذين لا بد ان يعوا هم انفسهم الحاجة الى هذا التغيير وان يعترفوا به. ولكن في هذه الاثناء استطاعت هذه المنظمات ان تفتح لنفسها كوة ضرورية جداً داخل المجتمعات المدنية العربية تتمكن من خلالها تغيير الوضع الراهن، ولو ببطء.

الهوامش

١. للمزيد من المعلومات راجع مشروع «التوصل الى خدمات اساسية بواسطة التسجيل» .

www.developmentmarketplace.org/report944.html

٢. لا تقدم هذه المقالة نقاشاً حول المجتمع المدني، تاريخه، ضعفه وقوته، او شرعيته في المنطقة. فالمقالة تفترض ان المجتمع المدني موجود بدرجات متفاوتة في بعض البلاد العربية، بكل ما يرافقه من ضعف وقيود. البلاد التي نتاولها هي مصر، الكويت، المغرب، فلسطين، اليمن، الاردن، لبنان والجزائر. تراعي هذه المقالة تعريف البنك الدولي للمجتمع المدني على انه «المساحة بين الاسرة والسوق والدولة، وانه يتكون من منظمات غير مرهقة وفئات رسمية او غير رسمية ذات اهتمامات خاصة تعمل على تحسين الحياة في دوائرها الانتخابية. يشمل المجتمع المدني فئات رسمية مثل المنظمات الخيرية، جمعيات حقوق الانسان، القابات، المؤسسات الدينية، التجمعات المهنية، جمعيات الاصدقاء، تجمعات التنمية، منظمات جماعية، مراكز الثقافة والبحث، الاعلام والاحزاب السياسية بالإضافة الى تجمعات غير رسمية.»

٣. راجع «نضال الامهات المصريات من اجل حقوق الجنسية لاولادهن» في جريدة «نيو يورك تايمز»، ١٤ ايار/مايو، ٢٠٠١، حيث نددت عزة الكاشف بتغيير قانون الجنسية ليتمكن النساء من منح اولادهن جنسيتها.

٤. الصفحة الخاصة بمصر من وقائع منظمة التغذية والزراعة الدولية (FAO)

٥. الميانات المدنية العالمية (سنة ١٩٩٨)، موطن الامم المتحدة.

٦. راجع، مثلاً، دراسة هبة الليثي حول «بعد جندرانفق في مصر» حيث تذهب الى ان «وضع النساء غالباً ما يتأثر اكثر من وضع الرجال بالتغيرات الاقتصادية. فاوضاع الفقيرات مثلثة المضار: يصفتهن فقيرات يعانين الظروف القاسية عينها التي يعانها الرجال؛ ويعانين من تحامل الثقافة والتدابير المتخذة ضدهن والتي لا تقدر إسهامهن في التنمية حق تقدير؛ ويصفتهن ربوات أسر يواجهن المشكلات عينها التي يواجهها الرجال بالإضافة الى تحملهن المسؤولية الكبرى عن العناية بالاولاد والشيوخ والاعمال المنزلية.» ص٢، منتدى البحث الاقتصادي، مصر.

٧. مبيّات التنمية العالمية ٢٠٠٢، البنك الدولي.

٨. انظر هبة الليثي «بعد جندر الفقير».

٩. ليس القطاع العام نفسه خالياً من التمييز الجندي. في المغرب، مثلاً، تُحرّم النساء من مراكز معينة في وزارات الداخلية والدفاع والأمن القومي.

١٠. دراسة نادبة حجاب غير المنشورة للبنك الدولي حول القوانين التي تمنع اشترك النساء في سوق العمل في منظمة الشرق الاوسط وشمالى افريقيا (MENA)

١١. بالمنظمات السائبة اعني الفئات النسائية المهتمة بتعزيز وضع النساء، في مقابل المنظمات التي تشكل من نساء يهدفن الى اغراض دينية او خيرية او ثقافية.

١٢. بعض المنظرين السياسيين امثال لاري دايوموند وروبرت بوتمان ذهبوا الى ان المجتمع المدني ضروري لتوطيد اية عملية ديموقراطية وتحسين نوع الديموقراطية.

١٣. تأسست اللجنة في ١٩٩١ على أثر اتفاقيات اوسلو، ومتزامنة مع لجان تقنية اخرى سعت لمساعدة الفريق الفلسطيني المفاوضات.

١٤. انظر www.macmag-glip.org

١٥. على الرغم من ذلك يبقى الوصول الى تقنية الاعلام محدوداً جداً في المنطقة. الاحصاءات التي قدمتها سامية ملحم من عتُفي «النساء والتقنية الدولية للاعلام» تبين ان ٤,٤ يستخدمون الانترنت في منظمة الشرق الاوسط وشمالى افريقيا، يعيش ٧,٧ منهم في اسرائيل. ثم ان النساء لا يشكلن سوى ٤٪ من اولئك.

١٦. من المهم ان نلاحظ ان هذه الحملة استفادت من كون قضية الختان قد بُحثت في المؤتمر على الرغم من قلق الحكومة، كما كان قد اثارها الاعلام الدولي على نطاق دولي. ولكن كانت هذه هي المرة الأولى التي اعُرف علناً بالختان وبحث فيه، مما اتاح تناوله من الوجة القانونية.

نظرة عامة في اشتراك النساء في منظمات ارباب العمل والعمال في عهد اعادة بناء المنطقة العربية اقتصادياً

بقلم ماري قعوار

اختصاصية في مسائل العاملات والجنود
منظمة العمل الدولية

على وجه العموم يتميز ارباب العمل والمنظمات العمالية بقدرات ضعيفة، والقيادة التي غالبيتها من الرجال تميل الى ابعاد قضايا المساواة الجنسانية من برامجها الاساسية.

لذلك لا تلجأ النساء الى منظمات لا يجدن فيها كبير أمل في التغيير، حتى حين تتمتع هؤلاء النساء بالوعي والرغبة بتنظيم ما يمس حاجاتهن. كثيرات يلجأن الى منظمات غير حكومية تلبى هذه الحاجات من خلال منظمات مستقلة لرباب عمل، او الى منظمات غير حكومية تهتم بحقوق العاملات وتدافع عنها. على الرغم من اهمية مثل هذه المنظمات المستقلة التي تعالج حاجات النساء الملحة، فان هذه المنظمات تستثني النساء بطرق عديدة من دمجهن في الحوار الاقتصادي على المستويات الوطنية.

في الواقع ان الدمج العالمي، والتحرر الاقتصادي واعادة التنظيم على المستوى الوطني في العديد من البلاد العربية تغير دور الدولة وعلاقات العمل. هدف الدولة الاساسي هو النمو، من جهة، ومعالجة الدين، من جهة اخرى. وعليه تخفف الدولة من كونها الموظف الاساسي، وذلك عن طريق خصخصة الصناعات الوطنية والخدمات. والدولة لم تعد تمنح ارباب العمل مساعدات او دعماً للصناعات الوطنية. لذلك يجد ارباب العمل انفسهم بحاجة الى ان يكونوا اكثر ديناميكية، لا سيما في ما يتعلق بإنجازهم وإنتاجهم في وجه المنافسة العالمية وتقلص حماية الحكومة. ثم ان العمل لم يبق مضموناً بالنسبة للعمال والمنظمات العمالية، كذلك تخفص الاجور

جانب مهم من المجتمع المدني هو ذلك الذي يتناول العلاقات بين العامل ورب العمل بالإضافة الى مدى اشتراك العمال وارباب العمل في الخطط الاقتصادية او في القضايا المختلفة المتعلقة باهتماماتهم وهمومهم. وهذا يتضمن القوانين والقواعد التي يخضع لها الاقتصاد وحقوق العمال وظروف العمل والعلاقات والمفاوضات مع ارباب العمل.

من النظرة الأولى نرى ان معظم ارباب العمل والمنظمات العمالية في المنطقة من الذكور. ضعف تمثيل النساء، ولا سيما على مستوى صنع القرار في المؤسسات الهامة في المجتمع المدني يعوق تقدم قضايا المساواة الجنسانية وتحسين وضع النساء، ربات عمل كنّ ام عاملات. من القضايا الهامة قضية المساواة في الراتب، عطلة التوليد، التحرش الجنسي، المسؤوليات العائلية والعناية بالاولاد. ضعف تمثيل النساء يعوق ايضاً ازالة الحواجز القديمة التي تمنع النساء من التقدم المهني وتخضعهن لتمييز غير مباشر عن طريق ما يسمى «بالمواقف الثقافية».

عوامل عديدة، ولكنها متصلة ببعضها البعض، تسبب ضعف تمثيل النساء العربيات في منظمات ارباب العمل والعمال. من هذه العوامل قلة اشتراك النساء، نسبياً، في القوى العاملة بوجه الاجمال، وهذا بدوره يخفض عدد المشتركات. سبب آخر هو ان النساء، ربات عمل كنّ ام عاملات، قد يفتقدن الوعي ومهارات التنظيم وتحسين القدرة على التفاوض حول ما يتعلق بحاجاتهن الخاصة وهمومهن. واخيراً،

في بعض الاحيان، وقلّ تدخل الحكومة في ظروف العمل. اسم اللعبة الآن هو النمو. لذلك تدور الخطط الاقتصادية حول تأمين هذا النمو ومجاراة المنافسة العالمية.

وعليه، ما هو تأثير الجندر في كل ما سبق فيما يتعلق باسهام النساء في منظمات العمال/ارباب العمل؟ كيف تؤثر التغييرات التي طرأت على علاقات العمل واعادة التنظيم الاقتصادي في إسهام النساء في هذه المنظمات؟ هل يؤمن التغيير في دور منظمات «العامل/رب العمل» فرصاً جديدة بالنسبة للنساء العضوات؟ ان ما يلي ليس سوى تخمين لهذه الفرص /التحديات، وللأسئلة حول ما اذا كان تمثيل النساء آخذاً في التحسن في منظمات العمال وارباب العمل في المنطقة العربية.

في الواقع ان التحسن الذي طرأ على تمثيل ربات العمل في المنطقة مدهش. بين ١٩٩٩ و٢٠٠١ تأسست وحدات/لجان/منتديات جديدة في منظمات ارباب العمل في البلاد الآتية: قطر، البحرين، عمان، سوريا والامارات العربية المتحدة، هذا بالإضافة الى تلك التي كانت من قبل في الاردن، لبنان، مصر، تونس والمغرب. كذلك تقيم نساء الاعمال شبكات اتصال على الصعيد المناطقي والدولي بواسطة اجتماعات ومنتديات سنوية. ولكن، مع ازدياد التنظيم الذاتي حول حاجات معيّنة لا يزال سابقاً للأوان ان نحدد مدى تمثيل نساء الاعمال او قدرتهن على التأثير في المجرى العادي للخطط الاقتصادية. من المهم ان نرى الى اي حد ستشجع منظمات نساء العمل المتمكنات وذوات النفوذ نساء اصغر سناً واقل نفوذاً على ان يبدأن اعمالهن الخاصة ليصبحن ربات عمل.

فيما يتعلق بالوحدات/المنتديات النسائية في المنظمات العمالية، فمع انها موجودة منذ فترة في المنطقة، الا انها كانت ضعيفة لسوء الحظ. ولكن من الممكن ملاحظة بعض التحسن. هنا يمكن لفت النظر الى المنظمات العمالية في فلسطين واليمن وتونس والكويت حيث بُذلت جهود كبيرة لتفعيل دور النساء. الا ان اسهام النساء في النقابات العربية يكاد يقتصر دائماً على «القضايا النسائية». من النادر ان تُتاح الفرص للنقابيات العربيات للإسهام في القضايا الجوهرية التي تحتاج الى مساومات جماعية حول اتفاقات مع ارباب العمل والحكومات. مشكلة اخرى تكمن في ان العديد من النساء العاملات لا يرين منافع العضوية النقابية ولذلك لا يشتركن منهن الا عدد ضئيل. وهذا يخلق تحدياً جديداً لان التحرر الاقتصادي رافقته مناطق عمليات التصدير حيث لا تطبق دائماً قوانين العمل الوطنية، فتكون النساء اكثر عرضة للاستغلال.

على الرغم من التحسنات الواضحة في تمثيل النساء في منظمات العمال وارباب العمل على السواء، لا تزال هناك تحديات عديدة. مثلاً، التحسن في التمثيل لم يرافقه تحسن في مراكز صنع القرار. فقط في غرفة عمان للتجارة والصناعة وفي الاتحاد العام للنقابيات الفلسطينية نجد نساء في المراكز التنفيذية لهاتين المنظميتين الرسميتين. لا تزال الطريق طويلة قبل ان تدمج قضايا الجندر في منظمات العمال وارباب العمل. ومن المهم ان نضيف في الختام ان هذه المنظمات ستبقى دائماً السلسلة الفكرية للعلاقات العمالية في جميع البلاد، وان اسهام النساء وعضويتهم ستبقى دائماً مهمة.

الرائدة متوفرة الآن

على شبكات الانترنت باللغتين الانكليزية والعربية.

تمكن قراءتها على:

www.lau.lb/centers-institutes/iwsaw/raida.html

النساء في المجتمع المدني المصري

مراجعة نقدية

بقلم أماني قنديل

من المهم ان نفهم اسهام النساء في المجتمع المدني في مصر على ضوء عدد من الاتجاهات الجديدة. تشهد مصر حالياً بعض الحراك في اتجاه تغيير ديموقراطي. وبما ان النساء يشكلن نصف السكان من المهم ان نفهم مدى اسهامهن في منظمات المجتمع المدني. وهذا مهم خاصة لان الدلائل على اسهام النساء السياسي في مصر خلال العقدين الأخيرين (كناخبات ومرشحات) تشير الى نقصان عدد المرشحات والناخبات على السواء. في الواقع ان عدد النساء اللواتي يتقدمن لصدائق الاقتراع هو نصف عدد الرجال. في الوقت نفسه يزداد التأكيد في الخطاب الرسمي العام على اهمية اسهام النساء في الحياة العامة. وقد تجلى ذلك في السنوات الأخيرة في خطب رئيس الجمهورية والسيدة الأولى التي ترأس اللجنة القومية للنساء، فضلاً عن خطب الوزراء واعضاء مجلس النواب. من اجل ذلك تأسست لجنة النساء الوطنية (المرسوم الجمهوري ٩٠/٢٠٠٠) التي تستطيع ان تعمل في ١١ مجالاً ذا اهتمامات واختصاصات واسعة. وهذه تهدف الى تحسين وضع المصريات وزيادة اسهامهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي. في السنوات الاخيرة كانت الحكومة المصرية شديدة الحماسة لتحسين حالة النساء واطرافهن الاجتماعية-الاقتصادية. فسعت الى خلق علاقة بين جهود منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية يتم بعضها بعضاً، وذلك لكي تتوصل الى مساواة جنسية. في هذه المقالة سأعيّن وادرس الطرق التي تتعامل بها النساء مع منظمات المجتمع المدني الناشئة.

نعرف اطار المجتمع المدني بانه «مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل الشأن العام بين الاسر والدولة بهدف تحقيق مصالح جمهورها، محافظة في الوقت نفسه على القيم والمقاييس التي تعكس الاحترام والاجماع والتسامح والتعامل مع

الاختلاف والتنوع بطريقة جيدة.» لقد عُرّف المجتمع المدني تعريفات مختلفة في الآداب العربية والعالمية. ولكنها تتفق جميعاً على المبادئ التالية:

- طبيعة العمل الطوعي والحر: وهذا هو الفارق بين منظمات المجتمع المدني وتجمعات القربى كالاسرة والعشيرة او القبيلة حيث لا يختار الافراد عضويتهم او انتماءهم بحرية، وانما يأتيانهم بفضل الولادة او الارث.

- المجتمع المدني مجتمع منظم: وبذلك يختلف عن المجتمع بشكل عام. فالمجتمع المدني تخلقه منظمات وتجمعات تعمل حسب قواعد منطقية بحيث يختار الافراد الانتماء اليها كاعضاء يحترمون القوانين والقواعد المتفق عليها ويقبلونها.

- عنصر اخلاقي ومسلكي: هذا يستلزم قبول الاختلاف والتنوع وحق الافراد في ان يكون لهم داخل المجتمع المدني منظمات تدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية. ويلتزم الافراد بحل النزاعات داخل منظماتهم وبينهم وبين الدولة بطرق سلمية، مع التمسك بقيم الاحترام المتبادل والتسامح والتعاون والمنافسة السلمية.

هذه المبادئ المذكورة اعلاه، ولا سيما الثالث فيها، تمثل جوهر الديموقراطية. في الواقع، من المستحيل بناء مجتمع مدني سليم من غير ان توجد آلية سلمية لحل النزاع والمنافسة والتوتر حسب قواعد معينة يوافق عليها جميع الفئات المعنية. كذلك يستحيل بناء مجتمع مدني من غير الاعتراف بحقوق الانسان الاساسية ولا سيما حق حرية المعتقد وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية التنظيم. بهذا المعنى يرافق المجتمع المدني نمو ثقافة مدنية تحترم وتؤيد مبادئ الديموقراطية الاساسية كما وُصفت اعلاه.

تتفق الغالبية الساحقة من الآداب على ان تعريف منظمات المجتمع المدني لا يشمل الاسر والقبائل. ولكن عدداً من الدراسات الاميركية ركزت مجدداً على الأسر والقبائل في محاولة احياء قيم معيّنّة بان تشدّد على اهمية دور الاسرة. بالاضافة الى ذلك تستثني دور القطاع الخاص الهادف الى الربح لان ذلك يميل الى تفضيل الربح على المصلحة العامة. مع انه تمّ الاتفاق بين الجميع على دور الاحزاب السياسية كعوامل وعناصر هامة في المجتمع المدني، لم يتمّ الاتفاق على ان يشمل تعريف المجتمع المدني الاحزاب السياسية الحاكمة. وذلك لان الاحزاب السياسية الحاكمة كثيراً ما ترغب في الحفاظ على السلطة، وقد تفضلها على مصلحة المجتمع المدني. وجدل مماثل دار حول «الصحافة الحرة». فيما مال الكثيرون الى ادخالها في تعريف المجتمع المدني، رأى آخرون ان تعريف ما هو «حر» يبقى خاضعاً لرؤيا ذاتية. فضلاً عن ان الصحافة «الحرة» كثيراً ما تشكل دعامة اساسية لثقافة المجتمع المدني.*

عناصر المجتمع المدني التي تهتمنا في هذه الدراسة هي: المنظمات غير الحكومية؛ المنظمات القاعدية؛ الاحزاب السياسية؛ المنظمات المهنية وتجمعات رجال الاعمال والتقابات. قبل متابعة هذه الدراسة من المهم التنبيه الى ما يلي: اولاً، ليس المجتمع المدني مفهوماً محايداً. في الواقع ان بعض منظمات المجتمع المدني تلتزم قيماً غير التي وصفناها اعلاه. لبعضها اهداف عنصرية ضد فئات دينية او حضارات معيّنّة، كما رأينا إثر احداث ١١ ايلول/سبتمبر، وكما اوضح مؤتمر دوربان حول العنصرية (أب/اوغسطس ٢٠٠١). ثانياً، نجد مجتمعات مدنية قوية وصحية يقوم التعامل الاجتماعي فيها على احترام الآخرين، واحترام التنوع، وعلى الشفافية. ثالثاً، يقتضي تطور المجتمع المدني وجود اساس مجتمعي ضروري ومجموعة من القيم والتقاليد المبنية على قبول الآخر واحترامه وعلى التنوع الذي تعكسه الثقافة، وعلى بيئة مساندة تقدم الاطار القانوني الذي توافق عليه جميع الفئات.

ما هي مميزات المجتمع المدني الذي نطمح اليه؟ قد تتوفر في «النموذج الاساسي» مثل هذا المجتمع المدني المميزات الآتية:

١. مجتمع مدني يتضمن مجموعة من التجمعات التي تلعب دوراً فعالاً في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي. كلما ازداد نمو هذه التجمعات ازداد دورها كعوامل تغيير، بالاضافة الى قدرتها على التجاوب مع محيطها الاجتماعي.

٢. مجتمع مدني قائم على التطوع الاختياري وعلى المبادرة ضمن اطار المشاركة.

٣. القدرة على وعي وانتقاد البنية الاجتماعية ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعفها.

٤. تبني الدفاع عن فئات مهمشة او ضعيفة تطالب بحقوق مدنية، او حقوق ثقافية، اجتماعية واقتصادية.

٥. المجتمع المدني الذي نتوق اليه هو مجتمع يؤيد قضية التمكين.

٦. مثل هذا المجتمع المدني يسعى الى تقوية دوره في نشر نماذج رائدة لممارسات ديموقراطية فضلاً عن الشفافية والمسؤولية.

٧. مجتمع مدني تتخطى مؤسساته الاختلافات الايديولوجية والسياسية والثقافية، وتقبل التنوع والاختلاف، وتبني الحوار كوسيلة لحل النزاع.

السؤال الذي نثيره في هذا السياق هو هل يمكن استخدام وجود النساء وفاعلية دورهن في المجتمع المدني كمقياس لتقييم المجتمع المدني؟ وعليه هل يمكن ان تشمل المبادئ والمقاييس المذكورة اعلاه؟ اعتقد من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الجندر في منظمات المجتمع المدني وخاصة في المجتمعات النامية التي تشهد عمليات تحول ديموقراطي. هذا الموضوع يكاد يكون مغيباً عن برامج الابحاث المهتمة بالمجتمع المدني والتي ركزت خلال سنوات على اسهام النساء كناخبات ومرشحات في الانتخابات البرلمانية. ولكن هذا ليس سوى مظهر واحد من اسهام النساء السياسي العام.

من المهم التركيز ايضاً على مركز النساء في صنع القرار في منظمات المجتمع المدني، بما ان وجودهن في مجالس الامناء والمجالس الادارية يمثل مؤشراً آخر لتقييم وجود النساء في منظمات المجتمع المدني ودورهن فيها.

فيما يلي سنقدم تحليلاً لوضع النساء المصريات في منظمات المجتمع المدني من ناحية عضويتهم وانخراطهم في القيادة وصنع القرار.

بدأت المنظمات غير الحكومية في مصر في الربع الاول من القرن التاسع عشر (١٨٢١). وقد شاهدت السنوات الخمس عشرة الاخيرة من القرن التاسع عشر نهضة في «الوعي النسائي» تجلى في عدد من الاعمال والصحف والصالونات الاديبة النسائية. في آخر القرن التاسع عشر كانت قد تأسست منظمات نسائية خيرية غير حكومية. كانت هذه المنظمات

النسائية غير الحكومية قد ازدهرت في الاقاليم خارج العاصمة (الاسكندرية، طنطا، الفيوم، الخ). خلال الربع الاول من القرن العشرين اثرت التطورات داخل المنظمات غير الحكومية في مركز النساء في المنظمات غير الحكومية النسائية التوجه مع ازدياد تأسيس المنظمات النسائية غير الحكومية. كانت هذه تهتم بالدرجة الأولى بالعمل الخيري والعناية بالامهات واولادهن. بعضها ركز على قضايا الحقوق المدنية (مثل تجمع المرأة الجديدة)، فضلاً عن قضايا النساء التقليدية المتعلقة بالتعليم والعمل والصحة وقانون الاحوال الشخصية، والتي انتهت الى تشكيل اتحاد النساء المصريات في ١٦ آذار/مارس، ١٩٢٢.

نمو المنظمات النسائية غير الحكومية في النصف الاول من القرن العشرين تزامن مع النضال الوطني العام، ومع نضال النساء بصفة خاصة والمطالب التي رفعتها لتحسين اوضاعهن وظروفهن. شاهدت الخمسينات والستينات تراجعاً ملموساً في حجم المنظمات غير الحكومية وتأثيرها بصفة عامة، والمنظمات غير الحكومية النسائية بصفة خاصة. خلال حكم الحزب الواحد وهيمنة الاشتراكية ادخل برنامج المنظمات النسائية في برنامج الدولة العام. نتيجة لذلك قل التطوع وازدادت اللامبالاة.

خلال السبعينات وعلى الرغم من حلول نظام تعدد الاحزاب وسياسة الانفتاح الاقتصادي، فان وضع النساء في المنظمات غير الحكومية عامة وفي المنظمات النسائية غير الحكومية خاصة لم يسجل اي تطور ملموس، لا من جهة النوع ولا من جهة العدد (فيما يتعلق بميادين الأنشطة). ثم شاهدت الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين في الشأن العام مزيداً من الحرية وحرية الكلام، مما يتيح لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ان تنمو وتزدهر. فبعض المعلومات والاحصاءات تبين ان عدد المنظمات غير الحكومية كان قد بلغ في آخر السبعينات ٨,٤٠٢ وازداد ليبلغ ١٦,٠٠٠ في التسعينات.

فضلاً عن ذلك فان الدولة تعترف اجمالاً بالدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، وبذلك تعتبرها شريكات الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما عكسه خطاب الرئيس مبارك بالاضافة الى الخطاب الرسمي للوزراء وكبار موظفي الدولة. كما ظهر ايضاً في مشاريع الحكومة للسنوات الخمس، ولاسيما في التسعينات، حيث ورد ذكر المنظمات غير

الحكومية على انها شريكات الدولة في تنفيذ العديد من البرامج الاساسية في ميادين العناية الاجتماعية والنساء.

ومن الواضح ان الدور المحرك والداعم الذي لعبته السيدة الاولى في مصر داخل قطاع المنظمات غير الحكومية أعطى دعماً حقيقياً للخطاب السياسي الجديد الذي يؤكد اهمية المشاركة والعمل الطوعي فضلاً عن الدور الذي يمكن ان تؤديه النساء.

من المؤكد ان مؤيدي سياسة الانفتاح الاقتصادي والتزام الدولة اصلاحات اقتصادية اديا الى تغيير آخر وشجعا العديد من المنظمات غير الحكومية، سواء كانت جديدة ام ذات أنشطة تقليدية، على تبني مشاريع واهداف ترمي الى تأمين عمل وفرص تدريب بالاضافة الى قروض صغيرة للفئات المهمشة ولا سيما النساء الفقيرات.

الخطاب السياسي والمناخ الممكن والتدابير الاقتصادية عملت جميعاً على دعم دور المنظمات غير الحكومية وازهار اهمية تثير القدرات الانسانية وتأكيد دور الدولة. وقد ساعدت التغييرات العالمية على دعم هذه الاتجاهات، ولا سيما في التسعينات حين لعبت المنتديات العالمية للمنظمات غير الحكومية (داخل اطار المؤتمرات الدولية للامم المتحدة) دوراً هاماً خاصة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في ١٩٩٤، ومؤتمر الامم المتحدة الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجين في ١٩٩٦. وقد أسهمت مؤتمرات دولية سابقة في التأكيد على اهمية الشريك الثالث (المنظمات غير الحكومية) للدولة والقطاع الخاص . لقد أكدت هذه المؤتمرات الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية، فضلاً عن اهمية العمل التطوعي. كذلك اسهمت هذه المؤتمرات في وضع مسوذة «جدول اعمال اهتمامات» شعوب العالم، مع جعل قضايا النساء في قلب هذا الجدول. ثم ان هذه المؤتمرات كانت ذات دور اساسي في تعميق وعي المنظمات غير الحكومية لاهمية دورها وقيمتها داخل عملية التحول الاجتماعي.

تزايد دور النساء في المنظمات غير الحكومية

قبل ان نحلل تطور دور النساء في المنظمات غير الحكومية خلال الثمانينات والتسعينات، لا بد من الملاحظات التالية:

١. لا احصاءات شاملة عن المنظمات غير الحكومية في مصر. ولا سجلات رسمية (لتقارير المكتب المركزي للاحصاءات او وزارة الشؤون الاجتماعية) تبين عدد الاعضاء في المنظمات غير

الحكومية خلال فترة زمنية معيّنة لكي نستطيع تحليل الاتجاهات او جنس الاعضاء. لذلك علينا ان نستخدم مبيّنات جزئية في الدراسة.

٢. لا تبويب لتوزيع النساء حسب ميادين أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية. في الواقع هناك ١٧ ميداناً لأنشطة مختلفة مثل الشؤون الاجتماعية، الطفولة، الصحة، الخ. ولكن لا تمييز لأنشطة النساء بينها. ولذلك ستعتمد هذه الدراسة على تقديرات المؤلفة البحثية.

ما هو ثقل المنظمات النسائية غير الحكومية بالنسبة لمجمل المنظمات غير الحكومية؟ هناك طريقتان لتمييز المنظمات النسائية غير الحكومية عن غيرها. أولاً، نستطيع ان نستخدم هوية المنظمات غير الحكومية كما يحددها اسمها الذي يوضح تماماً انها منظمات نسائية غير حكومية. ثانياً، نستطيع ان ننظر الى هدف المنظمة غير الحكومية الاساسي وهل له علاقة بتعزيز دور النساء في عملية التنمية.

تشير احصاءات ١٩٩٠ الى انه كانت هناك ١١٩ منظمة نسائية غير حكومية. وقد تضاعف هذا العدد تقريباً في ٢٠٠٠ في سيما بعد مؤتمر الامم المتحدة الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). من اسباب ذلك التغييرات القومية والدولية، ودعم النساء في تأسيس منظمات خاصة بهن. في آخر التسعينات كانت هذه المنظمات قد انتشرت في معظم الاقاليم المصرية. وهذا فارق واضح بينها وبين الثمانينات حين كاد بعض المناطق، كالمناطق الحدودية، ان يخلو تماماً من منظمات نسائية غير حكومية.

ولكن التركيز على المنظمات النسائية غير الحكومية لا ينبغي ان يطغى على الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية للتنمية، ولا سيما تلك التي تضع في اولوياتها تنمية النساء ودمجهن في عملية التنمية كهدف اساسي لها. في ١٩٩٨ وضعت المؤلفة دراسة تناولت نماذج كثيرة من المنظمات غير الحكومية للتنمية. وقد بينت هذه الدراسة ان حوالي ٢٦% من المنظمات غير الحكومية التي اختارتها تعلن ان همها الاول هو قضايا النساء.

ما هي طبيعة المنظمات النسائية غير الحكومية؟ عضوية معظم هذه المنظمات مغلقة. بمعنى آخر، ان مجلس الأمناء والاعضاء من النساء فقط. ولكن اعضاء ١٠% من هذه المنظمات مختلطون (يتشكلون من رجال ونساء) لا سيما في العاصمة والمدن الرئيسية.

مع ان هذه الدراسة تركز على المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالنساء بالدرجة الأولى، من المهم ان نبرز الحالات التي تكون فيها النساء في مراكز صنع القرار في المنظمات غير الحكومية عموماً. حسب معلومات المكتب المركزي للإحصاءات لسنة ١٩٩٧ والدراسات الميدانية التي قامت بها المؤلفة، يبدو ان عضوية النساء في الجمعيات العمومية للمنظمات غير الحكومية تتراوح بين ٢٢% و٢٦%. الا ان هذه النتائج لا تبين الفروقات التي تنتج عن أنشطة المنظمات او اماكن عملها. اذ الملاحظ ان عضوية النساء تميل الى الارتفاع في المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة (٦٠% من الاعضاء نساء) او تلك التي تعنى بالامومة والاطفال (٥٥% من الاعضاء نساء). ويميل عدد العضوات الى الانخفاض في ميادين النشاط الاخرى.

عضوية النساء في المجالس التنفيذية مبيّن هام لوجود النساء في مراكز صنع القرار، وهذا لا يتعدى ١٨,٨%. ولكن هذه النسبة تميل الى الارتفاع في المنظمات غير الحكومية المهتمة بالمعوقين ورفاه الأم والطفل حيث ترتفع النسبة الى حوالي ٥٠%. هنا نجد ايضاً ان اماكن تواجد المنظمات عامل مهم في ارتفاع تمثيل النساء في مراكز صنع القرار او انخفاضه، بما انه متصل بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية. في الواقع، في بعض المناطق القبلية الطابع ينخفض جداً تمثيل النساء.

نتيجة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حصلت خلال العقدين الاخيرين، ظهرت مجموعة من الأنشطة الجديدة التي تختلف عن الأنشطة التقليدية التي لا تزال مستمرة. اهم أنشطة المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون النساء كانت سابقاً في مجال العمل الخيري والخدمات الاجتماعية. فيما ركزت الأنشطة الجديدة على قضايا سياسية واجتماعية، ولا سيما التوعية السياسية والقانونية بهدف تعزيز اسهام النساء في الشأن العام والحياة السياسية (الانتخاب والترشيح). وقد كانت هذه التوعية مرتبطةً بأنشطة متعلقة باصدار بطاقات الانتخاب او شهادات الميلاد للنساء في الريف المصري. بعض الأنشطة الأجد تهتم بتدريب المرشحات على الترشيح للجان المحلية او البلدية.

مبادرات جديدة للمنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون النساء تشمل كذلك أنشطة اقتصادية حيث تدرّب المنظمات النساء على حرف ومهارات وتُعِدّهنّ لمواجهة سوق العمل، فضلاً

عن مساعدتهن في الحصول على قروض لمشاريع صغيرة. ثم ان لها أنشطة ثقافية وتربوية في مضماري التربية ومحو الامية.

في مجال الصحة حدث تحول في الافكار حول صحة الانجاب وتنظيم الاسرة. في هذا الاطار اعيرت اهمية كبرى للعمل مع نساء شابات، وهذا، بحد ذاته، تغيير ايجابي.

باختصار، لقد نشأت في العقدين الاخيرين عشرات المنظمات غير الحكومية المختصة بشؤون النساء، بالإضافة الى اهتمام جديد بشؤون النساء من قبل منظمات غير حكومية موجودة. النتائج التي نستخلصها عن النساء في المنظمات غير الحكومية خلال العقدين الاخيرين تظهر تطورات كمية وكيفية. لا شك ان تأسيس لجنة النساء الوطنية في ٢٠٠٠ قوّى المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون النساء بما انها جعلتها شريكاً اساسياً في تنفيذ مشاريع التنمية القومية الهادفة الى تحسين اوضاع النساء.

النساء في الاحزاب السياسية

نظرة عامة الى عمل النساء السياسي يبيّن ان النساء كن نشيطات في السياسة والعمل السياسي منذ بدء القرن العشرين، وانما من خلال قنوات موازية للاحزاب السياسية اكثر منه من خلال الاحزاب نفسها. وهذا اتجاه عالمي في الحركة النسائية السياسية وليس خاصاً بمصر.

الملاحظة الثانية هي انه كان للدولة دور هام في توجيه النساء نحو النشاط السياسي. ويتسنى ذلك بواسطة الاطار القانوني والخطاب السياسي الرسمي، بالإضافة الى منظمات الحكومة السياسية.

الملاحظة الثالثة هي ان المجتمع قدّم احياناً بواسطة قيمه وتقاليده مناخاً ملائماً لنشاط النساء السياسي. الا ان المناخ الثقافي والاجتماعي كان ايضاً حاجزاً حال دون نشاط النساء السياسي، خاصة مع بروز حركات الاسلاميين السلفيين السياسية.

فيما يتعلق بالمكانة التي تحتلها القضايا النسائية في جداول اعمال الاحزاب السياسية نجد ان النساء كثيراً ما يكنّ مغيّبات. في بعض الاحزاب السياسية (الوطني، الوفد، الناصري والتجمع)، تنويه باوضاع النساء والرغبة بتقوية ادوارهن؛ الا ان هذا التنويه يفتقد الى التأكيد والتركيز.

فيما يتعلق بالمراتب في الاحزاب السياسية (اي المكتب السياسي) نجد ان علاقات معظم الاحزاب السياسية بالجماهير، من الرجال كانوا ام من النساء، علاقات ضعيفة. ولكن المسألة تصبح اكثر اشكالية على مستوى العضوية النسائية. على الرغم من عدم وجود احصاءات حول عدم التمييز بين الجنسين في عضوية الاحزاب السياسية (خاصة بالنسبة الى الاحزاب السياسية الاربعة المذكورة اعلاه) تظهر المبيّنات ان عدد النساء المنتسبات الى الاحزاب ضئيل.

وينعكس ذلك بوضوح في عدد النساء في مجلس النواب. في ١٩٥٧ لم تمثل النساء في المجلس النيابي الا ٥٧،٠٪. وارتفعت هذه النسبة تدريجياً في ١٩٧٩ بصدر قانون جديد (رقم ٢١/١٩٧٩) خص النساء بثلاثين مقعداً. بذلك تراوحت النسبة بين ٨،٧٪ و ٨،٩٪. بعد ذلك الغي نظام الحصص النسبية (الكوتا) في اطار النظام الذي تبني القوائم الحزبية. فانخفض وجود النساء في مجلس النواب الى ٩،٢٪ في ١٩٩٠ ثم الى اقل من ٢٪ حين تبينوا نظام القوائم الذي ارغمت النساء بحكمه على الاتكال كلياً على قبول الاحزاب السياسية بضمهن الى قوائمها.

والاحزاب السياسية لا تميل الى ضم النساء الى قوائمها الانتخابية. مثلاً، خلال انتخابات ٢٠٠٠ رشح حزب الوفد ١١ امرأة من بين ٤٤٤ مرشحاً. ورشح الوفد ٧ نساء من بين ٢٧٢ مرشحاً. اما حزب التجمع الذي له اتحاده النسائي الخاص، فلم يرشح سوى ٣ نساء. ومثل هذه الاتجاهات ظاهرة في اللجان المحلية ايضاً. كان القانون ٤٢/١٩٧٩ قد نص على ان تكون للنساء حصة بنسبة ١٠-٢٠٪. الا ان الاحزاب السياسية رشحت ٥-١٠٪ من النساء في الانتخابات المحلية عام ١٩٨٢، والغاء نظام العمل بالحصص النسبية ادى الى انخفاض عدد المرشحات الى ٥٢،١٪ عام ١٩٨٨ و ٢،١٪ من ١٩٩٢ الى ١٩٩٧.

تختلف الاسباب التي يعلل بها انخفاض ترشيح الاحزاب السياسية للنساء. الاجتماعات التي تعقد بين رؤساء الاحزاب السياسية والاعلام تشير الى ان حظ النساء بالنجاح في الانتخابات ضئيل، فضلاً عن ان عدد النساء في كادرات الاحزاب السياسية محدود، ثم ان شراسة الحملات الانتخابية لا تليق بالنساء. ان هذه الاسباب جميعاً تعكس ازمة النساء المصريات داخل الاحزاب السياسية.

في اطار نقاشنا لمكانة النساء في الاحزاب السياسية، من المهم

ان نشير الى ان في السكريتاريا العامة لمعظم الاحزاب السياسية عدداً محدوداً من النساء، ولكن قد لا يكون لهن وجود في مكاتبها السياسية. لاحزاب قليلة جداً سيكريتاريا خاصة بالنساء (كحزب الوطن) وفي عدد قليل جداً من الاحزاب لجان نسائية. وفي حال وجود هذه اللجان النسائية تكون داخل احزاب سياسية صغيرة وتعمل كمنظمات خيرية.

بعض هذه اللجان النسائية (لاسيما في الاحزاب الاربعة المذكورة آنفاً) تناضل لتحصل النساء على دور سياسي فعال، وتحاول بذلك ان تخلق برنامجاً عاماً يؤيد اسهام النساء، وادخال النساء في القوائم الانتخابية، وإعداد كادرات ساسية من النساء. على الرغم من هذه الجهود لا تزال هناك فجوة بين الاحزاب السياسية المصرية والجمهور- لا سيما فيما يختص بالنساء. منح القانون النساء كامل حقوقهن السياسية في ١٩٥٦ على قدم المساواة مع الرجال. ولكن الحقيقة تظهر ان ممارسة هذه الحقوق القانونية ضعيفة. على الرغم من ان للنساء ٢٨٪ من مجمل الاصوات في الانتخابات، لا تستخدم النساء ذلك وسيلة ضغط لاختيار افضل الكادرات النسائية، تلك التي تتبنى القضايا النسائية. اسباب اخرى عائدة الى قلة اشتراك النساء في السياسة نتيجة تقاليد المجتمع وعاداته، تحكم الرجال بالانتخابات (يستخدم الرجال اصوات النساء تمثيلاً مع الحساسيات المحلية في المناطق الريفية)، فضلاً عن النظرة التقليدية الى دور النساء كامهات وزوجات وربات بيوت، ولا دخل لهن بالسياسة.

النساء في اتحادات العمال

لا احصاءات دقيقة لعدد النساء في اتحادات العمال. ولكن من المهم ان نرصد العضوية في منظمات اتحادات العمال. للاتحادات بنية هرمية. تتألف قاعدة الهرم من لجان الاتحاد، ووسطه من الاتحادات العامة، والرأس من الاتحاد العام لاتحادات العمال في مصر.

لقد ازداد عدد النساء المنتخبات في المنظمات العمالية ازيداً ملحوظاً وذلك على مختلف المستويات. يعود ذلك الى زيادة وعي العمال اجمالاً والى أنشطة سكريتاريا النساء العاملات والاولاد العاملين داخل الاتحاد العام لاتحاد عمال مصر.

من ١٩٩٦-٢٠٠١ ارتفع تمثيل النساء في الاتحادات الى ٨٠٠ امرأة في مراكز القيادة، اكثر بكثير من فترة ما بين ١٩٨٧-

١٩٩١ حين كان عدد النساء المنتخبات في الاتحاد ١١٨. كذلك شاهدت فترة ١٩٩٦-٢٠٠١ تقدم النساء في الاتحادات تبيّنها المؤشرات التالية:

- زيادة تمثيل النساء في الاتحادات العامة بنسبة ١٥٠٪
- انتساب عضوات جديدات بنسبة ٦٠٪
- زيادة العضوات الشابات بنسبة ٤٠٪.

وقد لعب دوراً هاماً وجود سكريتاريا للنساء ترئسها عضوة في الاتحاد، واهتمام هذه السكريتاريا بتدريب العضوات، وبأنشطة تعزز قدراتهن، وبتوفير الدعم للمرشحات. تقيد الاحصاءات ان ١٠٠٠ عضوة في الاتحاد استفادت خلال السنوات الخمس الاخيرة من برامج تنمية المهارات. تسعّمته عضوة في الاتحاد استفادت من برامج ثقافية وتربوية في القوانين ومعايير العمل واساليبه. بالإضافة الى ذلك، تدرّب عدد كبير جداً من عضوات الاتحاد على اساليب حل النزاع ومفاوضات جماعية. وكل ذلك يسهم في تطوير كادرات نسائية ضمن الاتحاد. ثم ان اهتماماً كبيراً اعير لتدريب العاملات على إنشاء مشاريع خاصة بهن، والشروع بمشاريع انمائية لتمويل صندوق تقاعد في حال الاحالة على تقاعد مبكر (حين تباع شركات القطاع العام او تخصصّ). اكثر من ١٥٠ امرأة استفدن من مثل هذا التدريب.

على الرغم من هذا التقدم للنساء في الاتحادات فان مراجعة استراتيجية لسكريتاريا النساء العاملات (٢٠٠١-٢٠٠٦) تبيّن انه لا توجد علاقة بين اكتساب النساء مراكز وبين قانون العمل الجديد. وهذه قضية مثيرة للنزاع بالنسبة لكل الفئات المعنية بما ان قانون العمل يلغي بعض حقوق النساء العاملات لا سيما فيما يتعلق بعطلة التوليد ورعاية الاطفال. بالإضافة الى ذلك فان استراتيجية قانون العمل خالية من اي توجيه واضح يتعلق بالتأثير الذي تتركه اعادة التنظيم الاقتصادي في تهميش النساء.

ما يلفت النظر هنا هو مركز النساء في المنظمات العمالية. فعلى الرغم من ازدياد عدد العاملات المنتسبات الى النقابات ولا سيما على مستوى لجان الاتحاد، فان قليلات جداً منهن توصلن الى المراكز العالية في الاتحادات العامة. في التسعينات لم تصل سوى اربع الى مراكز قيادة. وهذا لا يدل على تمثيل واسع لمصالح النساء وطلباتهن في ٢٢ من الاتحادات العمالية.

النساء في النقابات المهنية (التجمعات)

في مصر ٢٤ نقابة مهنية (او تجمعات مهنية). عضوية بعضها

اجبارية لممارسة مهنة معيئة. هذه هي حال نقابة المعلمين التي هي اكبر الاتحادات (فيها حوالي ربع مليون عضو)، ونقابة الصحافة (٦٠٠,٠٠٠ عضو)، نقابة الاطباء (٢٥٠,٠٠٠ عضو) فضلاً عن المهندسين والصيادلة. مع ان العضوية قد تكون اجبارية بالنسبة لنقابات عديدة، فانه لا يمكن استخدامها مبيتاً فيما يتعلق ببحثنا حول دور النساء في المجتمع المدني. من المهم ان نشير في هذا السياق الى تزايد اعداد النساء المتعلمات واشترaken في أنشطة مهنية هامة. ولكن هذا لا يعكس تزايد عدد النساء في مراكز القيادة في النقابات المهنية. بكلمة اخرى، يبلغ عدد العضوات في بعض النقابات ١, ٤٣٪ (كنقابة المعلمين)، الا ان هذه النسبة المرتفعة لا توازيها نسبة النساء في مراكز القيادة.

في تحليلنا لتكوين مجلس الإدارة في نقابة الصحافة منذ ١٩٩٥ نلاحظ ان ثمانى نساء فقط نجحن في الحملات الانتخابية المتتالية، وكانت اولاهن امينة سعيد. والشئ نفسه ينطبق على نقابة الخدمات الاجتماعية، والى حد أقل على تجمع الحقوقيين. اما فيما يتعلق بنقابة الاطباء التي هي ابعد النقابات تأثيراً في الشؤون العامة واكثرها اهتماماً بها، فان امرأة واحدة فقط نجحت في انتخابات المجلس التنفيذي في منتصف التسعينات حين نجحت قائمة الاسلاميين بكاملها. في مقابلة مع قيادي اسلامي من اعضاء المجلس التنفيذي حول سبب غياب النساء اجاب عضو المجلس «ان عضوية المجلس التنفيذي لا تلائم طبيعة النساء».

هذا مهم لفهم السبب وراء قلة تمثيل النساء في اهم منظمات المجتمع المدني في مصر، اي النقابات المهنية التي تشمل ٢,٥ مليون عضو وتشكل النساء بينهم ٥٣٪. الوجود الطاغى للحركات الاسلامية في النقابات المهنية (الاطباء، المهندسين، المحامين، العلماء) في التسعينات قد يفسر، الى حد، تغييب النساء عن مراكز أخذ القرار في هذه النقابات. مثلاً، في انتخابات تجمع الحقوقيين الذي تشكل في ١٩١١، لم ينجح الا عدد ضئيل جداً من النساء (لا اكثر من ٢).

ويمكن ان يُعزى ذلك الى تردد النساء في الاشتراك في الانتخابات لمجالس ادارة النقابات المهنية، ولا سيما على النطاق الوطني (ففي المناطق فرع لكل نقابة). بما ان مثل هذه المسؤوليات تستلزم العمل وقتاً كاملاً في معظم الحالات فانها تضيف عبئاً اضافياً الى اعباء النساء، فضلاً عن الطبيعة الشرسة للحملات

الانتخابية وسيطرة القوى السياسية المحافظة في التسعينات على مجالس ادارة بعض النقابات المهنية.

النساء في مجموعات الاعمال

تشكل عدد من مجموعات الاعمال في اطار التدابير الاقتصادية في منتصف السبعينات في مصر، والتي شملت انفتاح الاسواق الذي تلته اعادة التنظيم الاقتصادي والخصخصة في آخر الثمانينات. كان اول هذه المجموعات اللجنة المصرية الاميركية التي انشئت في ١٩٧٥، وقد تبعها تجمع رجال الاعمال المصريين في ١٩٧٨ وغرفة التجارة المصرية الاميركية في ١٩٧٩. بعد ذلك تشكلت مجموعات اعمال كثيرة في المدن الجديدة والمحافظات، بلغ عددها ١٨.

في آخر التسعينات ظهر اتجاه جديد بدعم من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) لكي تُنشأ مجموعات نساء الاعمال. في اوائل ٢٠٠٢ أنشئ خمس من هذه المجموعات.

منذ بدء نشأتها شملت مجموعة نساء الاعمال الأولى بعض نساء الاعمال البارزات. كان تمثيل النساء في هذه المجموعات مرتفعاً إن على مستوى العضوية او في مراكز القيادة (عضوية مجالس الادارة المنتخبة، عضوية اللجان، الخ...) في تجمعات نساء الاعمال تقتصر العضوية على النساء، ومن هنا يصعب تقييمهن من وجهة نظر جندرية. ولكن واضح ان هذه التجمعات نشيطة جداً بما ان عدد المنظمات غير الحكومية النسائية التي تُسجل في وزارة الشؤون الاجتماعية أخذ في الازدياد. ثم انها جميعاً تستخدم قروضاً صغيرة فضلاً عن انشغالها بصناعات متعلقة بقطاع الاعمال. وعليه تكون عضويتها مختلطة، تشمل طبيبات ومهندسات الى جانب موظفات من القطاعين العام والخاص. اما تجمعات رجال الاعمال (التي تضم ايضاً نساء اعمال) فتقتصر عضويتها فقط على الذين يتعاطون الاعمال. فعدم انقواء المنتسبين الى تجمعات نساء الاعمال يشكل نقطة ضعف اساسية فيها.

النساء في منظمات حقوق الانسان

في الثمانينات لم تُسجل سوى منظمة غير حكومية واحدة لحقوق الانسان. في ٢٠٠٢ بلغ العدد ٢٢ منظمة. يهتم بعض هذه المنظمات بالحقوق السياسية والمدنية، وبعضها الآخر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما يعمل آخرون لحقوق مجموعات معيئة كالعامل او الفلاحين.

والمهم هو ان القاسم المشترك بين هذه المنظمات جميعاً هو تركيزها على الترويج. في دراسة اجرتها المؤلفة على منظمات حقوق الانسان وغيرها من المنظمات الشبيهة المهتمة بحقوق النساء والاولاد وجدت ان عضوية النساء في هذه المنظمات تبلغ ٢٧,٤٪ فيما تشكل النساء ٢٠٪ من مجالسها التنفيذية. اذا استثنينا المنظمات النسائية، تنخفض النسبة الى ١٢٪.

تبيّن الدراسة الميدانية اننا اذا ركزنا على منظمات حقوق الانسان وحدها نجد ان معظمها لا يتضمن نساء في جمعياتها العمومية ومجالسها التنفيذية. ان هذا اكتشاف مثير للاهتمام بما ان عضوية النساء ضئيلة في منظمات حقوق الانسان وتكاد تكون معدومة في مراكز صنع القرار.

الخلاصة

تعكس هذه الدراسة درجة عالية من الاهمية والاهتمام. اول ما يبيته من النتائج هو ضآلة تمثيل النساء في منظمات المجتمع المدني (لا سيما اذا استثنينا التجمعات المهنية التي تكون عضويتها إلزامية لممارسة المهنة). والنتيجة الثانية هي قلة وجود النساء في مراكز صنع القرار في منظمات المجتمع المدني. ثالثاً، وهي نتيجة متعلقة بالسابقة، غلبة الرجال في مراكز القيادة، حتى في المنظمات القديمة التي يعود فيها تاريخ حضور النساء الى القرن التاسع عشر.

النتيجة الرابعة هي العلاقة بين اشتراك النساء في اللجان الدستورية واشترaken في منظمات المجتمع المدني. تبيّن هذه النتائج الحاجة الى إجراء دراسة ميدانية واسعة لتحديد اسباب تناقص اشتراك النساء في منظمات المجتمع المدني. يبيّن الدراسات حول هذه القضية عدداً من الاسباب. اولاً، نسبة الامية المرتفعة بين النساء، وسيادة التقاليد والثقافات التي لا تعي قيمة اشتراك النساء في الحياة العامة. فضلاً عن ذلك، هناك عوامل اقتصادية تجعل النساء ينشغلن بتحصيل قوتهن اليومي. اما السبب الثاني فيتعلق بالنساء انفسهن، بوعيهن اهمية دورهن ونظرتهم الى توزيع الادوار نتيجة تربيتهن الاجتماعية واعتقادهم ان الادوار العامة والسياسية من «شأن الرجال».

وعليه نجد ان المشكلة معقدة وتحتاج الى تدابير تصلح الافكار والمعتقدات من خلال آليات تربية اجتماعية، ولا سيما بواسطة التعليم والاعلام. لكي تُنفذ هذه التدابير لا بد من اصلاحات

قانونية لتحسين وضع المرأة المصرية وتأمين ما يزيد الوعي بين الرجال والنساء.

بعض الملاحظات / التوصيات الاخيرة:

١. من المهم ان يوجد برنامج وطني لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا النساء. انه برنامج ذو شعب ثلاث يشمل التدريب، تطوير قاعدة معلومات وبحث ويهدف الى تحسين وضع النساء الحالي.
٢. القانون الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية وانشطتها ذو اهمية كبرى. القانون ٢٢ (بتاريخ ١٩٦٤) للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة لا يزال القانون الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية على الرغم من انه وضع في عهد حكم الحزب الواحد والاتجاه الاشتراكي في المجتمع والاقتصاد. وعليه فمن المهم متابعة الجهود الجماعية التي بدأت في ١٩٩٨ لتطوير قانون جديد للمنظمات غير الحكومية. x
٣. من المهم تشجيع النساء وتعبئتهن لكي يشاركن في الحياة العامة من خلال منظمات غير حكومية، ودعمهن ومساعدتهن للوصول الى مراكز صنع القرار، لا سيما وان تمثيل النساء في مثل هذه المراكز لا يزال ربع تمثيل الرجال.
٤. هناك حاجة الى إنشاء مركز لدعم المتطوعين، رجالاً ونساءً، لإرشادهم وتنسيق جهودهم العامة مع تركيز خاص على الشؤون النسائية.

الهوامش

* منذ ارسال هذه المقالة الى الرائدة صدر في مصر قانون جديد رقم ٨٤ خاص بالمنظمات غير الحكومية. تنتظر المنظمات غير الحكومية الآن ان تُسّر القوانين التنفيذية التي تكمل القانون وتعطي الإرشادات لتنفيذه. بوجه الاجمال لا يجيّد القانون الجديد بقاء المنظمات غير الحكومية مستقلة. (هذا رأي هيئة التحرير ولا يعكس بالضرورة رأي مؤلفة هذه المقالة.)

النساء في المجتمع المدني العربي

دراسة حالة من السودان

بقلم أميرة عثمان

ستحاول هذه المقالة ان تدرس انخراط النساء السودانيات في المجتمع المدني. وستدرس ادوارهن في الحياة العامة مع التأكيد على دورهن في حل النزاع وإعادة تعمير السلام. وتذهب هذه المقالة الى ان السودانيات نشيطات في المجتمع المدني، الا انهن يواجهن عقبات كثيرة يمكن ان تعوق انخراطهن الكامل في التنمية وعميلة السلام.

البلد (المساحة والسكان)

السودان اكبر بلد في افريقيا، تبلغ مساحته مليون ميل مربع. انه يقع بين العالم العربي وصحراء افريقيا. ويفسر هذا الموقع الى حد بعيد تنوع سكانه الذين يبلغ عددهم ٣٠ مليون، يسكن ٨٠٪ منهم في مناطق ريفية. في السودان اكثر من ١٣٠ قبيلة، في الجنوب يغلب الافارقة السود فيما يغلب في الشمال السكان من اصل عربي (سوليمان ٢٠١٩٩٢). ويتجاوز الاسلام والثقافة العربية مع المسيحية والثقافة غير العربية/الافريقية.

الجنس

للسودان مؤشر تنمية إنسانية منخفض ولذلك يحل في المرتبة ١٤٣ من بين ١٧٤ بلداً. تبلغ نسبة النساء البالغات اللواتي يُجدن القراءة والكتابة ٢١٪ ونسبة الرجال ٦٨٪. نسبة الاناث في مجموع المدارس الابتدائية والثانوية والعليا هي ٢١٪ ونسبة الرجال ٢٧٪. وفيات المولدات (في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة تمت) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ بلغت ٥٥٠. متوسط العمر المتوقع للنساء ٥٤ سنة (تقرير التنمية الانسانية ٢٠٠٠:١٥٧-١٦٥).

بكلام دليل التنمية المرتبط بالجنس (GDI) (مثلاً النساء

المدني (مثلاً نقابات، منظمات نسائية، تجمعات جنود سابقين، تجمعات البيئة وتجمعات المجتمع المحلي) حدود معيّنة بما انها تمثل حاجة الناس. مجال اوسع لأنشطتها يشمل أنشطة سياسية، ثقافية، اخلاقية واقتصادية تُغني العمل في الشأن العام والعملية الديمقراطية.

على الرغم من انه يُطلب من مجتمع مدني لا حزبي، نشيط وخلاق ان يرعى التنمية وحل النزاعات وعمليات السلام، الا انه لا يزال من حق حكومات كثيرة ان تمنع كل منظمة مدنية لا تخضع لقوانينها. تخاف الدولة من ان قدرة منظمات المجتمع المدني (النقابات، مثلاً) على تنظيم الناس خارج بنية الدولة قد يضعف ضيبتها للنظام العام، لا سيما في المناطق النائية وبين الاقليات العرقية.

المجتمع المدني في السودان

تاريخياً، كان المجتمع المدني في السودان نشيطاً في الحياة الاجتماعية والسياسية. النقابات، التجمعات المهنية، اتحادات الفلاحين، الصحافيين، الاكاديميون، المحامون، المنظمات النسائية وغيرها كانت كلها نشيطة في وضع جدول اعمال لحقوق الانسان والديموقراطية (خيارات ٢٠٠٠).

في الواقع، ان اعتراضات المجتمع المدني المنظم والمسالم هي التي اطاحت بالدكتاتورية العسكرية في ١٩٦٤ و١٩٨٥ وسعت مع احزاب سياسية اخرى الى تغييرات ديموقراطية. ولكن في ١٩٨٩ حل النظام العسكري النقابات والمنظمات المهنية والنسائية، وشدد هجومه على المجتمع المدني والناشطين الديموقراطيين والاقليات العرقية. نتيجة لذلك قل عدد منظمات المجتمع المدني كما قل عدد الذين قاموا بعمل تطوعي. كذلك انخفض عدد الاعضاء في الاتحادات واعتُبرت الانشطة السياسية والاجتماعية غير قانونية. الا ان ذلك لم يدم طويلاً، وذلك لعدة اسباب. اولاً، شعر الناس ان الحكومة مقصرة في معالجة مشكلاتهم الاجتماعية والسياسية، وخاصة قضايا الفقر والبطالة والتعليم والديموقراطية والسلام. ثانياً، تهتم الحكومة بإنشاء منظمات مدني تؤيدها اكثر مما تشجع تطوير منظمات شعبية تمثل مصالح الشعب، ولا سيما الفئات الفقيرة والمهمشة. ثالثاً، وحشية الحرب الاهلية وما رافقها من خسائر بشرية عزّز قضايا السلام وحقوق الانسان والديموقراطية. ويزداد اهتمام منظمات المجتمع المدني بالمشكلات المتعلقة بالحرب على المستويات المحلية والقومية

والمناطقية. لقد ادركت ان النزاع العنيف هو العقبة الكبرى في طريق التنمية.

السودانيات في المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني النسائية في السودان اقل عدداً من منظمات المجتمع المدني الأخرى. بعضها منظمات متطوعات او منظمات غير حكومية تركز اهتماماتها على رفاه (welfare) المجتمع. انها تقدم الخدمات وتشتغل بأنشطة رفاهية مثل رعاية الاولاد وانشطة منتجة للمداخيل، ولكنها لا تتحدى او تعترض على الامر الواقع في مجالات مدنية كثيرة. بعضها على صلة بمنظمات دولية، ومعظمها في المدن، مع انها تقوم بأنشطة في المناطق الريفية.

منهج الرفاه الذي تبناه معظم منظمات المجتمع المدني النسائية هي جزء من منهج المرأة في التنمية (WID). ان اهم اسهام في منهج المرأة في التنمية كان كتاب «ايستر بوزروب» الطليعي «دور النساء في التنمية الاقتصادية». في هذا الكتاب ابرزت بوزروب، وللمرة الأولى، اسهام النساء في عملية الانتاج. منهج الرفاه يفترض ان النساء هن المتقيات الاساسيات لفوائد التنمية لان دورهن دور توليد: الامومة، الحمل، التربية والاهتمام بالشيوخ. في مقابل ذلك يكون عمل الرجال عملاً منتجاً (سنايدر وتاديس، ١٩٩٥:٩).

قال «موزير» ان برامج الرفاه تزيد اتكالية النساء بدلاً من ان تجعلهن اكثر استقلالية لان هذه البرامج لا تعترض على التقسيم الجندي التقليدي للعمل (١٩٩٣:٦١). انتقاد منهج الرفاه وحدوده ادى الى تطوير مناهج مغايرة مثل «الجنس والتنمية» (GAD).

منهج الجنس والتنمية استخدمه بعض منظمات المجتمع المدني النسائية، وقد نجحت في تخطيه الى الاعتراض على التقسيم الجنسي للعمل وتمكين النساء. تعترض هذه المنظمات على عدم المساواة في توزيع السلطة بين الرجال والنساء. انها تحاول تحسين حصول النساء على موارد التنمية وذلك عن طريق الاعتراض على الثقافة الذكورية وامتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية. انها تؤكد ان من حق النساء الحصول على ارباح اجتماعية واقتصادية مساوية لارباح الرجال من الموارد عينها. ولكي يدمج الجنس في الدور الرئيسي لعملية التنمية لا بد من تحقيق مصالح استراتيجية بالنسبة للجنس (موزير، ١٩٩٣:٤٠).

دور المنظمات المدنية النسائية في حل النزاع وإعادة بناء السلام مع ان دور السودانيات في التنمية معترف به اجمالاً فان مشاركتهن محدودة في صنع القرار وعمليات الديمقراطية. وهذا ادى الى تهميشهن في هذا المجال وحرمان البلد من استخدام مواهب النساء وتجاربهن ومهاراتهن كأدوات للسلام والتنمية. اغفال دور النساء في صنع القرار لا يمكن الا ان يضعف اية عملية سياسية ويجعلها اقل عمقاً.

المظاهر التي خلفتها الحرب، مثلاً، الموت، التعذيب، العنف والاغتصاب ادخلت في جدول اعمال منظمات المجتمع المدني النسائية قضايا حل النزاع وبناء السلام. مثلاً، بعد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع في بيجين اجتمع عدد من المنظمات النسائية، بما فيها اتحاد النساء السودانيات وصوت النساء السودانيات للسلام وتجمع بايبيكار العلمي للدراسات النسائية، وطالبن الفئات المتحاربة بوضع نهاية للحرب والعمل على سلام دائم (عملية السلام المحدثه، ١٩٩٨). كذلك شكلت النساء في المنفى منظماتهن الخاصة. مثلاً، صوت النساء السودانيات في نايروبي وضعت في رأس جدول اعمالها بناء السلام وتقوية دور النساء في عملية السلام. مؤخراً انتجت «مبادرة هولندا» تشبيكاً عميقاً للعمل على السلام. وقد دعمت النساء السودانيات في:

- تحديد القضايا الهامة المتعلقة بعملية السلام
- الاسهام في التربية والثقافة للسلام
- دفع عملية السلام الى الامام
- اخذ القيادة في عملية السلام
- الاستفادة من الدعم والاعتراف الدوليين (مبادرة تسهيل اشترك السودانيات في عملية السلام، سفارات مملكة هولندا، الخرطوم/نايروبي).

يمكن تلخيص النتيجة الايجابية لهذه المبادرة بما يلي:

١. انها ركزت على قضية إحداث حل النزاع وعملية السلام في السودان، فضلاً عن الاعتراف باهمية اشترك النساء في مفاوضات السلام.
٢. انها جمعت نساء من بيئات ثقافية وجغرافية مختلفة ليعملن معاً من اجل السلام.

الا ان هذه المبادرة لم تتجح كلياً في تعبئة المنظمات النسائية القاعدية. مثلاً، لم توسع حملات التوعية لتصل الى النساء في المناطق النائية والنساء المرحلات والمهجرات. وهذا يضع تحدياً

جديداً أمام المنظمات النسائية. إذ لا بد من ان تتوسع لتشمل مصالح ضحايا الحرب واسهاماتهم، ولا سيما النساء بينهم. في هذا المجال يفيد ان تُستخدم اللغات المحلية في مخاطبة المنظمات القاعدية ومنظمات المجتمعات المحلية. ان ذلك سهل بناء وعي سلم مشترك ويسمح للنساء أنفسهن بان يتكلمن إذ يستخدمن لغتهن المحلية.

لا تزال امام منظمات المجتمع المدني النسائية طريق طويلة وشاقة. فالتمييز المبني على الجندر لا يزال متجذراً في الذهنات. واعياء النساء المنزلية ثقيلة جداً مما يحول دون مشاركتهن في الشأن العام او في انشطة صنع القرار؛ والرجال لا يريدون، بعد، او لا يتحسسون ضرورة تحمل بعض من العبء الذي تحمله النساء في هذا المجال.

ولكن منظمات المجتمع المدني النسائية متحمسة لآخذ دور قيادي في عملية السلام وللمشاركة مشاركة فعالة في الجهود الرسمية لتعزيز السلام. بما ان عملية سلام شرعية تقتضي القضاء على جميع اشكال الاستبداد والتمييز، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني النسائية ان تشجع الحكومة وان تضغط عليها لكي ترم الآليات الدولية التي تعزز حقوق النساء، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. قضية اخرى هي كيفية استخدام الاعلام لنشر ثقافة سلام. لسوء الحظ تفتقد منظمات المجتمع المدني النسائية سبل الوصول الى الاعلام مع ان دور الاعلام اساسي في حل النزاع وبناء السلام. لا بد ان تعي ذلك منظمات المجتمع المدني النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وان تعمل على استخدام الاعلام لنشر ثقافة السلام وذلك بان تنشر رسالة السلام بواسطة الاغاني والمسرحيات وغيرها من اشكال الترفيه، مستخدمة اللغات المحلية. هنا اود ان اذكر كيف ان مجموعة نساء تمثل العديد من المنظمات النسائية استخدمت الاعلام لنشر ثقافة سلام في ١٩٨٧ مباشرة بعد عودتها من مؤتمر دولي للسلام في موسكو. قُدمت مقابلات في الاذاعة وبرنامج ليلى فيه حديث عن السلام واغانٍ تطلع الجمهور على ما حققه هذا المؤتمر وماذا ينبغي القيام به لمتابعة العمل للسلام على النطاق المحلي.

كما بيتاً أنفأ، فان المنظمات النسائية، كجزء من المجتمع المدني، عيّرت عن رغبتها والتزامها العمل من اجل التنمية والسلام. لقد انخرطت في التعبئة الاجتماعية، وتمكين النساء، وإحداث مشاريع معيشية صغيرة، وخفض احتمال النزاع بين الفئات المهمشة

والفقيرة. تساعد برامجها المعيشية على توفير الحاجات الملحة، وعلى تخفيض النزاع بين الجماعات على الموارد الطبيعية (كالماء والكلاً) وبذلك تسهم في بناء السلام. لسوء الحظ لم يُعترف كفاياً بهذه الطاقات في العملية الرسمية للسلام.

مع ان النساء شكلن منظماتهن الخاصة لحل النزاع وبناء السلام، ولهن مبادراتهن الخاصة للسلام الدائم، الا انهن لم يُمتلن في عمليات السلام على المستوى الرسمي (مثلاً، المبادرة الدولية للجندر والتنمية IGAD ومبادرتي ليبيا ومصر) بما ان الرجال يسيطرون على هذه المبادرات بصرف النظر عن جهود النساء في حل النزاع وتعزيز السلام.

كيف يمكن اخذ منظمات المجتمع المدني النسائية بعين الاعتبار في المبادرات المذكورة اعلاه وفي جهود مستقبلية للسلام؟

اولاً، لا بد من إجراء حوار مع القادة السياسيين للبحث في قضية مشاركة النساء في صنع قرار التنمية ومبادرات السلام. يجب ان تعزز منظمات النساء المدنية قدرتهن التنظيمية وذلك بان يبادرن الى إيجاد وسائل فعالة لتحقيق السلام، وتأييد التعاون بينها وبين منظمات المجتمع المدني الاخرى، والترويج لحوار افضل بين المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي والنقابات. بمعنى آخر، تعزيز فرص السلام بينائه من تحت.

ثانياً، لا بد من القيام بحملات توعية وتغيير الافكار والمواقف. يجب ان يفهم صانعو القرار دور النساء في تعزيز عملية السلام، وان يعملوا على دمج النساء في الجهود التي تُبذل لتحقيق السلام. فال مؤتمر النسائي الثاني الذي اعلنه قادة الـ NDA في مؤتمر الـ NDA الثاني في موساوا (ايريتريا) في ٢٠٠٠ يمكن ان يعتبر خطوة جديده نحو اشراك النساء في صنع القرار وفي جهود تحقيق السلام.

قضية أخرى يجب إثارتها على المستوى الرسمي هي انتهاكات حقوق الانسان التي ترافق الصراع المسلح. لقد دلت التجربة ان تأثير الصراع المسلح في النساء أكثر من تأثيره في غيرهن، الا انه في معظم الاحيان لا يُعترف بتجارب النساء اثناء الحروب. فتقافة المجتمع تحيط النساء بجدار من الصمت متجاهلة أمهن وعذابهن. لا بد من كسر جدار الصمت هذا، وينبغي تشجيع النساء على سرد قصصهن. ان هذه قضية لا تزال ملحة ولا بد من معالجتها اذا اردنا تحقيق سلام دائم في السودان.

منظمات المجتمع المدني النسائية يجب ان تعالج ايضاً قضية حماية المواطنين الابرياء، لا سيما النساء والاولاد. انهيار بنى المجتمع التحتية، كالمدراس والمستشفيات وتكك المجتمعات المحلية والاسر خلال النزاع، انهيار هذا كله يقضي على مصادر العناية بالاولاد وحمايتهم. بالاضافة الى ذلك تُساء معاملة الاولاد، يُظلمون ويُجبرون على حمل السلاح والمحاربة. وعليه ينبغي للمنظمات النسائية المدنية والناشطين في حقوق الانسان والمجتمعات الدولية ان يعملوا على تأمين حماية الاولاد خلال النزاع.

قضية اخرى لا بد من معالجتها هي ضرورة الإعداد لفترة ما بعد النزاع. على حد تعبير احدي اللبنايات: «تجربة الحرب الحقيقية ليست القصف وما يشابهه، ان هذه ليست سوى لحظات مع انها هي التي تُشاهد على التلفزيون. الحرب هي ما يحدث بعد ذلك، سنوات العذاب واليأس مع زوج معاق ومن غير مال، او الجهاد لإعادة الإعمار حين تكون ممتلكاتك كلها قد دُمّرت» (بينيت وآخرون، ١٩٩٥).

لا بد من معالجة جديّة لحاجات النساء المختلفة في فترات إعادة الإعمار بعد الحرب، مع ان هناك بعض الصعوبات المتعلقة بإسهام النساء في حل النزاع. لأن النساء أبعدن عن المشاركة الديمقراطية خلال زمن طويل اصبحت الحاجة ماسة الى حملات توعية على اهمية اشراك النساء في عملية السلام بما انها تؤدي الى برامج متحمسة للجندر في إعادة الإعمار وصنع السلام.

حين تشير رينسين (١٩٩٨) الى إعادة الإعمار السياسي للنساء تبين ان اشترك النساء في إعادة الإعمار السياسي بعد الحرب يتوقف على امرين اساسيين. اولاً، طبيعة النظام السياسي الجديد وفهمه لحقوق النساء وحاجاتهن ومصالحهن. ثانياً، هل سيسمح للنساء بلعب دور فعال في العملية السياسية. طبعاً، ان وضع النساء سابقاً اثناء النزاع (كمهجرات او ضحايا اغتصاب او تعذيب او كمحاربات سابقات) سيحدد في فترة ما بعد النزاع اهتماماتهن وحاجاتهن واسهاماتهن. مثلاً، قد تكون المهجرات اكثر اهتماماً بإعادة إعمار ما خسرته من وسائل العيش، فيما تحتاج ضحايا الاغتصاب الى مساعدة اجتماعية ونفسية قبل اشراكهن في أنشطة اجتماعية وسياسية.

ينبغي ان تؤمن منظمات المجتمع المدني النسائية لضحايا العنف الجنسي مساعدة اجتماعية-نفسية وما يرافقها من

البحرينيات والانتخابات البلدية : إخفاق ام خطوة نحو المستقبل؟

نظرة تحليلية

بقلم جميعة اعوال النسائية

الحريات السياسية وان تتمتع المعارضة السياسية، مما أدى الى المزيد من الاضطرابات والعنف اللذين بلغا ذروتها في منتصف ١٩٩٠.

بعد اعتلائه العرش بمدة قصيرة أعلن الملك الشيخ حمد انه سيعمل على تحقيق الوفاق الوطني. نقض عشرات السنين من قمع المعارضة السياسية، اطلق سراح المساجين السياسيين، دعا المنفيين للعودة الى الوطن، وأبطل القوانين والمحاكم الخاصة بطوارئ أمن الدولة. في شباط/فبراير ٢٠٠٢ حول البحرين من إمارة الى مملكة وادخل إصلاحاً دستورياً إذ أنشأ مجلسين تشريعيين وأعدّ البلد للانتخابات بلدية وعامة. في ايار/مايو ٢٠٠٢ اجريت في البحرين انتخابات بلدية للمرة الأولى من حوالي خمسة عقود، ومن المفروض ان تجري الانتخابات التشريعية العامة في تشرين الاول / اكتوبر . وللمرة الاولى تستطيع النساء ان تنتخب وان ترشح نفسها.

فيما يلي تحليل قدمته للرائدة الجمعية النسائية في البحرين «اعوال».

تأسست الجمعية النسائية «اعوال» سنة ١٩٦٧، وهي احدى المنظمات النسائية الرئيسية في البحرين. تركز «اعوال» جهودها لتحسين حياة النساء في البحرين وذلك بمنح النساء المزيد من الحقوق والمشاركة في التنمية، وبمقاومة كل اشكال التمييز ضد النساء. من بين ما حققته الجمعية في الماضي القضاء على امية النساء وتعزيز التربية الاسرية وتعليم النساء حقوقهن الانسانية وتدريبهن عليها، وجملهن يشتركن اكثر في

معلومات عن الخلفية

منذ ان استلم الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السلطة في البحرين في ١٩٩٩ بدأ اصلاحات سياسية هامة. والسؤال هو: هل هذه الاصلاحات محاولة صادقة للإصلاح الديمقراطي ام انها محاولة لتهدئة المعارضة الداخلية؟ مراجعة التغييرات الأخيرة في البحرين قد تلقي ضوءاً على امكانية تحرك هذا البلد الصغير نحو ديمقراطية ثابتة تحترم حقوق المواطنين جميعاً، بما فيهم النساء. ينبغي ان نحدد طبيعة هذه الاصلاحات وهل ستضع البحرين فعلاً على طريق الديمقراطية الحقة. نقطة البداية لهذه الاصلاحات كانت في شباط/فبراير ٢٠٠١ حين عقد اجتماع شعبي وافقت فيه الاكثية الساحقة من البحرينيين على شرعة العمل الوطني، وهي سلسلة من الاقتراحات الواسعة النطاق المتعلقة بالاصلاحات الديمقراطية.

البحرين مجموعة من ٣٢ جزيرة في الخليج الفارسي استقلت عن بريطانيا في ١٩٧١، تبنت دستوراً وانتخبت مجلساً قومياً في ١٩٧٣. عدد سكان البحرين ٦٥٠,٠٠٠ معظمهم من المسلمين الشيعة، الا ان اسرة سنية، اسرة آل خليفة، حكمت البلد خلال آخر ٢٠٠ سنة.

قُضي على ديمقراطية البحرين الحديثة العهد في ١٩٧٥ حين حلّ الامير عيسى بن سلمان آل خليفة المجلس النيابي وحكم بمرسوم حتى وفاته عام ١٩٩٩. فأخذت الفئات المعارضة تطالب بدستور ١٩٧٣، ونظمت العرائض المطالبة به والمظاهرات والعصيان المدني. فكان ردّ فعل الحكومة ان تقضي على

كل مظاهر المجتمع البحريني.

لا شك انه ينبغي الاشادة بالنساء في البحرين لترشيحهن انفسهن للانتخابات البلدية في ايار/مايو ٢٠٠٢. ايمانهن القوي باهمية اشتراك المرأة ادى الى ان تشكل النساء ١٠ بالمئة من المرشحات. تعتبر هذه النسبة مرتفعة اذا قيست بالبلاد العربية الاخرى وتعكس ثقة النساء بقدرتهن على معالجة شؤون البلديات. باشتراكهن الواسع في هذه الانتخابات برهنت النساء مرة اخرى على دور النساء البحرينيات الريادي في كثير من المجالات خلال العقود الثمانية الأخيرة.

وان لم تتل المرشحات مقعداً واحداً في الانتخابات البلدية الاولى في البحرين، فان مجرد كونهن استطعن المشاركة في هذه الانتخابات يقتضي تحليلاً شاملاً وجدياً لوضع المرشحات وللظروف العامة في البحرين. للقيام بهذه المهمة يجب ان تجري منظمة نسائية دراسة تفصيلية لتحديد الاسباب الحقيقية التي حالت دون نيل النساء مقعداً واحداً في الانتخابات البلدية.

سنحاول ان نقدم تحليلاً سريعاً للتعليقات التي ابدتها الاعلام المحلي والدولي حول هذا الحدث التاريخي. ركزت التعليقات اجمالاً على عنوان واحد: «لم تتل المرأة مقعداً واحداً في انتخابات البحرين البلدية». لقد خيبت نتائج الانتخابات آمال العديد من المراقبين المحليين والعرب والدوليين بما ان السماح للنساء بالانتخاب والترشيح يعكس رغبة اناس كثيرين طمحوا الى ان يكون وضع النساء البحرينيات افضل.

لا ينبغي ان نغفل الهمية والدلالة لتربية الاولاد والبنات وتأثيرها في نظرتهم الى دور النساء. بالنسبة لمعظم الرجال يجب اخفاء النساء واذا ظهرن في الخارج يجب ابقاؤهن خلف الرجال. ان مثل هذا التفكير، الى جانب تربية العائلة والمدرسة، يحافظ على النظرة التقليدية الى النساء ودورهن.

ان عهد الاصلاح السياسي الحالي في البحرين شهد بروز التيارات الاسلامية والديموقراطية والتيارات المتحررة على السواء. ولكن هذه التيارات لم تتجح في محو التفكير البحريني السائد عن دور النساء في المجتمع. بدلاً من ذلك حاول كثيرون الحط من قدرة النساء القيادية واستخدموا سلطتهم للحفاظ على دور النساء التقليدي. يؤمن المواطنون ايماناً راسخاً بان اشتراك النساء في المجتمع يجب ان يسري حسب ما وضعه

الرجال. وقد ازداد هذا التفكير ترسخاً في الحملة الانتخابية حين احجم بعض الجمعيات الاسلامية عن تأييد المرشحات على الرغم من شعبية هذه الجمعيات بين النساء.

فهل يمكن ان تتجح امرأة في الانتخابات في مثل هذه الظروف الاجتماعية والسياسية؟ مع ان الجواب بالنفي فانه لا ينفي عمل المرشحات الشاق والدؤوب، وقد استخدمن وسائل محنكة وذكية وراقية للوصول الى الناخبين. بصفتهم مرشحات سياسيات يمثلن هذا الشعب المتنوع برهنً على قدرتهن على المناقشة والبحث في القضايا الاجتماعية والسياسية بشكل ذكي.

المرشحات للانتخابات البلدية ذات مستوى معنوي مرموق. ٥٠ بالمئة منهن يحملن شهادة بكالوريوس في العلوم، مما يعكس قدرات اكااديمية مرتفعة. وسجل عملهن في الوظائف يثبت امتيازهن، وقد لعبن ادواراً ادارية عالية في ميادين اختصاصهن المهني. عمر ٨٠ بالمئة من المرشحات فوق الاربعين. على الرغم من خبرتهن وسجلهن الاكاديمي والمهني، يبدو ان الشعب لم يجد ان هذه الصفات مهمة في اختيار مرشحهم.

٤٨ بالمئة من هؤلاء النساء تطوعن طويلاً للعمل بهمة ونشاط في المجتمع المدني. وتطوعت ١٢ بالمئة اخريات للعمل لمدة اقصر، مما يدل على ان لغالبية النساء خبرة عملية في التعامل مع الجمهور من خلال تطوعهن وخدماتهن في الرفاه الاجتماعي.

ملاحظة اخرى هي ان حوالي ٨٠ بالمئة من المرشحات ترشحن في مناطق مع اكثر من ستة مرشحين. بوجود هذا العدد الكبير من المرشحين يكون لكل مرشح عدد اقل من الاصوات، وبذلك تقل فرص نجاح النساء في هذه المناطق. الاصوات التي نالها العديد من المرشحين كثيراً ما كانت اصوات اقاربهم، اصدقائهم وجيرانهم. عدة ناخبين لم يذهبوا الى صناديق الاقتراع حين علموا ان مرشحهم قد نال تأييداً واسعاً. ومن المستغرب ايضاً ان في حوالي ٥٥% من المناطق ترشحت اكثر من امرأة واحدة.

نعتقد ان من المهم إجراء تحليل مفصل للنسب المئوية للاصوات التي نالتها النساء في الانتخابات مقارنة بمؤهلاتهن، خبرتهن المهنية وعملهن في خدمة الناس. سيؤكد هذا التحليل فكرة ان الناخب العادي يرغب ببقاء النساء في «المقعد الخلفي»، او كما يقول آخرون «زوجة رجل» من غير ان يكون لهن دور آخر.

قضية هامة اخرى سندرسها وهي الى اي مدى ايدت الجمعيات النسائية المرشحات في الانتخابات البلدية؟ قبل الانتخابات قرر بعض الجمعيات المدنية النسائية ان يلعب دوراً هاماً في الانتخابات البلدية. فكل من الجمعية النسائية في البحرين والجمعية البحرينية للسيدات قررت دعم احدى عضواتها كمرشحة. وقد امنت الجمعياتان الدعم وشكلتا لجنة انتخابية لمساعدة المرشحتين. ثم ان جمعية البحرين للشابات وجمعية كمرشحة. وقد امنت الجمعياتان الدعم وشكلتا لجنة انتخابية لمساعدة المرشحتين. ثم ان جمعية البحرين للشابات وجمعية اعوال النسائية شكلتا لجناً انتخابية خاصة لتأييد النساء في الانتخابات البلدية وبينت اهداف هذه الانتخابات لكي تزيد من اشتراك النساء فيها.

ابتدعت جمعية اعوال النسائية وجمعية البحرين للشابات شعارات انتخابية مبنية على اهداف حملتهن الانتخابية. كان شعار اعوال «انتخبين فالمستقبل لكن»، فيما كان شعار جمعية البحرين للشابات «انتخبين، فالاشترك حق ومسؤولية». فكلا الشعارين يعبران عن اهمية حق النساء بالاشترك في العملية الانتخابية. ولتقوية هذه الرسالة نظمت الجمعياتان مؤتمرات واجتماعات توعية لتعلم النساء كيف يخترن المرشحين المناسبين. عقدت هذه الاجتماعات في اماكن خاصة بالنساء لكي يضمن الحد الاقصى من الحضور.

كذلك نسقت الجمعياتان مع المؤسسة الوطنية الديموقراطية لتنظيم ورشة عمل تدريبية لاعضاء المجتمع المدني. كان هدف ورشة العمل ان يزيد وعي المشتركات حول كيفية العمل والتفاعل في نظام ديموقراطي. وهدف اخر كان تعليم المرشحات كيفية التخطيط للحملات الانتخابية والقيام بها. حضر ورشة العمل اكثر من ١٥٠ شخصاً، ٥١% منهم من النساء. ونعتقد ان هذا يبين ان الجمعيتين حققتا اهدافهما.

لكي تزيديا من دعمهما للمرشحات عقدت الجمعيات اجتماعات منفصلة مع النساء لمراجعة الصعوبات التي تواجههن قبل الحملات الانتخابية واثناءها. مع ان كلتا الجمعيتين امنتا الدعم للمرشحات، وبعضهن عضوات نشيطات، لم تختار الجمعياتان مرشحة معينة لتمثيلها. اتخذت الجمعياتان هذا الموقف لانهما تؤمنان بان من حق جميع النساء ان ينلن الدعم نفسه، وان اختيار مرشحة معينة سيعرقل ازدياد اعداد الناخبات والمرشحات.

بعد نتائج الانتخابات البلدية التي خيبت الآمال، ندعو جميع الجمعيات النسائية الى تبني شعارات للانتخابات التشريعية المقبلة، مثل شعار «البرلمان من غير امرأة ناقص». مسؤولية جميع الجمعيات النسائية ان تعمل معاً لتحقيق هذا الشعار وتشجيع النساء في الانتخابات التشريعية الآتية في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٢.

لكي يتحقق هذا الهدف لا بد من دعم كل الحركات الوطنية والديموقراطية والاسلامية للمحافظة على صورة البحرين كرائدة للديموقراطية في المنطقة. ينبغي ان تتفق الجمعيات النسائية حول صفات النساء المرشحات وميزاتهن التي تنال تأييد جميع الفئات السياسية في المجتمع. ان هذه إحدى المهمات الصعبة والمهمة التي لا بد من القيام بها. احزاب البحرين السياسية يجب ان تثبت في الانتخابات المقبلة ما اذا كانت تؤمن بان باستطاعة النساء ان ينجحن كعضوات في البرلمان، او لا.

نأمل ان النجاح في خلق صوت للنساء في البرلمان سيكون بمثابة اساس تزدهر عليه حركة مدنية نسائية قوية ومتطورة. (نشكر كاتي كروك على اسهامها في التحرير)

جددوا اشتراكاتكم / كن

الآن

مقابلة

ميريم صفيير من معهد الدراسات النسائية في العالم العربي اجرت مقابلة مع كل من لينا ضناوي ونسرين منصور لهذا العدد من الرائدة وذلك بصفتها شابتين مهنتين على رأس منظمات غير حكوميتين.

لينا ضناوي

مركز دراسات التنمية والبلديات

لينا ضناوي مديرة مركز دراسات التنمية والبلديات، وهي شابة استطاعت ان تتجج في بيئة لبنانية محافظة جداً - شمالي لبنان.

بعد تخرجها في المدرسة الثانوية التحقت بالجامعة الاميركية في بيروت وتخرجت بشهادة بكوريوس في الاقتصاد. ثم سافرت الى انكلترا حيث تخصصت باقتصاد التنمية في مدرسة الدراسات الافريقية والآسيوية. حين تتكلم عن خبرتها في هذه المدرسة تؤكد «انها كانت خبرة عظيمة، ساعدتني على ان أنضج واصبح شخصاً قائماً بذاته». بعد حصولها على شهادة الماجستير عادت ضناوي الى لبنان وبدأت تعمل في مركز ابحاث في بيروت، مركز «المعلومات الدولية». اشتغلت هنا حوالي سنتين اضطرت بعدها الى العودة الى طرابلس. تقول: «بعد ان عشت واشتغلت سنتين في بيروت قرر اهلي انه حان وقت عودتي الى طرابلس. لا اعرف ماذا داهما إذ حوّل حياتي فجأة الى جحيم . اظن ان سبب ذلك كان اني ساعيش وحدي. في اول الأمر كنت اسكن مع اخي، ولكن بعد تخرجه كان ينوي الذهاب الى الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة كنت ساعيش وحدي اذا بقيت اعمل في بيروت. كان والداهي ضد هذه الفكرة وبعد ان جادلتها خلال ستة اشهر رضخت.» ولكن ضناوي تعترف انها، على الرغم من عدم رغبتها في إغضاب والديها اللذين تحبهما كثيراً، اتخذت قرار العودة الى طرابلس بنفسها. «في ذلك الوقت كانت قد عُرضت عليّ وظيفة استاذة غير متفرغة في جامعتين في الشمال - جامعة البلمند وجامعة القديس يوسف - واعتبرت ذلك نوعاً من التحدي، ان اكون في الرابعة والعشرين من عمري وان اعلم طلاباً جامعيين، فقبلت العرض.»

اثناء تعليمها في البلمند طُلب من ضناوي ان تضع دراسة قابلة



لينا ضناوي

للتفويض لمدرسة سفتح في البترون. وبالصدفة تعرفت الى وفاء شعرائي، زوجة رئيس بلدية طرابلس، والتي كانت تبحث عنم ينظم جلسات تدريبية على ادارة البلدية. كان هدف المشروع تدريب رؤساء بلديات (في الشمال) على الادارة وتنظيم البلديات ووضع الميزانيات والتخطيط، الخ. تقول ضناوي: «لم تكن لدي خبرة في الموضوع بما انه كان فكرة جديدة. بدأت استعد للتدريب مع زميل آخر، وقد استغرق وضع برنامج جيد شهرين. كان علينا ان نبتكر برنامجنا الخاص وكان في ذلك تحدٍ كبير. بعد ان انهينا التدريب طبعنا وحدة تدريس قياسية وكررنا التدريب اربع مرات اشترك فيها حوالي ٦٥ رئيس بلدية. مع الوقت تحسنت مهارتنا التدريبية وكان تقييم المشتركين لكل جلسة مشجعاً جداً.»

نتيجة نجاح الجلسات التدريبية اختيرت ضناوي رئيسة لمركز دراسات التنمية والبلديات، وهو منظمة غير حكومية مختصة بتطوير البلديات. تقول ضناوي: «مع ان معظم الاعضاء المؤسسين ومجلس أمناء المركز كانوا مقتنعين بانني ساقوم بالمهمة خير قيام، شك البعض في قدراتي وكانوا واثقين من إخفاقي. خلال الاشهر الستة الأولى من عملي في المركز شعرت بانني وحدي تماماً لان اعضاء المجلس والمؤسسين لم يهتموا كثيراً، لا سيما في أول الامر. كانت هذه تجربتي الأولى في الادارة ولم يكن سهلاً ان اتعلم كل شيء: المحاسبة، تحديد النفقة، تطوير المشاريع وتنفيذها، العلاقات العامة، جمع المنح، الادارة الداخلية، الخ.

وكوني امرأة لم يساعدني دائماً. صُدم الكثيرون عندما كانوا يعلمون انني المديرة، الا ان ذلك لم يزعجني. انني شخص يهتم بالنتائج فحاولت ان اقوم بواجبي على افضل وجه. كانت خطتي الاولى ان التقى بكل من رؤساء البلديات في الشمال لأعرّفهم بالمركز وأرّج لأنشطته. بعض البلديات كانت لطيفة ومرحبة، على نقض غيرها. احياناً كان العائق سني وكوني امرأة، الا انني نجحت دائماً في ان اقتنع المحافظين بان لا علاقة للفعالية بالسن والجنس.»

تؤكد ضناوي ان المركز، وهو الاول من نوعه في لبنان، وُجد نتيجة جهود الاختصاصيين المحليين ورؤساء بلديات الشمال: «وُجد هذا المركز بفضل رؤيا رئيس بلدية طرابلس وعزمه.» تعتقد ضناوي ان البلديات، اذا طُورت، تستطيع ان تلعب دوراً هاماً في إعادة البناء الوطني، في التنمية المحلية، وكذلك في التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يؤمن ان تزداد مشاركة كل فئات المجتمع. توضح ضناوي ان للمركز عدداً من الانشطة التي تهدف الى تزويد بلديات الشمال بالقدرات الاساسية لتمكينها من لعب دور فعال في المجتمع: «المركز يبحث في وضع البلديات في شمالي لبنان ويعمل على بناء قدراتها التخطيطية. ثم ان المركز يسعى الى تحسين فهم النظام الحالي في ادارة الشؤون المحلية. انه يحاول التغلب على الصعوبات الكامنة في وصل البلديات النائية بالسلطات المركزية وبلديات أخرى، ويعمل على تسهيل التعاون بين البلديات والإدارة المركزية. وأخيراً، لا أخيراً، يحاول ان يحسن العلاقات بين البلديات والمجتمع المدني.»

انضم الى المركز اكثر من ٧٠ بلدية من اصل ١٥٦ في محافظة الشمال: «اننا فخورون جداً باشتراك الشمال بنسبة خمسين بالمئة. ونعمل على تنمية العضوية وعلى ابتكار افكار لتشجيع المزيد من البلديات على الانضمام الينا في المستقبل القريب.» فيما يتعلق بالدعم المالي تبين ضناوي ان المركز يتلقى المال من منظمات دولية وواهبين فضلاً عن تقديمات البلديات ورسوم العضوية في البلديات: «أكبر المتبرعين الى الآن هو اتحاد بلدية الفيحاء الذي يضم طرابلس والمينا والبدوي. فيما يتعلق بالواهبين تعاوننا مع مختلف المنظمات الداعمة مثل مؤسسة فريدرش ايبيرت والمعهد الديمقراطي الوطني والوكالة

الاميركية للتنمية الدولية (USAID) فضلاً عن مركز الخدمات التعليمية والتدريبية الاميركية الشرق اوسطية، أميديست (AMIDEAST).»

وتتابع ضناوي: «مع ان المركز لا يزال منظمة غير حكومية محلية الى حد بعيد يتعامل مع بلديات شمال لبنان، فان هناك مشروعاً مستقبلياً للتوسع في مناطق اخرى. الا انني اشك في ان يحصل ذلك في المستقبل القريب بما ان هناك ١٥٢ بلدية في الشمال والعمل معها يشغلنا باستمرار.» وتفسر ضناوي ان المركز مكتب صغير يتغير عدد موظفيه بحسب الحاجة: «منذ ان بدأنا العمل يتغير عدد موظفينا. بدأنا بموظفين اثنين ثم احتجنا الى المزيد فاصبحنا ستة والان عدنا الى ثلاثة.»

للمركز عدد من الانشطة التي تهدف الى تحسين اوضاع البلديات في شمال لبنان. فالمركز يدرّب ويقدم المساعدة التقنية لتحسين



القدرات الادارية في البلديات ، فيمكنها ذلك من تطوير برامج فعالة ومبدعة. كذلك يقوم المركز بمشاريع مبنية على حاجات البلديات واولوياتها. بالاضافة الى ذلك يشكل لجاناً ومجالس تساعد البلديات في تعاملها مع منظمات دولية معترف بها في لبنان للحصول على الاموال الضرورية لمشاريعها. كذلك يتابع المشاريع التي تقدمها البلديات للوزارات المختصة، فهو بمثابة بنك للمعلومات ولشهرها. ثم انه ينظم المؤتمرات والمحاضرات ومجموعات البحث التي تحت علي النقاش وتفيد رؤساء البلديات وموظفيها فضلاً عن شركائها (المنظمات غير الحكومية والجامعات). وأخيراً، لا أخيراً، يصدر المركز نشرة اخبار شهرية لبلديات الشمال.

نسرین منصور

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات



نسرین منصور

الى جانب كونها رئيسة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (جء) فانها مدافعة حازمة عن حقوق الانسان وذات اهتمام كبير بقضايا الجندر والتنمية والسياسة.

درست نسرین منصور علم الاجتماع والانثروبولوجيا في الجامعة الاميركية في بيروت. ثم توظفت في مؤسسة Save the Children (انجدوا الاولاد) حيث اشتغلت على التنمية الاقتصادية للنساء، ولا سيما الأنشطة المنتجة للدخل. تقول منصور: «كان في المؤسسة برنامج مكفول للدين والتوفير ويستهدف النساء. كان يؤمن القروض لنساء صاحبات اعمال صغيرة ويكفل اعادة الدين بناء على الثقة. اشتغلت هناك سنة وعيّنت في الجنوب». بعد ذلك عملت منسقة تدريب في برنامج تنمية مقاولات النساء ضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية. كان غرض المشروع المساعدة على تنمية المهارات المقاولاتية لدى نساء صاحبات ميكرو-اعمال او اللواتي يرغبن في الحصول علي مثل هذه الاعمال. بعد ذلك تركت منصور العمل سنة لكي تعد شهادة

الماجستير في الجامعة اللبنانية. ركزت اطروحتها على التنمية المحلية والريفية وتناولت برامج الدين المتوفرة في لبنان.

بعد نيل شهادة الماجستير اشتغلت منصور في المؤسسة التعاونية للاسكان كمنسقة برنامج AMEEN، وهو برنامج دين يمنح القروض للرجال والنساء على السواء. اثناء عملها شعرت منصور ان هذا الميكرو-تمويل لم يتناول سوى المنحى الاقتصادي من تمكين النساء، وانه لا بد من تركيز اكبر على تعزيز مكانة النساء في المجتمع كمواطنات مستقلات نشيطات. فبعد ذلك بفترة وجيزة بدأت العمل مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وهي منظمة غير حكومية تهدف الى مراقبة الانتخابات وتقوية عمليات الاقتراع الديموقراطية. حسب منصور: «تأسست الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٦ وهي منذ ذلك الوقت مهتمة بمراقبة الانتخابات. استسها مجموعة من الاكاديميين والباحثين والصحافيين والمحامين والناشطين المدنيين في لبنان. من المهم ان نعرف ان هذه الجمعية اول منظمة غير حكومية في لبنان مهتمة بمراقبة الانتخابات وتعليم الناخبين وبالتوعية. نالت الجمعية تأييداً واسعاً في البلد وفيها حوالي ٢٥٠ عضواً ومتطوعين من جميع انحاء لبنان».

تقول منصور عن عملها في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: «بما انني المديرية انسق بين الأنشطة بالتعاون مع المجلس، فنضع مخطط عمل الجمعية ورؤياها على المدى البعيد. بمساعدة المجلس نعمل في جمع المنح وكتابة الاقتراحات وتطويرها، في التشبيك وإجراء الاتصالات في الداخل ومع الخارج». حسب منصور: «منذ نشأتها كانت بنية الجمعية ديناميكية جداً. السكرتير العام واعضاء مجلسنا مميزون، قدميون وذوو وعي جندي. في المجلس اثنا عشر عضواً، وبما اننا نسعى الى تطبيق الديمقراطية في الداخل يتغير ستة من الاعضاء الاثني عشر كل سنة».

تؤكد منصور ان الجمعية تسعى الى ان تزيد وعي المواطنين والتزامهم بديموقراطية الانتخابات، فتقوم بعدد من الأنشطة لتحسين مستوى نظام الانتخاب وقوانينه. انها تنظم جلسات تدريبية يدرب فيها المواطنون من مراقبين وناخبين على تقنيات مراقبة الانتخابات. تقول منصور: «بدأنا بان ننظم اجتماعات تمهيدية مع مواطنين من مختلف المناطق اللبنانية لكي نفسر اهداف الجمعية وانشطتها. كذلك نظمنا عدداً من ورش العمل

والجلسات التدريبية لتعلم الناخبين حقوقهم ونفسر لهم عملية الانتخاب. أعدنا وطبعنا للمراقبين دليلاً ومجموعة ادوات لتدريب المتطوعين على كيفية مراقبة الانتخابات وملاحظتها. وُزِع الدليل والادوات على المتطوعين والناخبين خلال الجلسات التدريبية. يتضمن دليل المراقبين معلومات عن قانون الانتخاب، والخطوط التوجيهية الاساسية لمراقبة حقوق المواطنين الانتخابية، واستعدادات المراقبين في الليلة السابقة للانتخابات، بالإضافة الى معلومات عن كيفية المراقبة قبل الانتخابات واثناها. اما ادوات المراقبين فتشمل جدول عمل ليوم الانتخابات واستمارات مراقبة ينبغي للمراقبين على الأرض ان يملأوها». تؤمن منصور ايماناً كاملاً بان «في لبنان حاجة ماسة الى تعليم الناخبين حقوقهم ولا سيما النساء بينهم، واهمية الانتخاب كوسيلة للتعبير عن آرائهم. يدرك العديد من المنظمات ذلك الان ويصرون على تدريب موظفيهم على مراقبة الانتخابات».

حسب منصور كانت الحملة الوطنية من أجل إجراء الانتخابات البلدية من انجح الحملات التي اجرتها الجمعية. كان هدف الحملة المروضة من أجل إجراء انتخابات محلية، والاشراك في تنشئة شبكة مدنية كاساس للديموقراطية، وتشجيع المواطنين على الانخراط في قضايا الحكومة المحلية. تقول منصور: «كانت الحكومة تريد تأجيل الانتخابات البلدية، وان تعين رؤساء البلديات واعضاءها، فبادرت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الى المطالبة بإجراء الانتخابات. تجاوزت معها ١٢٠ منظمة غير حكومية واشتركت في الاطلاق الرسمي للحملة. ناضلنا لكي يكون الاتحاد مستقلاً، مع ان ممثلين من جميعنا كانوا فيه؛ كذلك ساند الحملة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والصحف والجمعيات والشركات والناشطين والمتطوعين من كافة انحاء لبنان. كانت الحملة على مستوى الجماهير القاعدية اللبنانية واستطاعت ان تجمع خمسين الف توقيع تأييداً للانتخابات المحلية. بما ان الذين ايدوا اجراء الانتخابات كانوا كثيرين، لم نعمل بمفردنا بل جمعياً، عبّأنا جهودنا ونجحنا في فرض التغيير. لعب الإعلام ايضاً دوراً هاماً في الترويج للحملة ونشرها إذ غطت الصحف ومحطات التلفزيون نشاطات الحملة محاولة ان تشجع المواطنين على توقيع العريضة».

تفسر منصور ان الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تتسق مع الاعلام في كل انشطتها واكتشافاتها. وبدوره يلعب الإعلام دوراً هاماً في نشر المعلومات مناطقياً ومحلياً.

اكتشافات الجمعية في تقريرها النهائي الذي يعطي نظرة عامة مفصلة وشاملة عن عملية المراقبة تُنشر في الصحف المحلية والدولية وعليه يطلع المواطنون اللبنانيون على نتائج مراقبة عملية الانتخابات والملاحظات حولها. وتضيف منصور: «ان تقرير مراقبة الانتخابات اعتُبر من قبل الصحافة المحلية والدولية مرجعاً محايداً صادراً عن علم وخبرة».

تقول منصور ان في مؤسسات المجتمع المدني عدداً من المشكلات. النوايا الطيبة والمبادرات الحسنة كثيرة لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة، ولكن يجب ان تُترجم الى رؤيا واضحة وخطط عمل.



فهناك حاجة الى التدريب وبناء القدرات في العمل التطوعي وادارة المشاريع. ثم ان هاجس الشخصية مستحوذ على اللبنانيين، لذلك تقتصر المنظمات عادة على شخص واحد، اي رئيسها، بدلاً من ان يشترك عدد من الاعضاء في عملية صنع القرار. هذا بالإضافة الى ان بعض المنظمات ميسر جداً. تقول منصور: «ان مختلف المنظمات غير الحكومية يجب ان توجه جهودها نحو العمل وان تشترك مع غيرها في تناول قضايا مشتركة. لكي نكون اكثر فاعلية يجب ان نحدد اهدافنا وان نعمل جمعياً لتحقيقها. في الواقع نحتاج الى جهد اكبر في بناء الائتلاف والتشبيك، ولا بد من تغيير العقليات لان المرء لا يستطيع ان يعمل وحده».

تؤكد منصور ان معظم مؤسسات المجتمع المدني في لبنان ليست ديمقراطية البنية ولا تعمل من وجهة نظر جنديرية. فالنساء اللواتي يشكلن اعداداً كبيرة من اعضائها لا يصلن الى مراكز

مقابلة مع منيرة العلمي، مؤسدة دارنا

بقلم ليلى شيرين

- هل يمكنك ان تقولي لنا ما هي دارنا تماماً؟
في ١٩٩٥ قررت مجموعة من سكان مدينة طنجة ان يؤسسوا مركزاً لمبادرات المواطنين وسموه «دارنا». رموا الى ان يصبح مركزاً يرحب بالنقاش حول قضايا اجتماعية ملحة، وذلك لكي يحاولوا مساعدة المحتاجين واقتراح اساليب مغايرة قائمة على



منيرة العلمي

مشاورة المواطنين وتأييد الهيئة المدنية.

اردنا حطاً اوفر من الحرية في البلد، واصبح ممكناً ان نؤسس منظمة غيرحكومية من غير ان نواجه مكشلات القمع الرهيبة. الى اليوم لا تزال السلطة السياسية مقصورة على الوكالات المركزية، وتخضع كل المبادرات لضبط صارم وكثيراً ما تُقمع من الواضح اننا نرمي الى اختراق النظام القمعي، ونفهم ان التغيير مستحيل من غير مساواة.

اصبحت دارنا تدريجياً مكاناً للحرية والارشاد والتبادل والتضامن. كان اول مكتب لنا في طنجة في حي فقير، وحالاً رأينا الاولاد والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع. في مواجهة هذا الواقع نحاول ان نزداد تفهماً لحاجات الشبان في هذه المدينة (المخدرات، الفقر، الجنوح، اليأس، التشرد، الخ). في ١٩٩٥ فتحنا اول مركز ارشاد يديره، حسب التقاليد، رجال. الى اليوم استطعنا ان نحافظ على استقلاليتنا عن السلطات السياسية وعلى المساواة في صنع القرار فيما يتعلق بقضايا داخلية. هذه السنة سنفتح مركزاً للنساء حيث ستقرر النساء كل شيء، واطن اننا سنستطيع حينذاك ان نقيم رداً فعل الرجال المحليين.

- كيف ترين وضع النساء في المنظمات غير الحكومية في المغرب؟ هل تحسن ام تتدهور؟

من الواضح ان المغربيات المحبطات لعدم اعتراف المنظمات السياسية اوالتقابات بهن دخلن ميدان المنظمات غير الحكومية. لهن فيها سلطة صنع القرار، وتمثيلهن فيها جيد. بسبب ذلك خلقت النساء المحليات ورؤجت مشروع دمج النساء اجتماعياً واقتصادياً. اصررن على تغيير «المدادنة» وقد جمّد

ذلك الآن البرلمان والملك، فغالبية السلطة التشريعية من الرجال. وقد ظهرت فكرة ثورية حين فرض رئيس الوزراء على حزبه في اجتماع المجلس الأخير ان تكون كوتا النساء ٢٠ بالمئة. فوضع هذا الحزب قائمة باسماء نساء مرشحات لانتخابات ايلول/سبتمبر التشريعية. وعليه يمكننا القول ان النخبة على الاقل من النساء المغربيات خطون خطوات كبيرة. ولكن فيما يتعلق بغالبية النساء فان تقدمهن وصنع قرارهن وحركتهن متصلة بمشكلة عامة وهي نسبة أمية النساء وبنجاح النخبة من النساء في وجه الذكورية الرجعية والحركة الاسلامية اليسارية واليمينية الذكورية الثقافة.

انني متفائلة بان الاحداث اليومية آخذة بالتغيير وأومن بعمل المنظمات غير الحكومية. انا متأكدة من تزايد ضغوط النساء على اسرهن وعلى النظام الاجتماعي. كذلك اصبحن وسيلة ضغط خارجي محلياً وقومياً. انها قضية معقدة جداً ولكنني اظن اننا سننجح.

أسس عدد من النساء «دارنا» ولم يبق الآن من المؤسسات سوى اثنتين. لاسباب شخصية لم تستطع الاخريات ان يجارين وتيرة عملنا. ويفلب عنصر الاناث على جميع مضيقي «دارنا» ومؤسسيها ومستشاريها. يبدو ان النساء اكثر تشبهاً وقدرة على القيام بالاعمال اليومية، بالاضافة الى التعامل مع المآسي الاجتماعية وعنف الشبان. ولأنهن اكثر صبراً يتفوقن على الرجال في الاستماع الى الآخر وفي التفاوض معه. هل نقول: «ان هذا عبء القرن الجديد؟»

لم يسبب تأسيس «دارنا» اي ضغط على الرجال. واطن شخصياً ان العمل لا يشكل منافسة جديّة «للمؤسسة الرسمية» الا حين تصبح اهميته واضحة محلياً وقومياً.



صنع القرار لان معظم منظمات المجتمع المدني أبوية، يسيطر عليها الذكور وتقليدية البنية. هناك معتقد شائع ان النساء لا يعرفن شيئاً عن السياسة ولذلك لا ينبغي ان يتدخلن فيها. ولذلك يجب ان تبذل النساء جهوداً اضافية ليثبتن انفسهن، لا سيما في الاوساط المحلية التقليدية. تعترف منصور ان النساء مسؤولات احياناً عن مكانتهن الدونية. فمع ان فيهن طاقات اصيلة الا انهن يحددن انفسهن ويلعبن ادواراً ثانوية خاصة في السياسة وفي بناء الديمقراطية. ولكن لا بد من الاعتراف بان النساء في لبنان يختلفن عن نظيراتهن في معظم البلاد العربية. فامام اللبنانيات فرص اكثر وهن اكثر استعداداً لإجراء تغيير، وهذا دخر ينبغي استخدامه. تحتاج النساء الى المزيد من الثقة والشجاعة لكسر الحواجز الوهمية وتحقيق نتائج افضل. «يجب إدخال عامل الجندر، ويجب اختيار النساء بناء على مؤهلاتهن. لا يكفي ان تحل امرأة في مركز معين، ما نحتاج اليه ان تكون امرأة ذات مؤهلات.»

تختم منصور كلامها بالاصرار على اهمية الاقتراع: «ليس سليماً ان يمتنع الانسان عن الاقتراع لان الاقتراع حق وواجب في النظام الديمقراطي. عملية الاقتراع تعكس اربع سنين من وجودنا داخل النظام السياسي. انه فرصتنا الوحيدة لاختيار ممثلينا بحرية والمطالبة بحلول للقضايا التي تهمننا. حتى اذا لم نكن مقتنعين بالمرشحين يمكننا ان نأخذ موقفاً بان نضع ورقة بيضاء، ولكن اقل ما يمكن عمله هو ان نشترك. نحن في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات نعمل على تغيير الخلل في نظام الاقتراع الحالي بان نحسب حساب كل صوت. ينبغي ان يكون للناس قول في الانتخابات، واذا اختاروا وضع ورقة بيضاء يجب ان تعدّ وان تُذكر في النتائج الرسمية.»

دور وكالات الأمم المتحدة في تنمية النساء في لبنان

بقلم رانية الابيض

المقدمة

كثيراً ما تعاني النساء في لبنان من شيوع التمييز ضدهن مما يعوق اسهامهن الكامل في المجتمع. يظهر التمييز، مثلاً، في حرمانهن حقوق الانسان كاملة وفي قلة فرص التعليم المتوفرة لهن. ومن الامثلة الاخرى قلة تمثيلهن في السياسة وفي مراكز صنع القرار، وعدم المساواة في حظهن من الخدمات الصحية، بالإضافة الى خضوعهن لنظام معيشي أبوي. تشعر الكثيرات بأنه ممنوع عليهن التعبير بحرية عن آرائهن ورغباتهن، ويخفن تنكّر محيطهن الاجتماعي لهن. حتى في القرن الحادي والعشرين لا تزال نسمع باقتراح جرائم شرف في المناطق النائية من البلد. على الرغم من ان لبنان يشهد تقدماً في كثير من المجالات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية وغيرها من المجالات المدنية لا تزال بحاجة الى العمل الكثير فيما يتعلق بالنساء.

وضع النساء اللبنانيات يطرح اسئلة كثيرة لم يُجب عنها. اين هي المؤسسات المدنية حين نكون في امس الحاجة اليها؟ ما هو دور الحكومة بهيئاتها التنفيذية والقضائية والتشريعية؟ ماذا بإمكان المنظمات غير الحكومية ان تفعل لتحسين الوضع؟ كيف يمكن ان يتدخل نظام الأمم المتحدة لتحسين وضع قائم والحؤول دون تدهوره؟ ربما

يجب ان يُنمى ويكيّف عمل هذه المؤسسات جميعاً لتحسين ظروف النساء اللبنانيات المعيشية، وطبعاً، من غير ان ننسى الدور الثمين الذي يستطيع ويجب ان يلعبه المواطنين اللبنانيون. ولكن يبدو ان الأمم المتحدة هي الافضل في الظروف الراهنة للقيام بهذه المهمة.

منذ زمن تعتبر وكالات الامم المتحدة نفسها مالكة المعايير الدولية التي ينبغي ان تلتزم بها كافة الدول. انها تشمل عدداً كبيراً من مظاهر الحياة المدنية بحيث انه يصعب ذكر ميدان واحد لا تتعرض له. في لبنان اهتم عدد كبير من وكالات الامم المتحدة بتحسين اوضاع النساء والاولاد بطرق شتى، منها برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF). من اعمالها ان تعطي إحصاءات عن النساء والصعوبات التي يواجهنها، وتنفيذ حملات تدريب وتوعية لتمكين النساء.



على ضوء ذلك يدور جوهر هذا التقرير حول تجارب بعض وكالات الامم المتحدة في تحسين وضع النساء اللبنانيات حسب اختصاصاتهن المختلفة. انه يحاول ان يحدد مدى انشطة هذه الوكالات وان يبيّن اسهامها في تطوير وضع اللبنانيات. يرى

التقرير ان الحاجة ماسة الى اسهام هذه الوكالات وان اسهامها مفيد جداً. الا ان ادوارها ليست خالية من الاخطاء، ولا تزال هناك امور كثيرة يمكن القيام بها لتحسين عملها في مضمار التنمية النسائية في لبنان.

الوكالات التي اختيرت في هذه الدراسة تعمل في ميادين حقوق الانسان والتربية. وهي صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اونسكو). وسنتفحص جهودهما في تعزيز حقوق الانسان وفرص التعليم للبنانيات محاولين ان نحدد مدى نشاط هاتين الوكالتين وان نبيّن اسهامهما في تطوير وضع اللبنانيات.

لكي نبدي موقفاً حيادياً وعملياً من الموضوع بيّننا كيف ينظر لبنان الرسمي والمجتمع المدني اللبناني الى عمل هاتين الوكالتين. ان ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة غير الحكومية لمتابعة الشؤون النسائية اطلعونا على آرائهم حول عمل نظرائهم في وكالات الأمم المتحدة. قدموا لنا بعض الآراء الصائبة حول تفاصيل اسهام هذه الوكالات في تقدم اللبنانيات، وسهّلوا تقييم هذا الاسهام. كذلك نقدوا منهاج عمل وكالات الامم المتحدة وقدموا اقتراحات للتغلب على التقصير في هذا المنهاج لكي نضمن فرصاً افضل للنجاح.

صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة

حقوق الانسان حقوق اساسية من المفروض ان يتمتع بها الجميع. الا ان الواقع بيّن ان هذه الحقوق تحتاج الى حماية من قبل معاهدات واعلانات دولية، حُسمت في ١٩٤٨ مع تبني الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ولكن على الرغم من هذا الاعلان بقيت هناك تفرقة بين الرجال والنساء في هذا المضمار مع تمييز واضح ضد النساء. نتيجة لذلك احتيج الى تدخل دولي آخر لكي يضمنوا ان الدول الموقعة على الاعلان تطبق فعلاً ما صوّتت عليه. هذا ادى الى صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة للتأكد من ان النساء يتمتعن بحقوق مساوية لحقوق الرجال.

في ١٩٩٤ أسس هذا الصندوق برنامج المناطق لغربي آسيا (UNIFEM_WARO) الذي يلعب دوراً متمماً للوصول الى عالم خالٍ من اللامساواة. يوجه اطار تمكيني عمل الصندوق ويرى ان عمليات التخطيط القومي لا تزال تغفل عامل الجندر في تخطيطها، وان اشراك النساء في عمليات صنع

القرار وفي الشؤون العامة لا يزال محدوداً. ولذلك تركزت جهود صندوق الامم المتحدة للمرأة والبرنامج المناطقي لغربي آسيا على التمكين الاقتصادي وحسن الإدارة وحقوق النساء الانسانية.

تأسس برنامج التمكين الاقتصادي مُركّزاً على تقوية مؤسسات تمّي مشاريع النساء. اقتضى ذلك العمل مع مؤسسات قومية لزيادة الخدمات التي تجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اكثر تجاوباً مع حاجات الموظفات والعاملات، فضلاً عن تشجيع النساء المقاولات.

اما برنامج حسن الادارة فركّز على بناء قدرات المؤسسات القومية من اجل تخطيط يراعي التقسيم حسب الجندر، ودمج الجندر في الدور الرئيسي للتنمية، وأنشطة لتنمية التحسيس الجندري. انه يأمل في ازدياد مشاركة النساء في عمليات صنع القرار التي تطوّر حيواتهن.

برنامج حقوق الانسان للنساء هدف الى تعزيز قدرة المنظمات النسائية التي تتعامل مع قضايا حقوق الانسان، والى زيادة امكانية وصول النساء الى آليات حقوق الانسان الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والإفادة منها. كذلك يسعى البرنامج الى تأمين مسؤولية الدولة والناس عن حماية حقوق الانسان للمرأة، بالإضافة الى دعم المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق النساء الانسانية.

من المشاريع الهامة التي قامت بها الوكالة ان صندوق الامم المتحدة الإنمائي للنساء والبرنامج المناطقي لغربي آسيا عملا بنشاط على الترويج لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وشمل ذلك جهود إدخال جزء كبير من الاتفاقية في المناهج المدرسية، وتدريب مدافعين عن حقوق الانسان بدعم من صندوق الامم المتحدة الإنمائي للنساء والبرنامج المناطقي لغربي آسيا. كذلك شمل نشاطهما حملات توعية وتدريب على تنفيذ الاتفاقية ووضع التقارير عنه. بدأ بان تُترجم الى العربية مجموعة آليات العمل مع ملحق حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في المنطقة العربية.

على الرغم من اهمية عمل الصندوق والبرنامج فان بعض خصائص الوكالة تجعل التعاون المثمر مع المكتب صعباً.

ان صلاحة المنظمة في القضايا المالية يضعف العمل. تمنح المشاريع نفسها كميات كبيرة من المال، الا ان نظام الميزانية ليس شفافاً الى حد ان يترك مساحة لحرية الصرف. «هناك سر حين تأتي الى القضايا المالية» تقول امان شعراني، رئيسة المنظمة غير الحكومية لمتابعة قضايا النساء، والتي ترى ان اللجنة ليست سوى منفذة.

عامل آخر هو طبيعة البرامج نفسها. نظام الوكالة لا يترك مجالاً لمرونة تسمح بتغيير البرامج وفقاً للحاجة: «البرامج التي نستلمها جاهزة ويجب تنفيذها كما هي.» ثم ان الامم المتحدة هي التي تملّي المشاريع ولا تأخذ الاولويات القومية بعين الاعتبار. بمعنى آخر، مع انه ينبغي وضع البرامج والمشاريع بناء على حاجات البلد واولوياته، فان نادراً ما يحصل ذلك إذ تُرسل العروض جاهزة.

من هذا المنطلق يجب ان يفكر صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة والبرنامج المناطقي لغربي آسيا ببعض الاقتراحات التالية لمعالجة النقص:

- فيما يتعلق بالتصلب المالي يجب ان يتوفّر للوكالات المنفذة مزيد من الشفافية والوعي فيما يختص بالميزانية الممنوحة، ومزيد من المرونة المالية.

- فيما يتعلق بتصلب البرامج ينبغي ان تصحح البرامج حسب الحاجة وبناء على ما يستتسبه المنفذون.

- تأسيس تعاون ثلاثي وتنسيق بين الوكالة ومنظمات الحكومة والمنظمات غير الحكومية لكي يُرسم إطار لتعزيز قضايا النساء يكون أوضح وعملياً أكثر وبعيداً عن كل تأثير سياسي.

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اونسكو)

التربية عماد حقوق الانسان والديموقراطية والتنمية المستمرة و تمكّن المرء من الانخراط بقضايا الناس والاسهام في تميمتها. لا ينبغي اعتبار التربية امتيازاً خاصاً وانما اولوية قومية. أرسلت هذه الرسالة الى جميع الدول بعد تبني اتفاقية القضاء على التمييز في التربية في ١٩٦٠، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٧٩، والمؤتمر العالمي عن التربية للجميع في ١٩٩٠. من هذه الناحية اكتسب دور اونسكو اهمية اكثر من ذي قبل.

بين انشطتها الاخرى تسهم اونسكو في تقييم مشاريع جاهزة للعمل، ومراقبة تطور التربية، وتشجيع محو الامية وتعليم

البالغين، وتأسيس برامج تعزز فرص التعليم للإناث.

بالاضافة الى ذلك كانت اونسكو واحدة من انشط المشجعين على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وتنفيذ الاتفاقية من اهم ما تلتزم به اونسكو لانها تتدخل لتضمن المساواة بين الرجال والنساء في حقل التعليم، بما فيه التربية البدنية والرياضة. ثم بواسطة «جواز سفر الى المساواة»، وهو تقديم مستشخص (personilized) لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وبيروتوكولها الخياري، قادت اونسكو حملة دولية تروّج لحق النساء بالتعليم، والتوعية على وجود اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واهمية هذه الاتفاقية. نُشر هذا «الجواز» في عشر لغات، بما فيها العربية والهندية والصينية، ويوزّع مجاناً في جميع انحاء العالم.

في لبنان يتعاون مكتب اونسكو الوطني مع وزارة التربية والتعليم لوضع برامج تراعي اولويات الوزارة. في الوقت الحاضر يشغل المكتب على «مشروع التربية الاساسية» بالاشتراك مع المركز الوطني للبحوث والتنمية، وهو قسم من اقسام الوزارة.

هدف هذا المشروع هو تأمين دعم مستمر لعملية الاصلاح التربوي الوطني الحالية، وتقوية قطاع التعليم الرسمي وإعادة مصداقيته. كذلك يسعى الى تقييم الكتب المدرسية الجديدة، والتدقيق في المناهج بحثاً عن تمييز جندي، وتأمين المعايير الدولية الخاصة بالمعلومات التربوية. ثم انه يدرّب المعلمين وموظفي الوزارة والمركز الوطني للبحوث والتنمية ليتحسسوا قضايا الجندر ويتغلبوا على الانماط المجندرة.

مع ان جهود مكتب اونسكو الوطني ذات قيمة كبرى الا انه يشوبها بعض النقص. أولاً، لا يشترك المكتب الوطني مع المدارس الخاصة. مع انه قد يقال ان حاجة القطاع الخاص الى المساعدة اقل بكثير من حاجة القطاع الرسمي، فان هذا القول ليس صحيحاً. فالنواقص، ولاسيما تلك المتعلقة بقضايا الجندر، وهي كثيرة في قطاع التعليم الرسمي، هي ذاتها في القطاع الخاص.

كذلك لا يتفاعل المكتب مع مؤسسات التعليم العالي، سواء كانت رسمية ام خاصة. مع انه يروّج لاهمية التعليم العالي، فانه لا يتدخل لتأمين المساواة في فرص الحصول على هذا التعليم.

كذلك لا يتدخل لتأمين التوازن الجندر في مؤسسات التعليم العالي وجعلها محايدة جندياً.

ان ما يكلف به المكتب يقتصر على القطاع الرسمي، مما يؤدي الى نقص في عمله. فادخال تكليف اوسع واشمل للبلد لا يمنح المجتمع فوائد فحسب، وانما يتيح للمكتب الوطني معرفة اوسع بمشكلات النظام التربوي في لبنان وتعزيز انشطته.

على ضوء ذلك يجب ان تشمل المبادرات لتعزيز تدخل المكتب ما يلي:

- تحسين مستوى تعليم النساء ومحو اميتهن، ولا سيما نساء الريف، وذلك بواسطة حملات لمحو الامية.

- ايجاد حوافز للتقليل من عدد النساء اللواتي يغادرن المدرسة قبل التخرج، ولا سيما اللواتي من اسر ذات دخل منخفض.

- تحسين امكانية حصول النساء على تدريب مهني وتعليم مستمر وذلك عن طريق تسهيل قبولهن في المؤسسات المهنية ومؤسسات التعليم العالي.

- تطوير نوعية النظام التربوي بنشر معلومات تحسّن بالجندر وتضمن تبني مناهج متحسسة بالجندر.

- ادخال مناهج اعلام تهدف الى تغيير مواقف الجنسين من النساء.

- العمل على التأكيد من ان الحكومة تتخذ اجراءات كافية لفرض التعليم الالزامي والمجاني.

الخلاصة

أظهرت هذه الدراسة خصائص وكالتي الامم المتحدة اللتين تهتمان بتحسين اوضاع اللبنانيات. تناولت بعض مبادراتهما وبيّنت تقصيرهما. واطهرت انه لا يزال هناك بعض النقص في عملهما وبرامجهما. بما ان الوكالتين تسعيان الى معالجة التفرقة الجندرية في البلد يكون من المهم بالنسبة اليهما ان يقيّما ويعرفا دورهما في تهذيب اللامساواة الجندرية وتحديّها،

وتكثيف برامجهما لتلائم حاجات البلد. فيما يلي بعض الافكار الاساسية التي تجعل ذلك ممكناً:

-توسيع شبكة الشراكة الاستراتيجية. ان تُعرف اهمية تحديد فئة واسعة من الحلفاء الاستراتيجيين التقليديين واللاتقليديين وان يُعاون معهم لتخطيط وتنفيذ برامج اكثر فاعلية في تعزيز النساء والمساواة الجندرية.

- معالجة النقص في معلومات التحسس بالجندر من حيث كمية هذه المعلومات ونوعيتها. العمل على جمع المعلومات وتصنيف البيانات حسب الجندر، وذلك لتوثيق التفرقة الجندرية.

- تكثيف الدعم لتقوية الآلية النسائية الوطنية عن طريق الموارد الانسانية والمالية الضرورية. استكشاف خطط مبتدعة لدمج الجندر في كل السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية.

لدى التفكير ملياً في هذا العمل لا ينبغي ان ننسى ان النضال لا يزال مستمراً ضد التمييز السائد ضد المرأة اللبنانية. وهذا النضال ليس قضية يمكن عزلها وفحصها في ظروف مضبوطة؛ بل انها عملية ديناميكية تحدث فيها انجازات جديدة باستمرار. وعليه لا تقدم هذه الدراسة صورة جامدة للعمل الذي ينفذ. بمعنى ادق، تقدم جزءاً من الحقيقة الراهنة وتعيّن نقطتقّ بدء لتقصي البحث في القضية.

الهوامش

١. اطروحة قدمت في الجامعة الاميركية في بيروت في ايار/مايو ٢٠٠١ لنيل شهادة الماجستير في قسم الدراسات السياسية والادارة العامة.
٢. امان شعراني، في مقابلة مسجلة مع رانية الابيض. اللجنة غير الحكومية لمتابعة قضايا النساء، بيروت، ١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١.
٣. المرجع نفسه.
٤. منى مراد، في مقابلة مسجلة مع رانية الابيض. لجنة النساء اللبنانيات، بيروت، شباط/فبراير، ٢٠٠١.

العدد القادم : النساء العربيات والجنسانية Sexuality and Arab Women

حول مناهضة العنف ضد النساء :

عمل المنظمات اللبنانية غير الحكومية

بقلم عزة شرارة بيضون

(قدمت هذه الورقة في مؤتمر «مئة سنة منذ تحرير النساء»، المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، ٢٢-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).

كرّست المؤتمرات والاتفاقات العالمية المعنية بالمرأة العنف الذي يمارس على النساء داخل بيوتهن، ويوصفهن نساء، شأناً عاماً. ماعادت «حرمة البيوت» في مجتمعاتنا الأبوية سياًجاً مقنعاً لإخفاء ما يجري في داخلها. وحيث أبدى مجتمعنا، شأنه شأن المجتمعات الأبوية، مكابرة وعناداً في الاعتراف بالعنف الأسري عامة، والعنف الموجه ضد المرأة خاصة، جاءت حوادث صاخبة لتسفه المكابرة والعداوة معاً ولتضع موضع تساؤل هالة القداسة التي تحيط الأسرة في هذه المجتمعات. حوادث العنف هذه كانت قد بدأت تتسرب أخبارها إلى وسائل الإعلام، المرئي منه خاصة. صحيح أن النزوع إلى الإثارة الذي رافق الإعلام عن هذه الحوادث قدّمها، غالباً، وكأنها معزولة ووليدة أوضاع بالغة الاستثنائية؛ لكنه أتاح، من جهة أخرى، لنساء يعانين من العنف إدراك ما كان محظوراً عليهن إدراكه: أن ما يعانين ليس قدراً ملازماً لنبات جنسهن؛ وأنه بإمكانهن الجهر بمعانناتهن والتبليغ عن معنّيهن. كما دفع من هم في تماس مع المرأة إلى وجوب التنبه إلى العنف ومظاهره البارزة - المستترة. هذا التطور حدث في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وبتنا نشهد، حالياً، اهتماماً بالعنف الموجه ضد المرأة يتجاوز الأحداث الجرمية إلى الممارسات اليومية. وذلك في تقارير وإحصاءات ودراسات ومطالعات يقدمها أطباء أو باحثون أو عاملون اجتماعيون أو طلاب جامعيون من كليات مختلفة (إعلام، صحة، علوم

اجتماعية، علم نفس، الخ)، ودائماً من الجنسين. كما أننا نشهد توسعاً في دائرة مدلولات العنف من الجسدي إلى النفسي والقانوني وصولاً إلى مجالات مؤلدة لمسوغات العنف ضد المرأة: الاقتصادي والاجتماعي في وجوهه كافة.

بما أن المجتمع اللبناني قائم على تعدد طائفي اهتمت كل طائفة بأمر رعاياها. وعليه تأسست منظمات مختلفة الأنواع وهذه لا تزال تستجيب لحاجات جديدة في المجتمع وتلعب دوراً هاماً، كثيراً ما يكون ريادياً أيضاً، في التعبير عن هذه الحاجات. ظهرت هذه المنظمات قبل تأسيس لبنان الحديث واتخذت أشكالاً مختلفة خلال السنوات المئة الأخيرة. إن تأسيس الدولة اللبنانية الحديثة لم يضعف دور هذه المنظمات، بل بالعكس، إن المشكلات التي يواجهها تقدم البلد كان سبباً في استمرارها وازدهارها.

المنظمات غير الحكومية، كيف ترى إلى العنف الموجه ضد المرأة؟ هل تواجهه؟ ما هي أساليب مواجهتها أو مسوغات إحجامها؟

اخترنا أن نرى إلى الخلفية الأيديولوجية التي تحكم إداء منظمين اثنتين بمواجهة العنف ضد النساء: الأولى، جمعية النجاة الاجتماعية-الاسلامية؛ وهذه تتوق إلى استعادة العهد الاسلامي الأول. لذا فإن الفكر الذي يظل مجمل ادائها يُرسي، في وجه من الوجوه، خلفية تاريخية-ثقافية لمسألة التعاطي مع قضايا المرأة، عامة، والعنف الموجه ضدها بشكل خاص.

الثانية، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة؛ وهذه تضع نفسها في مساق عالمي تستقي منه مباشرة أطرها المرجعية ونهج ادائها. لذا، فهي عكس الأولى، مستقبلية الهوى. أي انها منتظمة على مثال تصبو إلى تحقيقه، أكثر فاكثراً، المنظمات غير الحكومية عندنا.

جمعية النجاة الاجتماعية (الاسلامية)

وهي نسائية صرف، تتظلل بالفكر الاسلامي وعضواتها من المذهب السني ويلتزم بالزّي الشرعي. تتمركز «الجمعية» في بيروت لكنها تنشط في غير منطقة من لبنان وبين فئات النساء كافة - طالبات وعاملات وربات منازل. وهي تقدم خدمات خيرية للمحتاجين من ابناء المذهب في المناسبات الدينية، خاصة، لكنها تهدف، اساساً، إلى توعية المرأة إلى شؤون الدين الاسلامي وحثها على المشاركة في الشأن العام الديني والدينيوي.

وتقيم الجمعية دروساً عامة أو متخصصة ومحاضرات تثقيفية وتربوية كما تعني بمحو الأمية وتحفيظ القرآن، الخ. وهي تصبو إلى إنشاء مراكز لتأهيل الأمهات بتعليمهن الخياطة وتدبير المنزل والمبادئ الصحية.

وتصدر الجمعية مجلة شهرية من ٣٦ صفحة تعبّر عن توجهات الجمعية وتعلن عن أنشطتها. لكنها، وبشكل خاص، مساحة للتبادل والسجال بين الملتزمات من الجمعية وبين مناصريهن من القراء، نساء ورجالاً، في أمور تتركز، خاصة، على الشؤون المتعلقة بالنساء: الزواج المتعدد، الطلاق، العنف الأسري، العلاقات الزوجية، العنوسة، الاستهلاك الاعلامي لجسد المرأة، الطاعة والابتلاء، الاختلاط، الصداقة بين الجنسين، الحجاب، القوامة، المثالات-القدوة النسائية الخ.

وتحمل الجمعية صورة عن ذاتها تتسم بـ«الانفتاح» ومن دلائله انتسابها إلى «المجلس النسائي اللبناني» الذي يضم عدداً من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النسائية على اختلاف اشكالها وتشارك الجمعية في اجتماعاته العامة وبعض انشطته.

كيف تواجه هذه المنظمة العنف الموجه ضد النساء؟

نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن العنف من منظور هذه المنظمة هو، أساساً، جسدي وضرب مبرح بقصد الأذى و«تقبيح الوجه» أو تشويهه. أما الضرب الخفيف، وفي أماكن أخرى من الجسد بقصد «الإذلال» لا الأذى، فهو مسموح به بفعل قوامة الرجل

على المرأة الشبيهة بقوامة الأم على اولادها؛ ولأن الضرب، بقصد الإذلال، هو وسيلة تربوية ممكنة. خاصة وأن القرآن أتى على ذكرها، صراحة، واحدة من الوسائل المتاحة لمعالجة نشوز النساء. ولا تستسيغ قيادات هذه المنظمة معنى العنف الذي تتبناه بعض المنظمات غير الحكومية العاملة التي تتصدى لهذا الموضوع وتفضل حصره بـ«الجسدي»؛ على أن بعض القيادات الشابة في الجمعية ينعتن بعض اشكال التحقير وإطلاق النعوت والتلويح والشائتم والحجر والقهر والإرغام بـ«العنف النفسي» ذي الأثر الأكثر أذى، برأيهن، من الجسدي.

وباستثناء الحالات الجرمية التي تستدعي تدخل القوى الأمنية والقضائية، فإن الاعتداء الجسدي على المرأة هو، برأي القيادات المتكلمات باسم المنظمة، شأن المرأة ومسؤوليتها أساساً وموضوع ملامة الرجل، بدرجة ثانية. وعليها مواجهته، إذاً، باستراتيجيتين اثنتين:

- بالوقاية، بالتأقلم مع طباع الرجل التي خلقه الله عليها، وتجنب استفزازة وإثارة المشاكل وكثرة المطالب والعصيان والتمرّد وسلطة اللسان؛ «فالنساء هن غالباً قادرات ماكرات وكيدهن عظيم». ويمكن، إذاً، استخدام الحيلة -العاطفة أو العقل - للوصول إلى مبتغاهن لا المواجهة المباشرة التي تستثير العنف.

- بالصبر على قدرها، وتجاهل عنف الرجل ما دام يؤمن لها الطعام والمأوى والكسوة ولا يجبرها على معصية الله. بل عليها التستر عليه والقبول بقدرها صوتاً لأسرتها شاكرة الله على أنه لا يمنعه عبادته، والرضا بما أصابها من ابتلاء في هذه الدنيا - بما هو أمر من الله - طمعاً بثمرات الآخرة.

وتتوجه الجمعية للرجل عبر قنواها العامة كالمجلة، مثلاً، وبالاتصال الشخصي، إذا دعت الحاجة، لأن «يأخذ قوامته التي أعطاه الله له بحقها وبالرحمة، وأن يتذكر أن المرأة هي أيضاً من بني آدم الذي كرمه الله»، فلا يجوز تعنيفها.

أما ما تعيشه المرأة وتختبره بوصفه عنفاً كالطلاق التعسفي أو الحرمان من الوصاية على الاطفال أو ضمور النفقة أو غيرها من الممارسات الكيدية التي تتبع الطلاق غالباً، أو الزواج الثاني - أو التهديد المستمر به - أو غيرها من مظاهر ما يُدعى بالعنف النفسي والقانوني أو الاقتصادي، وهي جميعاً مدار شكوى النساء قارئات مجلة هذه المنظمة، فهي لا تندرج في خانة

العنف. هذه المسائل هي مواضيع لنقاش يمتد، أحياناً، طوال اعداد متتالية من المجلة المذكورة، بين نساء ومشايخ ورجال، ويعكس حيوية وانفتاحاً فكريين في داخلها. ويستند هؤلاء في تقديم حججهم على القرآن والسيرة، أساساً، لكن على حقائق ووقائع من الحياة العصرية أيضاً. على ان الحل يكون، برأي هؤلاء على اختلافهم، بالعودة الى اصول الدين التي تُخرق على الدوام. ولعل اهم مظاهر ذلك الخرق، باعتراف قيادات المنظمة التي نحن بصدد الكلام عنها، اداء المحاكم الشرعية الاسلامية. ويتعيّن على المسلمين العمل على إعادة تنظيمها بما يضمن ضمان تطبيق الشريعة التي تكرم المرأة وتضمن حقوقها في أحوال كافة: في خياراتها الأساسية في حياة والدها ووارثته له لدى موته، وزوجة وحيدة او واحدة من مجموعة زوجات، او مطلقة أكانت أمّاً لم تكن، او أرملة، او ذات اموال خاصة الخ؛ وكلها تخرق، برأي الناشطات في هذه الجمعية، في ظل سوء تطبيق الشريعة.

يبقى ان موضوع تنظيم المحاكم الشرعية، وهو الذي قد يستدعي، فيما يستدعي، تعيين نساء فيها، لا رجالاً فحسب، لا يندرج عالياً على سلم الاولويات في اجندا «الجمعية». فلا تجد هذه الجمعية النسائية، بعضواتها وجماعاتها المستهدفة، ضرورة لايلاء هذا الموضوع اهمية كبيرة؛ هذا، برغم التنبيه لفاعليته، لا في رفع الغبن والقهر عن نساء يشكين الغبن والقهر فحسب، انما أيضاً لأهميته في إحقاق عدالة الدين وإظهار انتصاره للمرأة ولحقوقها، الموضوع الأثير للفرق الاسلامية جميعاً.

هذا هو حال الواجهة التي تعتمدها «الجمعية» للعنف الجسدي والنفسي او للغبن والقهر الذي تكشو منه النساء في محيطهن. اما حوادث العنف العامة التي تصيب نساء من خارج مذهب «الجمعية» فلا تجد هذه سبباً للكلام عنها؛ وإن فعلت فبكلام عام مبهم، (يتحاشين، مثلاً، لفظ او كتابة كلمة «اغتصاب» ويستعصن عنها بنقاط ثلاث)، يلقي باللائمة على الدولة التي لا تحمي المعتفات ولا تعاقب معتفيهن.

لا تتصدى «جمعية النجاة الاجتماعية» للعنف الموجه ضد النساء مباشرة لانها، وفي رأيها، «ليست منظمة نسوية»؛ فاهدافها وغاياتها المعلنة تتمحور حول تنظيم المجتمع وضمان توجهاته الاسلامية تبعاً لرؤية «الجماعة الاسلامية». والمرأة إذ استُدعيت للعمل فيها، فبقصد المشاركة في العمل على «نصرة

الاسلام» لا لتحقيق انتصارات خاصة ببني جنسها. ودوافع النساء لذلك متفاوتة لكن تجتمع عند واحد مشترك: كل واحدة منهن ترتبط بصلة قربي برجل او اكثر من اعضاء «الجماعة الاسلامية». ف«الأخواتية النسائية» Sisterhood تمر في هذه المنظمة النسائية عبر «الأخوية الرجالية» brotherhood؛ ولعل تماهي هؤلاء النساء مع رغبات رجالهن تخفت حدة تبيههن لصرخات الأذى الذي ينال النساء من محيطهن يستجدن بهن علناً، أحياناً، على صفحات المجلة التي ذكرنا مراراً.

فلا يعدو نقد سلوك معتفيهن من الرجال ان يكون تنفيساً لاحتقان لدى النساء المعتفات.لهذا التنفيس سقف يتمثل بثيمة theme تتكرر بثبات في الخطابين الشفهي والكتابي، هو وجوب طاعة الرجل لما هي من عبادة الله؛ ذلك ان تجاوز المرأة لهذه الطاعة هو من مفاصد حضارة الغرب التي اصابت الرجال، قبل النساء، في رجولتهم فسمحوا للمرأة بالخروج عن طاعتهم وعن طاعة الله سواء بسواء.

الغرب هذا، «يجتاحنا بقيمه وعاداته المزدولة». وترفض «الجمعية» مقاربات لقضايا المرأة، او مسائل تعود بالنفع المباشر على قضاياها، تعتمدها منظمات غير حكومية لبنانية بحجة رعاية الغرب لها؛ من هذه نذكر، على سبيل المثال، المؤتمرات النسائية العالمية، الدعوة الى إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، الزواج المدني الاختياري وغيرها. المواجهة الفعالة للعنف ضد المرأة في أجندا «جمعية النجاة الاجتماعية» مؤجلة طالما انضوت النساء داخلها في حمى قوامة الرجال، وطالما بقين قانعات بطاعتهم.

الهيئة اللبنانية لناهضة العنف ضد النساء

مهّدت «جلسة الاستماع العربية» لضحايا العنف من النساء في ما عرف ب«محكمة النساء العربية» التي عقدت في بيروت في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٥ تحضيراً لمؤتمر بيجين، وما تلاها من تأسيس ل«المحكمة العربية الدائمة لناهضة العنف ضد النساء» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. هاتان المناسبتان مهّدتا الطريق أمام إنشاء «الهيئة اللبنانية لناهضة العنف ضد النساء» في آذار/مارس من العام ١٩٩٧. وهي تكوّنت من جمعيات أهلية نسائية ومختلطة، (حوالي الخمس عشرة من بينها الاتحاد النسائي اللبناني الذي يضم عشرات المنظمات النسائية)، وشخصيات اجتماعية من الجنسين «تتطلع الى تضافر جهودها حول موضوع العنف ضد النساء

تحديداً لانهن الطرف الأضعف في المجتمع الأبوي السائد والضحية المضاعفة للممارسات العنفيه التي سادت وتسود الحروب المختلفة على ارضنا».

في بيانها التأسيسي تعلن الهيئة ان «لا سبيل الى حل قضية العنف الا بالمواجهة». وهي تتوجّه الى الدولة لتكون المرجع العادل والقابل للاحتكام، والجهة النهائية في توفير الحماية للنساء، القانونية منها بشكل خاص. لكنها تعلن، ايضاً، ان مناهضة العنف ضد المرأة لا يتحقق بالاصلاح القانوني، على اهميته المطلقة، بل ايضاً «بالعمل الدؤوب على صعيد المجتمعات المحلية لتغيير المفاهيم الخاطئة» التي تحملها.

كيف تواجه «الهيئة اللبنانية لناهضة العنف ضد النساء» المسألة موضوع تشكّلها؟ ما هي أساليب هذه المواجهة؟ وكيف تنتظم لتحقيقها؟

يؤسس التعريف المتعدد المعاني الذي تتبناه «الهيئة» للعنف لتشعب المهام المطروحة عليها. فهو إذ «يسهل تعريفه بما هو اعتداء جسدي او معنوي من قبل جهة مادية او معنوية على جهة أخرى»، الا ان التماس تجلياته صعب لانه «تجدّر فينا الى درجة تتخطى حالة وعينا وسلوكنا ومشاهداتنا». ويرافق مسار «الهيئة» في تاريخها المتقضب العمل على التماس هذه التجليات، تحديداً، إن في الحالات التي تعدّت الـ ١٥٠ من النساء المعتفات اللواتي أمّمن مركزها طلباً للمساعدة، او في خضم «المعارك» العلنية القليلة التي خاضتها دفاعاً عن نساء تعرضن لضروب من العنف مختلفة.

فبالاضافة الى إلحاق الأذى الجسدي المباشر بالفريق الآخر، يتمظهر العنف، من منظور «الهيئة» بالاحتجاز؛ او بالتشهير الاجتماعي - بتحريض الجماعة عبر استنهاض أفكارها التقليدية ومعاييرها الثقافية؛ او هو يأخذ وجهاً اقتصادياً حين يمنع المعتف من الاستفادة من حقوقه المادية من أموال وأرزاق؛ او منحنى فكرياً فيحظر عليه التعبير عن أفكاره بإرغامه على السكوت او على إشهار موقف مخالف لموقفه الحقيقي؛ او أخيراً، وليس آخراً، يتجلى العنف في القانون، الوضعي منه والشرعي سواء بسواء.

ان نعت انماط من التوجهات والسلوكات العامة والخاصة والبني المجتمعية ب«العنيفة»، تسوّغه الدرجة التي تقوم فيه هذه

التوجهات والسلوكات والبني بتوليد العنف او إباحته او تضمينه في ثناياها. لعل المثل الأسطع بشأن ذلك هو أحكام المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات عندنا، والتي يستفيد بموجبها الرجل من «العذر المخفّف» اذا «فاجأ زوجته او فروعها او اخته في جرم الزنى المشهود او في حالة الجماع غير المشروع فأقدم على قتل احدهما او ايدائه بغير قصد». هذا القانون يحلّ جريمة الزنى بجريمة القتل. المادة القانونية هنا، هي بمثابة تبرير للقتل؛ فيسعدنا ان نصف القانون بصفة العنف وأن نُدينه بوصفه مسوّغاً له.

المهمة الأولى التي تصدت لها «الهيئة» تدرج في سياق ما بدأتها «المحكمة العربية» والذي تمثل ب«كسر الصمت» الذي يلفّ العنف الموجه ضد المرأة. وحيث استوى الإعلام قناة رئيسية لكسر هذا الصمت، فقد تعاملت معه «الهيئة» بتحفّظ واقتصاد. إذ ان التهويش والمبالغة اللذين ينتجهما الإعلام التجاري، إحياناً، والاختزال السطحي، أحياناً أخرى، تسهم في تشويه المسألة. من هنا، أخذ العمل على كسر الصمت أشكالاً مختلفة. فبالاضافة الى الاستخدام المقتصد لقنوات الإعلام المرئية، (أفلام وثائقية، سيوت، استعراض الكلام...)، تسعى اللجنة الإعلامية في «الهيئة» لإقامة حملات للتعريف بالهيئة ومهامها، وأخرى للتحسيس بالموضوع لدى الإعلاميين والهيئات الاعلامية، ونشر الوعي بين الفئات الشابة في المدارس، خاصة.

على الصعيد القانوني، تهدف «الهيئة» الى نشر الوعي حول النصوص التي تفرض عقوبات على جرائم العنف وتلك المجنفة بحق المرأة. وتسعى الى المشاركة في حملات محو الأمية القانونية. وتتوجه الى الدولة بوصفها راعية القوانين مطالبة بتطوير القوانين الحالية واستحداث اخرى جديدة تحمي المرأة من العنف، بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تشجب التمييز والعنف ضد المرأة. وتقدم «الهيئة»، عبر لجنة قانونية خاصة من محامين وقضاة من الجنسين، استشارات قانونية ومساعدة قضائية للمرأة المعتفة.

وتنظم اللجنة الاجتماعية في «الهيئة» «جلسات استماع» علنية او مغلقة للنساء ضحايا العنف. وتقدم لبعضهن مساعدة مباشرة تتخذ اشكالاً مختلفة، لكنها ما تزال دون الحاجة الفعلية. وهي وقّرت «خطأ حاراً» (hot line) لسماع شكاواهن. وفي ما يتعدى ذلك، فهي تسعى الى تأمين خدمات نفسية ودعمية معنوية عبر اختصاصيين من معالجين تفسيين ومرشدين اجتماعيات. ويبقى الملجأ الآمن من عنف الرجال ضرورة قصوى تسعى

مراجعة كتب

«الهيئة» لتوفيره بالتدخل لدى الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية او لدى مؤسسات غير حكومية - الراهبات المسيحية مثلاً.

وفي غياب دراسات محلية عن العنف الأسري تقوم «الهيئة» بجهد توثيقي وبحثي أثمر بضع مطالعات ينبئُ بطبيعة عمل «الهيئة» وتطوره، ويسمح لأفرادها وأصدقائها بالتعرف المنهجي الى مسائل متعلقة بالعنف باعتبار المعرفة شرطاً ضرورياً للتعامل مع تلك المسائل.

وتتعامل «الهيئة» مع الحوادث الجرمية الطارئة التي تحمل في ثناياها شكلاً من اشكال العنف ضد النساء بالوسائل المناسبة إما على الملأ الاعلامي، كما حصل في ما عرف ب«معركة الطالبة سولين»؛ او بمتابعة هادئة بعيدة عن الضجيج الإعلامي كما في «قضية القاصر فاطمة» المتهمه بقتل وليدتها.

ان توسيع دائرة مفهوم العنف من الأذى الجسدي والمعنوي المباشرين لتطول الى المجالات التي قد تحمل في تركيبها إمكانات تسوّغ له وتبيحه... نقول ان هذا التوسع لمدلول العنف يلقي على عاتق مناهضيه مهاماً متشعبة ومتخصصة. هي متشعبة بفعل تعدد مجالات التدخل التي يستتبعها ذلك التوسع: القانون، الخدمة الاجتماعية، الطب، العلاج النفسي، الإعلام، العمل الدعاوي، العلاقات العامة، الاتصالات، الإدارة، التربية، البحث، الخ. اما ضرورة التخصص فيمليها منهج المقاربة للمسألة. فالغضب والتصدي المباشر ورد الفعل التضامني مع النساء المعنفات ودعمهن معنوياً وقانونياً ومادياً ونفسياً... هذه المهام، على اهميتها، لا تتعدى كونها معالجات ظرفية. فالاتجاهات والممارسات العنفيه ضد النساء متجذرة في الوجدان الشعبي، يعلن بيان «الهيئة». لذا، فان مناهضتها هو بمثابة التصدي لموروثات تستمد بداهاة صحتها من الدين والتربية الأسرية والقانون والسياسة والاقتصاد... وكل المركبات المجتمعية التي تنطوي على مصالح ورؤى الفئات المسيطرة التي أنشأتها على الشكل الحالي.

ان التصدي لهذه الموروثات المؤددة للعنف يستدعي تعقّب تأثيراتها ومطاردتها في ثنايا هذه المركبات: في القانون والتربية والاقتصاد، والقيام بتفكيكها لتعيين مكامن التمييز والعنف ضد المرأة التي أملتتها ضرورات إحكام السيطرة الأبوية في المجتمعات، والتي ما عادت متناسبة مع الواقع الثقافى

الاجتماعي الحاضر؛ ذلك ان التظلل ب«روح العصر» الذي ينطوي، بداهاة، على الالتزام بحقوق الانسان، ما عاد خياراً لهذه المجتمعات بل بات بمثابة الإلزام عليها. هذا التفكيك من شأنه ان يعيّن المداخل الأكثر ملاءمة لمعالجة التمييز ومناهضة العنف المذكورين في مجتمعاتنا. والمهام المطروحة لتحقيقه تتطلب التخصص في المجالات المتشعبة جميعاً، المشار اليها جميعاً.

عمر «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» لم يتعدّ السنوات الخمس. في هذا الزمن القصير، وفي مساحة التفاعل اليومي مع النساء المعنّفات من حالات خاصة او عامة، وفي سعيها لاستنهاض الدولة والمجتمع - افراده وجماعاته - لإرساء شروط الحدّ من العنف الموجّه ضد النساء تتبيّن لها، بالتدرج، ضخامة المشروع الذي باشرت، ويتبيّن لها ان المضي به قدماً يستدعي تضافر جهود الناشطين والناشطات في مجال حقوق الانسان مع المهنيين والباحثين والأكاديميين المعنيين؛ وان تنفيذه لا يمكن ان يسير بالتجربة والخطأ، انما بالتخطيط والاختصار المدروس، بالادارة الحسنة، ببناء قدرات العاملين تدريباً وتحسيساً، بالتوثيق والتقييم المستمرين، بالعلاقة المتبادلة والتعاون بين الناشطين والباحثين الاجتماعيين، بالانفتاح على منظمات تعمل على اهداف مشابهة وبناء تحالفات معها لتشكيل كتلة ضغط للتأثير في تعديل السياسات والقوانين العامة ولحثّ الدولة على انتزاع دور المحكّم والمسؤول عن المجال الخاص والأحوال الشخصية لمواطنيها.

عرضنا لمنهجين في التعامل مع العنف الموجه ضد النساء من قبل منظمّتين غير حكوميتين: الاولى تستظل بايديولوجية اسلامية وتحو لإعادة صياغة مشاهداتها بمفردات جاهزة من مخزونها الاسلامي وتستجيب للأحداث تبعاً لما تمليه عليها ثوابتها. فيما تنطلق الثانية من بديهيات قليلة تتمحور حول «حقوق الانسان»، وتستجيب لوقائع محددة بالزمان والمكان، وتتحرّك وفق متطلبات هذا الواقع بوتيرة واتساع يحددهما الايقاع الخاص بحركة المجتمع وناسه. من هنا، فان أداء المنظمة الأولى محدد في دائرة مرسومة بدقة تكراراً لنماذج من أداء الجمعيات المستقرة على حال معروفة؛ فيما تفعل الثانية في مجالات غير مألوّفة تماماً، ولا تزال مسالكها تتكشف، تباعاً، في مسارنضالها؛ فيبدو الإبداع، بذلك، قدر ناشطيتها اليومي.

تفكيك الجسور: بناء التضامن: التوفيق بين النسوية الغربية والعربية

بقلم عزة باساروديني

ملخص

تحاول هذه المقالة ان تتناول الموضوع الآتي: كيف تستطيع النسويات الغربيات والعربيات (في الشمال والجنوب) ان تتصور التضامن وتمكين النساء عبر الحدود المحلية والقومية بواسطة (١) ربط قضايا الجندر المحلية والعالمية و(٢) التوفيق، في أطر دولية وثقافية، بين الدراسات النسوية الغربية ومواقف العربيات الثقافية الخاصة بهن. بسبب الخلفية التاريخية للشرق الاوسط هناك حاجة الى فهم عوامل متعددة كالطبقة والقومية والعنصرية والتعصب ضد النساء والكولونيالية والاستعمار، وهي جميعاً عوامل تؤثر في نضال العربيات للتحرر. لا يمكن ان نحدد نضالات العربيات وان نضعها في سياقها يصرف النظر عن تنوع تجربتهن التاريخية وبلادهن ودينهن وعوامل ثقافتهن. اود ان ادرس كيف يتم تمهيش العربيات في موقف النسويات الغربيات لانهن ينظرن الى العربيات على انهن ضحايا مستسلمات، ولسن مشتركات فاعلات يهدفن الى الحراك والتغيير في مجتمعهن. تفكيك ثنائية شرق/غرب، متحرر/مقموع، مستعمر/مستعمّر، تقدمي/محافظ والتي نجدها في الخطاب العالمي للنسويات يستدعي حاجة ماسة الى حوار ثقافي بين النسويات الغربيات والعربيات لخلق مساحة تتيح الاعتراف بالاختلاف ودراسته، وتوجد نقطة تلاقح تسمح باتصال النساء عبر اختلافاتهن. بالنسبة للنسويات الغربيات اللواتي يحاولن فهم قضايا الشرق الاوسط ونضالات العربيات سيظل التضامن صعب الإدراك الا اذا اعترفن بانه لا يمكن فصل خبرات النساء ونضالاتهن عن العرق والطبقة والقومية والاستعمار والامبريالية.

مقدمة

يُنظر الى النسوية على انها حركة سياسية وفلسفية تتحدى كل انظمة السلطة وقوانينها واتفاقياتها التي تُذلّ النساء وتخضعهن.

صيغت نظريات نسوية غربية كثيرة، مثل النسوية الليبيرالية والنسوية الراديكالية والنسوية الماركسية ونسوية ما بعد الحداثة، وذلك في محاولة التعمق في فهم ما يصيب النساء من ظلم والتغلب عليه. لا شك في ان نضال الحركات النسوية الغربية قد ادخلت تغييرات في حيويات النساء منذ ان كتبت ماري وستونكرافت في ١٧٩٢ (Mary Wollstonecraft) رأتعتها الدفاع عن حقوق المرأة، Vindication of the Rights Woman التي اصبحت اساس النسوية الحديثة.

لقد تجاوزت النسوية اليوم حدود العالم الغربي لتبلغ مختلف الدول. واستجابة النساء لوضعهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تختلف بين منطقة واخرى كما تتنوع استراتيجية تمكينهن. في اول الامر كانت نظريات النسوية محاولة لربط آراء الحركة النسوية ومختلف تجارب النساء بالبحث العلمي لتنتج وجهات نظر جديدة لفهم ظلم النساء وإنهائه (هوم، ١٩٩٢: ١٧٣). الا ان حركات النسوية الغربية اقتصرت دون فهم تنوع النساء في العالم وتصور هذا التنوع. ومن اسباب ذلك ان خطاب النسوية الغربية «تشكله الى حد بعيد العلاقات الجندرية في الثقافات المسيحية الرأسمالية ونماذج الفكر الاجتماعي الغربي المستهلكة» (ماجد، ١٩٩٨: ٣٢٤). ان نتناول حقوق النساء العربيات ونضالاتهن وتحررهن من خلال برامج النسوية الغربية لا يمكن ان يكون فعالاً لان هذه البرامج وضعت في بيئة مختلفة مبنية على تاريخ الغرب وحاجاته وخبرته وقيمه. لكي يقبل الشرق الاوسط النسوية تحتاج النساء العربيات الى حركات تحررية جديدة مبنية على تجاربهن وقيمهن مع بعض الأفكار والممارسات النسوية التي يمكن قبولها.

الايدولوجية النسوية السائدة في الغرب، واعتبارها ان النساء في العالم اجمع «يعانين الظلم نفسه» موقف خطر يحد من تنوع

النساء في واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معقد. كما تقول «شاندرا موهانتني» ينبغي ان تنطلق نظريات النسويات الغريبات «من نضالات النساء» بدلاً من ان تقترض ان النساء في العالم اجمع يعانين السيطرة الأبوية نفسها (مثلاً، تختلف الممارسات الابوية باختلاف البلاد والمناطق والثقافات بصرف النظر عن التاريخ والعنصرية والتعصب ضد النساء والاستعمار والامبريالية والاحتكار الرأسمالي). على الرغم من نضال الغريبات في الشرق الاوسط خلال عقود لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، الا انهن هُمتن لانهن اعتُبرن ضحايا في المجتمع مستسلمات لا سلطة لهن على حياتهن. بالتركيز على حجاب الشرق اوسطيات واستسلامهن وخضوعهن، خلقت الاكاديميا والاعلام والنسويين في الغرب الصورة عن «الأخر». وفئة هذا «الأخر» حالت دون الاعتراف باسهام الشرق اوسطيات الفعال في الشأن العام (كاسهام الايرانيات في الثورة الاسلامية، والجنديات الغريبات في حرب الخليج، ودور النساء الفلسطينيات في الانتفاضة). الفرق شاسع بين خطاب النسوية الغربية وبين الحيوانات الحقيقية والحاجات العملية لنساء من مجتمعات عرقية وثقافات وبيئات مختلفة. وعليه، لكي تبقى النسوية على قيد الحياة لا بد ان تبتكر وجهات نظر جديدة تعترف بالفردية والخصوصية لكل امرأة وحركة نسائية.

ابعد من الحدود: الحوار شمال / جنوباً

نوال السعداوي، مؤسسة AWSA، تؤمن بان «التضامن ينمو فقط على ضوء المعرفة والتفهم» (١٩٩٧: ٢٨). في تصورهن التضامن مع الغريبات يجب ان تستخدم النسويات الغريبات الموارد والمعلومات الواسعة المتوفرة لنقض الظلم في العالم، وهذا الظلم لا يعني فقط التمييز الجندي، وانما يشمل ايضاً عناصر اجتماعية واقتصادية وسياسية، وذلك لكي يفهمن كيف بقيت الغريبات ضحايا العنصرية والاستعمار والامبريالية. تميل النسوية الغربية الى التركيز خاصة على حقوق النساء الشخصية (مع ان هناك جماعات نسائية تبحث في قضايا بنيوية واجتماعية وثقافية وعالمية). وفيما تقرأ نسويات غريبات كثيرات باهمية حقوق الفرد، الا انهن يبرزن ايضاً المشكلات التي تواجه نساء كثيرات في العالم العربي ككل بسبب عوامل اجتماعية وبنيوية وثقافية وعالمية. معظم تجمعات النساء العربيات يُدخلن نضالهن ضد اللامساواة الجندرية في عداد مجموع مشكلات المجتمع والاجحاف والعالم. من المهم جداً ان نبحث في قضايا الجندر، ولكن، هل

يكفي ذلك؟ التركيز على العلاقات الجندرية وحدها لا يكفي لتحرير النساء. لا ريب ان نساء الجنوب قد يقلن ان قضايا الجندر والنسوية هي، في الواقع، تصورات مرتبطة بالامتياز والسلطة. كيف يمكن لنساء الجنوب ان يتكلمن عن النسوية وهن يواجهن الفقر والمجاعة وعدم المساواة في العلم والموارد والعناية الصحية، والعنف ضدهن الذي تقره ثقافة مجتمعاتهن، (كالختان وجرائم الشرف)، فضلاً عن الصراعات المسلحة وغيرها (مثلاً، النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الاسرائيلي)؟ ولكن كيف تستطيع نساء الشمال ان يفهمن لماذا لا تهتم نساء الجنوب باهمية قيام المرأة بذاتها ولماذا يرتبط نضالها الى هذا الحد بفكرة الدولة -القومية والعولة والاستعمار (الحديث)؟ كيف تستطيع نسويات الشمال ان يبدأن تطوير فهم للعلاقات الاجتماعية الدولية والعلاقات السلطوية بين ثقافات مختلفة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لخطاب الاستعمار في مضامير الجنس والطبقة والجندر؟

هذه الأسئلة تكمننا من ان نرى كيف تستطيع تجمعات النساء وحرركاتهن، بواسطة الاشتراك في قضايا المجتمع المحلي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ان تعزز النضال ضد ٢٧٢٢ على المستوى المحلي وان تربطه بالمجال العالمي. هناك دلائل واضحة على ان النساء استلطن ان يتفنن على قضايا متنوعة، على الرغم من قسمة محلي/عالمي، وتمكّن من التضامن والتغلب على الفوارق المحلية والقومية والدولية، مبرهنات بذلك على رؤى شاملة قوية تتخطى خطوط الانقسام. مثلاً، في الصراع المسلح في فلسطين اشتركت نساء محليات ودوليات؛ كناشطات وصانعات سلام، فجمعن الانقسامات العربية/الاسرائيلية وغيرها التي حددت هذا النزاع وتحديثها. مثل آخر هو نضال النساء الغريبات ضد جرائم الشرف، بدأ هذا النضال على المستويات القاعدية ليدخل الآن في اطار القضايا الانسانية العالمية. مع ان جرائم الشرف مشكلة محلية الا انها اثار اهتماماً عالمياً، فضلاً عن انها زادت التوعية والنضال إذ ربطت التجمعات النسائية المحلية بتجمعات دولية. تؤكد السعداوي (١٩٩٧: ١٩-٢٠) «ان النساء في الجنوب يجب ان يتعاون مع القوى التقدمية في الشمال التي تناضل في سبيل القضية نفسها (ضد الظلم والتمييز)، الا ان المقاومة تبدأ في البيت. لا يمكننا ان نغير النظام الدولي الا بان نغير، خطوة خطوة، النظام الذي نعيش فيه.» في هذه الحالة يشكل تنوع المنظمات النسائية معيناً غنياً

من الموارد والافكار تستطيع جميع النساء ان تبني عليها وان تواجه انظمة السلطة الحالية التي تحاول الحلول دون تمكينهن.

ولكن يجب ان نتذكر ان هذا التعاون لا ينبغي ان يُعتبر انتصار جماعات الشمال على تنظيم جنوبي وقضاياها. بل اذهب الى ان التبادل لا ينبغي على الاطلاق ان يتخذ صيغة «كيف تستطيع نسويات الشمال مساعدة نساء الجنوب المظلومات في نضالهن.» بل ينبغي ان يقوم التبادل على فهم اختلافاتنا واحترامها، والالتقاء عند نقطة نشعر (الشمال والجنوب) فيها بالرضا في تسهيل الحوار وتبادل المعلومات. لا ينبغي ان تتردد الغريبات في تولّي القيادة في تحديد الحركة النسائية العالمية وما يجب ان يتضمن جدول اعمالها. التضامن مع نسويات الشمال مهم ولكن ينبغي ان يكّن مستعدت لتوسيع اطار عملهن ليشمل قضايا كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعالمية بالاضافة الى الجندر. كتبت بيل هوكس (١٩٨٤: ٦٥):

لا نحتاج النساء الى محو الفروقات ليشعرن بالتضامن. لا نحتاج الى ان نعاني الظلم معاً لكي نناضل معاً لإنهاء الظلم. لا نحتاج الى مشاعر عدوانية ضد الذكر لكي نحد، فهناك وفرة من التجارب والثقافات والافكار يمكننا تبادلها. نستطيع ان نكون اخوات فنتحده في تنوعنا المشترك، نتحد في نضالنا لإنهاء ظلم التعصب ضد المرأة، نتحد في تضامن سياسي.

ففي نضالهن التحرري لا يجب ان تُسرق من النساء الغريبات هوياتهن، ثقافتهن، تاريخهن ومعتقداتهن اثناء كفاحهن من اجل التمكين وتقرير المصير.

الحجاب-بين التعصب ضد المرأة والعنصرية

اخترت ان ابحث في قضية الحجاب في هذه الورقة بسبب الحاجة الى اعادة النظر في خطاب النسويات الغريبات حول الحجاب، خطاب اعتبر التحجيب علامة الخضوع والسيطرة الذكورية. ترى النسويات الغريبات (اللواتي ورثن هذه الصورة من عهد الاستعمار ولا تزال حية في اذهانهن) ان معظم النساء الغريبات المسلمات نساء مظلومات، معزولات ومخفيات خلف الحجاب. وانهن كثيراً ما يكن ضحايا الثقافة والدين والتقاليد، ضحايا لا اسم ولا وجه ولا صوت لهن، مما يمكن اعتباره رمز استسلام النساء ووجودهن التافه الذي لا كبير مسوّح للاعتراف بفرديته.

افضل تعريف للعلاقة بين الشرق والغرب في عهد الاستعمار يتجلى في هذه الجملة: «جنناً، رأينا، هالنا الامر فتدخلنا» (غوش وبيوز، ١٩٩٧: ١٨٩). تقول ليلي احمد (١٩٩٢: ١٥٤) «كانت وظيفة فكرة النسوية الغربية اساساً ان تبرر اخلاقياً الهجوم على ابناء البلد وان تدعم فكرة تفوق اوروبا في كل شيء.» بما ان النساء اعتُبرن ناقلات القيم الاجتماعية داخل الشأن الخاص في البيوت كمن مفتاح تحويل المجتمع العربي «المتخلف» و«المتوحش» حسب قولهم الى مجتمع غربي «متمدن» بواسطة الآباء المستعمرين والمبشرين. هاجموا الاسلام واتهموه بانه احد الاسباب الرئيسية لانحطاط المجتمع العربي المسلم، واعتبروا تحجيب النساء اكثر اشكال الظلم ظهوراً للعيان. حاول الحكم الاستعماري ان يجعل النساء الغريبات المسلمات يتبعن الغرب بسفورهن وشجعهم على تبني آراء وثقافة غربية، ونبذ الاسلام والثقافة العربية كلياً. نتيجة لذلك لم يصبح الحجاب فقط اكثر علامات الهوية الثقافية ظهوراً، وانما شمل قضايا الاستعمار والامبريالية.

بنظرتهن الى الحجاب على انه شكل من اشكال الظلم الثقافي، تلعب النسويات الغريبات دور العنصريين والظالمين مُطبّقين بذلك ظلماً يُعتبر «محرماً» في الحركة النسوية، اي ظلم النساء للنساء. ولكن لا ريب في ان النسويات الغريبات سينكرن ذلك قائلات: «انا نسوية ولذلك يستحيل ان اكون عنصرية»، او «انا ايضاً مظلومة لكوني امرأة، فكيف يمكن ان يضحي المظلوم ظلماً؟» كما كتبت جون وينغفينغر: «النساء البلديات اكثر فهماً من معظم البيض... لسنا جميعاً مثل بعضنا البعض، بيننا فوارق ولكنهن يستطعن قبول الفوارق من غير ان يحاولن تغييرنا لكي نصبح مثلهن... كثيرات من البيضوات لا يستطعن قبول الفوارق» (انظر بولبيك، ١٩٩٨: ٢١٦). بكلمات اخرى، تطالب النسويات الغريبات النساء الغريبات المسلمات بان يخترن بين محاربة العنصرية ومحاربة التعصب ضد المرأة. اي انهن بنضالهن للتغلب على ما يلحق بهن من ظلم اجتماعي وسياسي واقتصادي يجب ان يقبلن التفوق الغربي. تبين ليلي احمد حيرة النسويات الغريبات في الاختيار بين محاربة العنصرية ومحاربة التعصب ضد المرأة:

فقط حين نعتبران الهوية الجنسية اكثر التصاقاً بنا من هويتنا الثقافية نستطيع ان نقدر عذاب النسويات الشرق اوسطيات العالقات بين الاخلاص لهذين التقيضين ومضطرات الى الاختيار بين خيانة وخيانة (انظر كانديوتي، ٧).

إذ تجبر النسويات الغربيات النسويات العربيات على الاختيار يجبرنهن على رفض النسوية في نضالاتهن. هل توقفت النسويات الغربيات يوماً ليفكرن في ان الحجاب قد يكون وسيلة تحرر للنساء في تقاليد معقدة يتداخل فيها الثقافة والتاريخ والدين؟ وعليه يكون محجفاً أن نعتبر الحجاب فقط مظهراً من مظاهر التسلط الابوي، مسبباً بذلك «ظلماً مضاعفاً» بالنسبة لبعض النساء العربيات المسلمات. لقد وضعت النسويات الغربيات اسس ما أنجز بالنسبة لمكانة المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذلك يجب ان يساعدن العربيات في نضالهن للتحرر بدلاً من ان «يجبرنهن» على تصنيف ظلمهن.

مستقبل النسوية العالمية

ان العقد الدولي للنساء (١٩٧٥-١٩٨٥) علّم النسويات الغربيات ان اولوياتهن وتأويلاتهن وحلولهن السياسية ليست مقبولة ولا تطبق بالنسبة لنساء من جماعات وبيئات اثنية مختلفة. المؤتمر للأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة والذي انعقد في بيجين في ايلول/سبتمبر ١٩٩٥ كان حافزاً هاماً للنسويات العربيات بما ان المؤتمر لم يبرزهن ونضالهن فحسب، وانما كان ايضاً فرصة تفاعل مفتوح مع نسويات غربيات. بناء التضامن، مع الاعتراف باختلاف النساء من جماعات وبيئات اثنية متنوعة، وقبول هذا الاختلاف ينتج اتحاداً مفيداً للحركة النسائية. التحدي الاكبر للحركات النسوية هو ان يأتي بأساليب جديدة تربط القضايا الخاصة في حيوات النساء وانشطتهن واهدافهن بانعدام المساواة حيثما وجد. حوار ثقافتي بين النسويات العربيات والغربيات قد يتغلب على الغمّات الثقافية ويساعد على تطوير تفهم اعمق للنسويتين المتباينتين. يجب ان تنظر النسويات الغربيات الى انفسهن ليرين ما تراه فيهن النساء الاخريات. كما يجب ان ينظرن الى النساء «الاخريات» ويرينهن في سياق بيئتهن الاجتماعية الثقافية والتاريخية. من غير ان تقبل الغربيات العربيات بما لهن من حق خاص، و«افساح المجال لهن لا كمنافس وانما بمتناقضاتهن»، سيبقى التناقض عبارة عن علاقة تسلط، كما سيبقى التضامن النسوي صعب المنال (انظر غوش وبوز ١٩٩٧:٢٠٢). لكي تنجح النسوية في المجتمع العربي يجب ان تكون محلية، لا نسوية ولدت وترعرعت في بيئة غربية لها مكشلاتها وحلولها واهدافها المختلفة. اختتم بهذا الاقتباس:

«يبدو انه اذا ارادت الغربية ان تفهمي كيف ترالك هي، وقد بيّنت لها كيف ترين انت نفسك، قد ينشأ حوار صادق بينكما» (انظر بولبيك، ٢١٦).

الهوامش

١. عادة تشير النسويات الغربيات الى اعمال النسويات من اميركا الشمالية واستراليا والنسويات المنحدرات من اصل اوروبي (بولبيك، ١٩٩٨:٢).
٢. يمكن استبدال مصطلحي شمال وجنوب في هذه الورقة بنسويات غربيات وعربيات. المصطلحات شمال، نساء شماليات، نساء من الشمال، تمثل العالم الغربي، فيما تمثل مصطلحات الجنوب، نساء جنوبيات، نساء من الجنوب ما يسمى بـ «العالم الثالث» - البلاد في طور النمو الاقتصادي في آسيا وافريقيا واوسيانا واميركا اللاتينية، والتي تجمع بينها خصائص مشتركة كالفقر وارتفاع نسبة المواليد والاتكال الاقتصادي على البلاد المتطورة.
٣. في فلسطين ومناطق اخرى من الشرق الاوسط.
٤. في الولايات المتحدة ومناطق اخرى في العالم.

المراجع

كل المراجع انكليزية ويمكن العودة اليها في موقع المقالة على الانترنت باللغة الانكليزية.

توجان الفيصل

بقلم: رنا الحسيني



توجان الفيصل

عمان - توجان الفيصل اول امرأة والمرأة الوحيدة التي انُتخبت عضواً في مجلس النواب الاردني. عفا عنها سمو الملك عبد الله مؤخراً إذ كانت قد شتمت على الدولة وموظفيها. الا انها حلفت ان تتابع نضالها السياسي بان ترشح نفسها للانتخابات الآتية التي من المفترض إجراؤها في ربيع ٢٠٠٢.

الفيصل في الثالثة والخمسين، وقد اشتهرت في ١٩٩٢ حين اصبحت المرأة الوحيدة التي انُتخبت عضواً في مجلس النواب، واضعة بذلك نهاية لاحتكار الرجال عضوية المجلس. خدمت اربع سنوات الا انها خسرت في انتخابات ١٩٩٧، وادعت ان خسارتها كانت بسبب التلاعب بالاصوات.

الا ان الفيصل برزت ثانية في آذار/مارس حين ارسلت رسالة الكترونية الى الملك عبدالله تتهم فيها رئيس الوزراء، علي أبو الراغب، واسرته بانهم استغلوا قرار الحكومة الأخير بزيادة اقساط التأمين.

هذه الرسالة - وقد نشرت في موقع «الارب تايمز» على الانترنت - دفعت الدولة الى اتخاذ إجراءات ضدها. رفع عليها مدعي عام امن الدولة دعوة بتهمة التشهير بالدولة وموظفيها. فسجنت الفيصل في اواسط آذار/مارس، ولكنه افرج عنها في ٢٧ آذار/مارس بكفالة، ليقبض عليها ثانية بعد يومين لانها حاولت عقد مؤتمر صحفي حول توقيفها واسبابه.

في ١٦ ايار/مايو صدر عليها حكم بالسجن ١٨ شهراً بتهمة نشر ما اعتُبر مضرراً بسمعة البلد ومواطنيه، ومشوهاً للدولة. كذلك اتهمت بقول ما يسيء الى الدين حين كانت في سجن النساء.

نتيجة لذلك توقفت الفيصل عن اكل طعام السجن اعتراضاً على الحكم ضدها، فاضطروا الى ادخالها المستشفى بعد ان ساءت صحتها. الناشطون في حقوق الانسان ومنظماتها وصفوا

الفيصل بانها «سجينة ضمير» ونشادوا الملك والحكومة للافراج عنها.

الاسلاميون الذين كانت الفيصل قد اصطدمت بهم في الماضي بسبب قضايا تعدد الزوجات وقفوا هذه المرة الى جانبها وطالبوا الحكومة بالافراج عنها بما انها حوكت بناء على قانون مؤقت اسنُن في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ وقد رأى الكثيرون انه كان يهدف الى تحديد حرية الكلام والتعبير.

بعد حوالي شهر عفا الملك عبد الله عن الفيصل في مرسوم ملكي صدر يوماً بعد ان ناشدته الجالية الشيشانية-الشركسية، التي تنتمي اليها الفيصل، ان يفرج عنها لاسباب انسانية. قالت الفيصل، وهي أم لثلاثة اولاد: «كانت تجربة قاسية الا انها حثتني على متابعة النضال.» وازافت ان مهمها الرئيسي الآن هو الاستعداد للانتخابات الآتية مع انه كان قد صدر ضدها حكم بجرمها.

لم يأمر العفو الملكي بإلغاء الحكم، مما قد يمنع الفيصل من الترشيح للانتخابات الآتية، حسب قول اختصاصيين في القانون. حسب القانون يُمنع من ان يرشح نفسه كل من صدر ضده حكم لاسباب غير سياسية وسجن لفترة تزيد على السنة. الا ان الفيصل تؤكد ان هذا لا ينطبق عليها لانها تعتبر نفسها «سجينة رأي». تقول: «ان هذا حكم سياسي ولا يشغل بالي. لقد بدأت العمل للانتخابات الآتية.»

بدأت الفيصل تشتهر في اوائل ١٩٩٠ بسبب معاركها مع الجماعات الاسلامية في الاردن حول موضوعات كتعدد الزوجات، ثم في مجلس النواب حول قانون اللباس. في ١٩٨٩ اعتبرت مجموعة اسلامية مرتدة ونشادت المحاكم الاردنية ان تلغي زواجها وتحلل دمها مدّعين انها تنادي بإلغاء تعدد الزوجات. في النهاية اسقطت المحكمة الدعوى مدّعية انها خارج صلاحياتها.

حين ورد اسم الفيصل في رؤوس اقلام الصحف العالمية إذ كانت اول امرأة في تاريخ الاردن تُنتخب لمجلس النواب، رحّب بها نائب مسلم مقدماً لها الحلوى وعشرة اثواب اسلامية شرط ان تكف عن التبرج وان تلبس الملابس الاسلامية. تجاهلت الفيصل كلامه وقالت انها ستكرس وقتها للنضال من اجل حق الناس بالتمتع بحياة كريمة وديموقراطية كاملة.

قالت الفيصل ان تربيته الليبيرالية وما رافقتها من ايمان بالمساواة ساعداها على تحقيق معظم اهدافها. ولكن اهم من هذا كله، كانت الفيصل دائمة الاعتزاز بان الناس انتخبوها، ولم تُعيّن. «اريد ان اقول للجميع انني نائبة عن الشعب، لا نائبة عن دائرة او فئة معينة.» تقول الفيصل التي تحمل شهادة ماجستير في اللغة الانكليزية وآدابها. وتضيف «أنتمي الى اسرة منفتحة منحتنا حرية مسؤولة ولم تميز قط ضد النساء.» كذلك ساندها والدها وزوجها الى اقصى حد. وتزيد انها مع مرور الوقت ثارت ضد كل قاعدة او قانون شعرت انه غير عادل او غير منطقي. «لم اخضع قط لاي قانون شعرت انه غير عادل ومن غير ان اعترض عليه.»

ولكن التحدي الحقيقي الذي لقيته النائبة السابقة كان مواجهتها الأولى مع الفساد حين بدأت تعمل في التلفزيون الاردني كمقدمة لسلسلة برامج عن قضايا النساء. فُصلت الفيصل من الوظيفة لانها اكتشفت صفقة غير قانونية، فضلت ان تستقيل، وان تحمل بعد ذلك لواء الديموقراطية لانها شعرت ان من واجبها ان تطلع الجمهور على حقيقة ما يجري.

تقول الفيصل ان مشروعها المستقبلي هو ان تكتب مذكراتها التي ستسجل فيها كل حالات الفساد التي شهدتها، فضلاً عن تجربتها في الانتخابات. وانتهت الفيصل بان نضالها لا يزال طويلاً ومليئاً بالتحديات. «حين اومن بقضية قانونية محقة احارب من اجلها حتى النهاية - ولن استسلم.»

اجتماع «تعليمي» لناشطات مدنيات للترويج لتصور جديد عن القيادة والتعلم

المغربي. ان هذا سيشجع الاحزاب السياسية المغربية على ادخال النساء في قوائمها الانتخابية في الانتخابات في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

شراكة تعلم النساء الحقوق والتنمية والسلام (WLP) جمعت مؤخراً ١٧ قائدة نسائية من افغانستان، باكستان، كامرون، الاردن، لبنان، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، فلسطين واوزبكستان في مؤتمر دام اسبوعاً وبحث في تعزيز حقوق النساء وقيادتهن وشراكتهن السياسية في جنوب الكرة الارضية.

اول معهد جوال للقيادة النسائية انشأته «شراكة تعلم النساء الحقوق والتنمية والسلام» (WLP) في مركز بولغر لتنمية القيادة في ماريلاند من حزيران/يونيو ٢٢-٢٧، ٢٠٠٢. كان

المعهد اجتماع تعلم لقيادة وسائل اعلام متعددة وضعت فيها المشاركات استراتيجية لوسائل تمكين النساء في مجتمعات مسلمة متنوعة لكي يستطعن لعب ادوار قيادية في مجتمعاتهن المحلية، وتنمية المهارات التي تمكنهن من دفاع افضل عن مساواة شراكة النساء في صنع القرارات وفي المجتمع المدني.

ترى «شراكة تعلم النساء» ان القيادة المفتوحة، الافقية، القائمة على المشاركة تمكن النساء وتؤدي الى تنمية مجتمعات عادلة جندرياً وديموقراطية. ان هذا الرأي هو اساس «المعاهد الجواله لقيادة النساء» وقد وصفه مفضلاً الدليل الذي تتعاون على نشره

«المعاهد الجواله الديناميكية والمجددة التابعة لشراكة تعلم النساء بدأت تصور مستقبل القيادة النسائية إذ مكنت النساء في جنوب الكرة الارضية لكي يقمن بأدوار هامة في تنمية بلادهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.» سكينه يعقوبي، معهد الافغان للتعلم.

تصوروا حملة يقوم بها اتحاد دفاعي لاصلاح قوانين الاحوال الشخصية في المغرب قادتها منظمة نسائية. امينة ليمريني ناشطة في التجمع الديموقراطي للمغربيات (ءُذح)، مكاتبها في الرباط والدار البيضاء. لقد قدمت تقريراً مفصلاً بينت فيه كيف استطاعت منظمة مدنية بقيادة نساء ومكرسة لقضايا النساء، كيف استطاعت ان تنجح في إنشاء اتحاد بين تسع منظمات ادخلت على الاجندا المغربية الوطنية قضية اصلاح

القوانين القديمة التي تقيد النساء وليست عادلة في الاساس. قاد التجمع اتحاد «ربيع المساواة» الذي كان تعبئة لحقوق النساء. سألت امينة المشاركات في اجتماع «التعلم»: لماذا علينا اصلاح القوانين؟ القوانين تحكم حياتنا، وحين يوجد قانون يميز ضدنا يكون حائلاً دون اشتراك النساء. لذلك كان هدف الاتحاد استراتيجية لاصلاح القوانين، فنتحسّن بذلك الآلية التي تضمن حقوق النساء ومشاركتهن في الحياة المدنية في المغرب. ثم اوجزت استراتيجية الاتحاد بين المنظمات التسع ورؤياه ورسالته وتكتيكه.

كذلك نجح التجمع بالمرأوضة لخلق ٢٠ مقعداً لعضوات من النساء في البرلمان



«شراكة تعلم النساء» إرشاد الى الخيارات: دليل للنساء تدريهن على القيادة.مدربات من افريقيا، آسيا والشرق الأوسط مثلن سيناريوات لحل النزاع والتفاوض، ولمشاركة النساء السياسية، ولاساليب قيادة تراعي الجندر. هذه التمثيليات عززت مهارات اللباقة لدى المشاركات وشدّت على ما يختبرن من نجاحات وتحديات خاصة بكل بلد حين تنفذ هذه القيادة البديلة. مثلاً، شريكات «شراكة تعلم النساء» في افغانستان قدمن سيناريو شجع المشاركات اللواتي مثلن الفئات الاثنية الافغانية المختلفة على الاتصال والتفاوض عبر الحواجز الثقافية لكي يحققن هدفاً مشتركاً هو تعليم البنات وتقدمهن. شريكات «شراكة تعلم النساء» في الاردن سهلن عقد جلسة حلّت فيها المشاركات

التحديات التي تجابه انخراط النساء في الانتخابات المحلية والوطنية، واتراتيجيات حول وسائل تحت النساء على المستوى القاعدي ليسهمن في النشاط السياسي.

كذلك ركز المعهد على مهارات التدريب الضرورية لتخطيط حملات الاعلام وتنفيذها، ولتطوير استراتيجيات الاتصالات، ولبناء الديموقراطية عبر المناطق المختلفة. في التدريب على الاتصالات تظاهرت المشاركات بإجراء مقابلات فردية مع الإعلام ونقدها وتقييمها. ثم ان المشاركات تعلمن من بعضهن البعض من خلال تبادلهن الاستراتيجيات التي يستخدمنها في حملات الترويج القاعدية، ومبادرات التعبئة، وإقامة شبكات المجتمع المحلي. مثلاً، شريكات «شراكة تعلم النساء» في ماليزيا تباحثن في جهودهن في التعبئة والترويج لتوعية الشعب والتأثير في السياسيين لكي يحسنوا القوانين الخاصة بالعنف ضد النساء. الشريكات المغربيات تباحثن في مبادراتهن لخلق شبكات ديناميكية محلية ومناطقية لتغيير القوانين الخاصة بحقوق المرأة في الأسرة. بعد هذه الجلسات قالت اسابي اودو من نيجيريا: «لقد اعجبت بالتدريب الشامل على الاتصالات والترويج - ان عدداً من الاستراتيجيات التي نوقشت سيكون مفيداً بالنسبة الى حملات منظمتي.»

انهى المعهد اجتماعاته بجلسة طوّرت المشاركات خلالها استراتيجيات لتنفيذ معاهد جواله وطنية ومناطقية في المستقبل. اتفقت المشاركات على ان اهداف المعاهد المستقبلية هي ان تمكّن النساء في المجتمعات الاسلامية من المطالبة بحقوقهن الانسانية، وان تطوّر مهارات قيادية، وان يصبحن مسهومات قويات في التنمية الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتهن وبلادهن. ستحقق معاهد المستقبل ذلك باستخدام وسائل متنوعة، منها بناء القدرات التنظيمية، تدريب المدربات، وتطوير مواد تعلم التعاون بين القيادات مثل فيديوات، كتيبات على الانترنت للتدريب، ودروس تعليم لا تحتاج الى وجود التلميذة في صف. يخطط الان لإنشاء معاهد متجولة وطنية في افغانستان/باكستان والمغرب، ومعاهد جواله مناطقية بالاشتراك مع المنظمات شريكة «شراكة تعلم النساء» في الاردن ونيجيريا وازبكستان. قالت امينة ليمريني المغربية: «تجربتنا هنا في المعهد بورشات عمل التمثيليات، والاستراتيجيات لتنمية الاتصالات، والتدريب على التعبئة، ان هذه التجربة ستكون مفيدة جداً لمنظمتي ومنظمات اخرى في مجتمعي.» وانتهت اسامي خضر من الاردن بالقول: «تجدد لدي احساس بالهدف والايمان بتنفيذ برنامج القيادة النسائية، وانتظر بفارغ الصبر ان يتأسس المعهد الجوال.»

بنات النيل: صور فوتوغرافية لحركات النساء المصريات

تحرير هند واصف ونادية واصف

(مطبعة الجامعة الاميركية في القاهرة، ٢٠٠١، ١٧٨ صفحة، ٩٠ جنيه مصري)

مراجعة كمال العبيدي

كثيراً ما وُصف البحث النسوي بأنه «بحث لنساء، عن النساء وللنساء». ولكن كتاب بنات النيل الذي حررته عضوتان نشيطات في المنظمة النسائية غير الحكومية في القاهرة «مركز بحث المرأة الجديدة» كتاب يهم كل من يريد ان يعرف شيئاً عن اسهام النساء في النضال من اجل استقلال مصر، وعن الطريق الشائكة التي سلكنها من اجل حقوقهن الاجتماعية والسياسية من ١٩٠٠ حتى ١٩٦٠. دفعت بلاد عربية كثيرة ثمناً باهظاً لغضها النظر عن دور النساء في مقاومة الاستعمار وحرمانهن حقوقهن الاساسية بعد الاستقلال.

تقدم هند ونادية واصف معلومات تاريخية مفيدة عن ظهور التصوير الفوتوغرافي في أوروبا ودخوله الشرق الاوسط بعد ذلك مباشرة «في زمن الاكتشاف والامبريالية». في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جاء مئات من الفوتوغرافيين الاوروبيين الى بيروت والقاهرة واسطنبول والقدس، وجالوا في المنطقة لتصوير «جمالها الطريف من اجل جمهور اوروبي متعطش». تفسر المؤلفتان كيف تركب هذه الصور النساء على انهن باعثات للجنس واستعارات مجازية بالنسبة للشرق نفسه (وما تشي به عن الآخر الجنسي والمسيطر عليه). بسرعة ادركت الناشطات المصريات لحقوق النساء انه يمكن استخدام هذه الصور لتعكس نضالهن للتحرر، وان الصحافة آلة هامة يمكنها العمل على انجاح قضيتهن: «حين سفرت هدى شعراوي وسيزا نبراوي امام الناس اعطين الصحافة صورهن لتنتشر. وبدأت النساء تستميل الصحافة بسبب قدرتها على نشر الصور.»

يبدأ الكتاب بنساء رائدات «استلطن بواسطة حياتهن واعمالهن ان يحققن أموراً أولى مكنت أجيالاً لاحقة من السير في خطاهن». جئن من بيئات اجتماعية وجغرافية مختلفة، مثل الاميرة فاطمة اسماعيل التي باعت جزءاً من صيغتها اسهاماً منها في بناء الجامعة المصرية وإدارتها؛ نعيمة الأيوبي، اول مصرية تخرجت في

كلية الحقوق؛ زينب فؤاد، مؤسسة واحدة من اولى ورش العمل للتصميم؛ ام كلثوم التي بلغت ذروة الموسيقى العربية بعد ان انتقلت الى القاهرة من قرية في جنوبي مصر. غيرهن جئن مما اصبح فيما بعد لبنان وسورية، كالكاتبتين انيسة الشرتوني وعفيفة الشرتوني، فضلاً عن المثلة والناشرة فاطمة (روز) اليوسف. الفصل الثاني «نسويات يصنعن التاريخ» يتضمن صور نساء اعتبرن انفسهن نشاطات لحقوق الانسان، امثال هدى شعراوي وسيزا نبراوي. بعضهن استخدمن الصحافة والشعر للترويج لحقوق النساء امثال: الكساندرا افبيرينو، ملك حفني ناصف، لبيبة هاشم، عائشة التيمورية ومي زيادة. وغيرهن ناضلن لحقوق النساء بواسطة الاتحاد النسائي المصري، امثال ايضا حبيب المصري التي كانت اول مصرية تدخل الجامعة الاميركية في القاهرة في ١٩٢٨.

يركز الفصل التالي على الدور الذي لعبته النساء في الحقل الاجتماعي، لا سيما دورهن في مكافحة الامية ومقاومة الاحتلال البريطاني ومساعدة الفلسطينيين الذين لجأوا الى مصر في ١٩٤٨. الفصلان الرابع والخامس يبيّنان كيف استخدمت النساء الصحافة واتخذن مبادرات جماعية «لفرض انفسهن على الساحة المحلية والدولية». صور لمصريات يناقشن مرجعاً اسلامياً في ١٩٤٥ حول قضايا حقوق النساء، ويتبادلن الآراء مع النسوية الفرنسية سيمون دي بوفوار خلال زيارتها الى القاهرة في ١٩٦١ مع جان بول سارتر، ان هذه الصور تؤكد عزم النسويات المصريات على متابعة الطريق لنيل حقوق مساوية لحقوق الرجال. هذا العزم ادى بكثيرات الى إعلان إضرابات عن الطعام والى تحسين مهاراتهم في المفاوضة لكي يثمنن حقوقهن السياسية، بعد ثورة الضباط الاحرار بسنتين (الفصلان السادس والسابع).

يجوي الفصل الثامن اساساً صور المصريين في مأتم زعيمهم سعد زغلول وزوجته صافية وغيرهما من الناشطات في سبيل الحقوق، امثال هدى شعراوي. والفصل الأخير يصور نشاط نساء في حملاتمن اجل قضايا مختلفة حول الاسهام في السياسة ومساواة حقوقهن بحقوق الرجال من نهاية الاحتلال البريطاني حتى ثورة عبد الناصر. انتهى في اوائل الستينات نشاط النساء المستقل واسهامهن في المجتمع المدني والصحافة الحرة. وهذا هو السبب الذي جعل مؤلفتي هذا الكتاب تركزان فقط على التوثيق الفوتوغرافي لنساء مصريات تتمتعن بدرجة من حرية الحركة والمبادرة في النصف الاول من القرن العشرين. لا شك ان هذا الكتاب سيلقي ضوءاً جديداً على تاريخ مصر الحديث وقد يشجع الباحثين على اعادة تقييم اسهام النساء في استقلال بلادهن، وذلك قبل ان تصادر الدول العربية الناشئة حرية الحركة والتجمعات والتعبير.

إرشاد الى الخيارات: دليل لتدريب النساء على القيادة

اكثر من الف ناشط(معظمهم نساء) في افغانستان والكامرون ولبنان والاردن والمغرب ونيجيريا وفلسطين وباكستان وازبكستان يستخدمون ارشاد الى الخيارات: دليل لتدريب النساء على القيادة خلال ورش عمل تدريب على القيادة. صُممت هذه الورش لتعزيز صوت النساء في صنع القرارات في الحكومة والمجتمع والمنزل. قالت ناشطة كامرونية درست الدليل: «لقد اشتركت في ورش عمل اخرى من قبل، الا انها لم تكن في عمق هذه وفي شدة اثارها للاهتمام.» وقالت معلمة ادب مغربية بعد استخدامها الدليل: «بدأت افهم الآن انه بإمكان النساء «العاديات» انفسهن ان يصبحن قائدات، وهذا يحقق التمكين الى اقصى حد.» ومنظمة ورش عمل اردنية تعزو ترشيحها لمقعد في مجلس محلي الى الدروس التي تعلمتها من «إرشاد الى الخيارات» والى الصداقات التي عقدتها خلال ورش التدريب. النساء اللواتي يستخدمن «إرشاد الى الخيارات» أدركن ان لهن مهارات لم يعرفن من قبل انهن يمتلكنها.

«إرشاد الى الخيارات» دليل هام جاء في وقته ليسهم في وسائل التدريب التي تمكن النساء من المشاركة الفعالة في عمليات صنع قرارات هامة، عامة وخاصة. يختلف هذا الدليل عن وسائل اخرى بانه لا يرشد المشتركة فقط بواسطة تمارين تساعد على تنمية الشخصية وبناء الثقة، وانما ايضاً بواسطة نشاطات تساعد النساء على الانتفاع من موارد المجتمع وعلى إعانة الافراد والتجمعات وتحريكها بشكل فعال. يؤكد الدليل ان «قائدة جيدة هي قائدة تستطيع ان تُقيد من افكار ومهارات اكبر عدد ممكن من الافراد.» يجب ان تكون مُبلّغة جيدة وان تستخدم مهاراتها لكي «تسمع، وتحقق إجماعاً، وتخلق معنى مشتركاً وتربي معرفة المشاركة في العمل والبيت ومجتمعها.»

ينقسم الدليل الى ١٢ جلسة لورشات عمل. هذه الجلسات تحرك المشتركات: من تحليل الذات وتنمية الذات ليمكنن من القيادة؛ افضل الطرق للاتصال ولحوض الآخرين والاتصال بهم؛ لبناء منظمات ناجحة لها صلات وثيقة بمنظمات غير حكومية اخرى، خلق مشاركة في التعلم. تتضمن كل جلسة قصصاً عن افراد او جماعات نجحت او اخفقت بطريقة ما في الانتفاع من آراء المجموعة، في تبادل الآراء بشكل فعال، وفي البناء على دروس تعلمتها. يطلب من المشتركات في ورش العمل ان يحلن نقاط القوة والضعف في هذه المقاربات. كذلك تشمل الجلسات نشاطات جماعية، تمارين تقييم، واسئلة تحرض على التفكير، وعلى الافراد او المجموعات الاجابة عنها. المشتركات في ورش العمل ينهين جلسات كثيرة بان يقدمن خطط عمل تتناول قضايا اثارها المناقشات ويبحث فيها اثناءها. كذلك يتضمن الدليل نصائح حول كيفية تحقيق الاجماع بين المشتركات، وتوجيه الحديث، وتنشيط النقاش، وقيادة أنشطة جماعية. يمكن



استخراج اجزاء من الدليل وتكييفها لتلائم هدف مستخدميها، او يمكن استخدام الدليل بكامله من اوله الى آخره في ورشة عمل تدريبية تدوم ٥ ايام او ٢٦ ساعة. في الدليل استثمارات للتقييم، دراسات حالات، وقائمة بوسائل التدريب على القيادة والمنظمات في العالم.

مبدعة هذا الدليل هي «شراكة تعلم النساء» وهي تعمل مع منظمات غير حكومية في بلدان مختلفة لتكثف «ارشاد الى الخيارات» حتى يلائم حاجات مجتمعاتهن الخاصة وتحدياتها. انها تكثف الدليل ليشمل سيناريوات خاصة بالتقافات المختلفة وتعكس الاهتمامات والاولويات المحلية، وترجم الدليل من الانكليزية الى لغات محلية كالعربية والفرنسية والهوسية والايرائية والروسية والاوزبكية. بعض التجمعات تستخدم الدليل ايضاً لاطلاع رجال يترأسون منظمات غير حكومية على طرق فعالة لقيادة منظمة حسنة الاداء وناجحة وتطويرها.

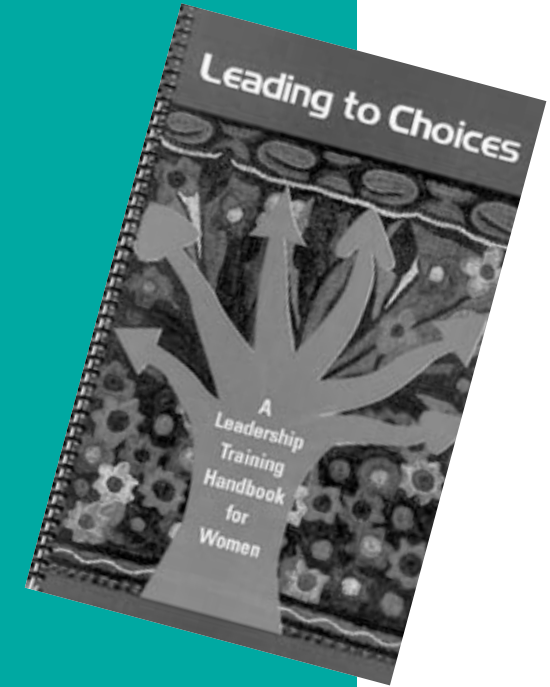
ميسرات ورش العمل في نيجيريا لاحظن ان المشتركات اكتسبن احتراماً متبادلاً لآراء الاخرين بعد ان استخدمن «ارشاد الى الخيارات». وفي باكستان قلن ان النساء تعلمن ان ينظرن الى انفسهن كقائدات وكن متحمسات لتطبيق المعلومات والمهارات التي اكتسبنها في ورش العمل. في ورشة عمل للقيادة في الاردن ناقشت المشتركات العقبات الكثيرة التي تجابه النساء للوصول الى مراكز قيادية، كعدم تساوي الفرص مع الرجال، وانعدام الدعم والتشجيع من قبل المجتمعات المحلية، وتمييط النساء على انهن غير قادرات على القيام بدور قيادي. في ورشة العمل هذه حددت النساء حلولاً ممكنة لهذه العقبات واكدن ان للنساء الكفاءة الكافية لشغل مراكز قيادية اذا اعطين فرصاً مساوية لفرص الرجال.

كما ان «ارشاد الى الخيارات» يعزز طريقة القيادة التعاونية، هكذا ايضاً وضع الدليل بالتعاون. شراكة تعلم النساء الحقوق والتنمية والسلام، وهي منظمة غير حكومية تأسست في الولايات المتحدة وتعمل لتمكين النساء والبنات في جنوب الكرة الارضية لكي يُعَدن تصور وبناء ادوارهن في اسرهن ومجتمعاتهن، تعاونت هذه الشركة مع : التجمع الديموقراطي للمغربيات، احدى اكبر المنظمات غير الحكومية في المغرب والتي تعمل في الدفاع عن الحقوق الانسانية للمرأة وتعزيزها، وتعزيز سياسات وممارسات اجتماعية منصفة؛ آداءً لحقوق النساء الانسانية في نيجيريا تعزيز حقوق الانسان والحقوق القانونية للنساء في ظل قوانين دينية ووضعية وتقليدية؛ ولجنة قضايا النساء التقنية التي هي اتحاد لقائدات وتجمعات في فلسطين تعمل للقضاء على التمييز ضد النساء والترويج لمجتمع ديموقراطي.

تمكين النساء يعني ان يكون لهن سلطة اكبر على القرارات التي تؤثر في حياتهن داخل اسرهن وخارجها. ليس هناك طريق واحد او صحيح لتمكين النساء وتنميتها كقائدات، الا ان استخدام «ارشاد الى الخيارات» دليل لتدريب النساء على القيادة هو احد هذه الطرق الهامة لتحقيق الهدف.

ان كنت راغبة في الحصول على نسخة/ او في استخدام هذا الدليل في ورش عمل، اتصلي بـ «شركة تعلم النساء الحقوق والتنمية والسلام»

Women's Learning Partnership for Rights, Development and Peace, 4343 Montgomery Avenue, Suite 201, Bethesda, MD 20814, USA, Phone, 1-301-654-2774/ Fax: 1-301-654-2775. E-Mail: wlp@learningpartnership.org. Web: www.learningpartnership.org



AL-Raida

m a g a z i n e

فهرس المحتويات

دراسة حالة: دور المنظمات المدنية النسائية في السودان
البحرينيات والانتخابات البلدية
مقابلة: لينا ضناوي ونسرين منصور
دور وكالات هيئة الأمم في تنمية النساء في لبنان
في مناهضة العنف ضد النساء

معالم خاصة

التوفيق بين النسوية الغربية والعربية
توجان الفيصل
تقرير: تجمع الناشطات المدنيات

مراجعة كتب

بنات النيل
كتاب دليل لتدريب النساء على القيادة

الافتتاحية

رأي
نقاط بحث
اقتباس/انهاؤه
اخبار موجزة
اخبار معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

الملف

مقدمة الملف
المواطنة، المجتمع المدني والنساء في المنطقة العربية
منظمات النساء في العالم العربي
عرض: اشتراك النساء في منظمات اصحاب الاعمال والعمال
النساء في المجتمع المدني المصري

Al-Raida

The quarterly journal of the Institute
for Women's Studies in the Arab World
Lebanese American University

Editor: Adele Khudr
Assistant Editor: Myriam Sfeir
Designer: Zouheir Debs

P.O. Box 13-5053
Chouran, Beirut,
1102 2801 Lebanon
Telephone: 961 1 867618, ext. 1288
Fax: 961 1 791645
e-mail: al-raida@lau.edu.lb

Advisory Board Members:
Samira Aghacy - LAU
Najla Hamadeh - Bahithat
Mary Kawar - ILO
Mona C. Khalaf - IWSAW

Adele Khudr - UNICEF
Lynn Maalouf - Journalist
Eugene Sensenig Dabbous - LAU
Fawwaz Traboulsi - LAU